

July 2003

## Systematic controls for inferring legal texts

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [Jurisprudence Commons](#)

---

### Recommended Citation

(2003) "Systematic controls for inferring legal texts," *Journal Sharia and Law*. Vol. 2003 : No. 19 , Article 1.  
Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol2003/iss19/1](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2003/iss19/1)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

## Systematic controls for inferring legal texts

### Cover Page Footnote

Dr. Hassan Salem Moqbel Ahmed Al-Addawsi Associate Professor Department of Jurisprudence and Hadith Faculty of Shariaa and Law Sanaa University

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية دراسة أصولية

د. حسن سالم مقبل أحمد الدوسي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه والحديث  
بكلية الشريعة والقانون. جامعة صنعاء

### ملخص البحث:

إنّ هذا البحث هو في موضوع: "الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية"، وهذا الموضوع بالغ الأهمية، لأنّ نصوص الشرع الإسلامي تقتضي أن يكون فهمها واستنباط الأحكام منها وفق ضوابط منهجية منضبطة، تضبط الفهم وتعصم الباحثين والدارسين من الشطط في التصور والفهم والاستنباط، وتجنّبهم الزلل في العمل، وترشدتهم إلى سبيل السداد.

وهذا يعني أنّه لا بد من الإدراك والوعي بهذه الضوابط اللازمة لتفسير النصوص الشرعية، وفهمها فهماً صحيحاً عند الاستدلال بها وتزليلها منزل الواقع والتطبيق، لأهمية ما تمثله هذه الضوابط من أطر ضابطة لفهم النصوص الشرعية.

وقد جاء هذا البحث في سبعة ضوابط، جعل لكل ضابط منها مبحث مستقل تُوجز فيه مسائله وأحكامه، وهذه الضوابط هي:

**الضابط الأول:** التأكد من ثبوت النص الذي يبنى عليه الحكم، والاستيثاق من صحته. وهذا أمر يخص أحاديث الآحاد النبوية وحدها، ولا يخص القرآن الكريم،

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ولا الأحاديث المتواترة، لأن المتواتر قطعي الثبوت.

**الضابط الثاني:** وجوب عرض النص الذي يُراد فهمه والاستدلال به على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى ذات العلاقة به. وذلك باستقصاء وجمع كل النصوص الواردة في الموضوع الواحد والمقارنة بينها، وفهم تأثير بعضها على بعض من حيث الدلالة، ودفع ما قد يبدو بينها من تعارض ظاهري بالجمع أو النسخ أو الترجيح.

**الضابط الثالث:** وجوب فهم ألفاظ النص الشرعي وفق أساليب اللغة العربية، وطرق الدلالة فيها على المعاني. ليقع الفهم واضحاً، لأن النصوص الشرعية -قرآناً وسنة- نزلت بلسان عربي مبين، وجاءت على ما عهدته العرب في خطابها، فمن البدهي أن تكون معرفة مدلولات تلك الألفاظ العربية حسب قواعد اللغة العربية وإيجازاتها الدلالية اللغوية والشرعية والعرفية.

**الضابط الرابع:** فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده. لأن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بما ظروف وشروط ومناسبات، لا بد من إدراكها أثناء عملية التزويل للنص على الواقع، ولأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

**الضابط الخامس:** فهم النص في ضوء دلالة سياقه. فلا بد أن يُربط اللفظ بسياقه، ولا يقطع عما قبله وما بعده، لأن اللفظ ربط بسياقه الذي وردت فيه النصوص وعدم قطعه عما قبله وما بعده، من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم. ودلالة السياق تختلف عن دلالة سبب النزول والورود فالسياق له تأثير على دلالة النص ومعناه، أما سبب النزول أو الورد وإن كان يعين في فهم النص، إلا أنه ليس له أثر على دلالة النص ومعناه.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

د. حسن مقبل الدوسي

**الضابط السادس:** وجوب فهم النص الشرعي في ضوء طبيعة المرحلة والواقع وملابساته الزمانية والمكانية، ولهذا الأمر الأثر الكبير في حسن فهم النص وتزيله المتزل المناسب في الواقع. فالمرحلة والواقع قد يؤثران على الأحكام والمواقف والقرارات والأهداف والاستراتيجيات، وبأثرهما يصبح الراجح مرجوحاً والمرجوح راجحاً، وينقلب المفضل فاضلاً والفاضل مفضولاً. واعتبار المرحلة وفقه الواقع والملابسات الزمانية والمكانية هو الذي جعل علماء الأمة منذ عصر الصحابة، يقررون بتغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان والعرف والحال.

**الضابط السابع:** فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع وهي المحافظة على المصالح الكلية للخلق، وهي خمسة أمور: المحافظة على دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم. أي أنه يلزم الباحث أو المجتهد عندما ينظر في النصوص -محاولاً فهمها وتفسيرها- أن يجمع بين النظر في النصوص الجزئية وبين المقاصد العامة والقواعد الكلية للشرعة في آن واحد، فيكون الحكم مبنياً على الكليات العامة والنصوص الجزئية. ولا يكون فهم النصوص سليماً ولا يكتمل الفقه بدلالاتها، إلا بفهمها وتفسيرها في ضوء المقاصد الكلية والجزئية ذات العلاقة بموضوع النص وأوجه دلالاته.

تلكم هي الضوابط المنهجية لفهم معاني نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وتزيلها على الوقائع والأحداث، وهذه الضوابط مجموعها تُشكّل إطاراً عاماً لفهم التصوص الشرعية، ومنهجاً للتعامل معها، يُعيد لهذه التصوص القيمة دورها التوجيهي والمعرفي والحضاري في الأمة.

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وعلى من أتبع هداه، وبعد:

إن نصوص الوحي الإسلامي بقسميه القرآن الكريم والسنة النبوية، هي المنهج القويم الذي يضيء للناس جميع جوانب حياتهم بمختلف مستوياتها وفي كل مكان وزمان حتى قيام الساعة، فهي مصدر التوجيه والتشريع والمعرفة والحضارة، وهي جميعها تهدف إلى تحقيق مقصد عام، هو إسعاد الناس أفراداً ومجتمعات، وحفظ نظام الأمور في المجتمع البشري وقطع مادة الشرور، وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال الإنساني، حتى تصير الدنيا مزرعة للآخرة، فيحظى الإنسان بالسعادة في الدنيا، وبالفوز بالجنة والتعيم في الآخرة. وقد جعل الله سبحانه هذا المقصد العام هو الغاية من الرسالة كلها، فقال تعالى: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن نصوص الشريعة الإسلامية ما جاءت إلا لغايات ومقاصد، هي تحقيق مصالح البشر جميعهم، وإقامة القسط بينهم وإزالة المظالم والمفاسد عنهم.

وعندما أحسن المسلمون فهم هذه النصوص الشرعية وتفسيرها، وأجادوا تطبيقها وفق المنهجية المنبثقة عن خصائص هذه النصوص، والتي توارثوها عن رسول الله ﷺ وصحابته عاشوا قادة الدنيا وسادة الوري، فترة طويلة من الزمن، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

ولا يخفى على كل مطلع أن المسلمين في عصرنا تجرعوا آلاماً مريرة وأنشؤوا بجروح خطيرة، عندما نشأ فيهم من يصول ويجول في ميادين السياسة والفكر والثقافة والفقه الرحبة، بغير أصول ضابطة، ولا قواعد هادية، فأثر ذلك تمييعاً للنصوص وتهاوياً بها وفوضى وجرأة عجيبة عليها من جهة، كما أثر جموداً خطيراً على ظواهر النصوص وغفلة عن مقاصدها الكلية من جهة ثانية. فكان من ثمار هذه

(١) سورة الأنبياء: آية ١٠٧.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

د. حسن مقبل الدوسي

الثمار أن اختلّ الفكر وأوغر الصدر، واعوجّ السلوك، وتشتّت الشمل، فرأينا من يُقدّم ما حقه التأخير، ويُؤخّر ما حقه التقديم، ويُقدّم في مقام الإحجام، ويحجم في مقام الإقدام.

وهذا ما يجعلنا نجزم بأنّ الباحثين والدارسين والفقهاء وقادة الفكر في المجتمع، في حاجة ماسّة إلى معرفة الضوابط والقواعد التي تضبط الفهم وتقوم الفكر، وتعصم من الشطط في التصور والزلل في العمل. وتجعل المرء على بينة من أمره وهو يتفاعل مع نصوص الكتاب والسنة، بلا شطط ولا إفراط ولا تفريط.

ولهذا فإنّ من الأهمية بمكان بيان هذه الضوابط التي يتحقق بها الوصول إلى الفهم الصحيح للنص الشرعي عند تزييه منزل الواقع والتطبيق، سواء كان النص فيما يتعلق بالفقه أو فيما يتعلق بالدعوة أو التربية أو الصحة أو البيئة أو الاقتصاد أو غير ذلك.

ذلك أنّ النصوص الشرعية تقتضي أن يكون فهمها واستنباط الأحكام منها وفق منهج منضبط يجنب الباحثين والدارسين والفقهاء الزلل في الفهم والاستنباط، ويرشدهم إلى سبيل السداد. وقد اهتم علماءنا الأقدمون بهذه الضوابط في كتبهم المصنّفة في أصول الفقه وفي أصول الحديث، إلا أنّهم بسطوا القول فيها في أبواب متفرقة وفصول مبعثرة، كلّ منها لم يستوف الضوابط جميعها لوحده، باعتبار أنّ ذلك حاضر في أذهانهم وممارس في اجتهادهم، أمّا العلماء والباحثون المعاصرون<sup>(١)</sup> فقد حاول بعضهم جمع هذه الضوابط مرّية في بحوث وكتب خاصة بها، سأشير إليها في طيّ هذا البحث أثناء العزو إليهم. وقد أفدت منها كثيراً، وهي جيّدة في عمومها لكنّ كلاً منها لم يكن مستوفياً لكافة الضوابط - كما أحسب - من جهة ومن جهة أخرى توسّع فيها بعضهم في تفصيل الضوابط مع أنّ بعضها يمكن أن يندمج مع بعض الضوابط الأخرى. كما أنّ بعضهم دمج عدّة ضوابط تحت ضابط

(١) وستتضح أسماؤهم من خلال العزو إليهم في أثناء البحث.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

عام أو أساس عام واحد.

ولذلك فإنّ غرضي من هذا البحث هو ترتيب واستكمال هذه الضوابط المتفرقة في الأبواب والبحوث والكتب المختلفة، لإعطاء فكرة عامة شاملة عنها، وقد حاولتُ فيه تركيز وإبراز هذه الضوابط -التي هي موضوع البحث- في تسلسل منطقي، بأسلوب سهل وميسور، مع ذكر النماذج التطبيقية عليها، لأهمية ما تمثله هذه الضوابط من أطر ضابطة لفهم النصوص الشرعية، وراسمة للتصور العام في التعامل مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. ولئن كانت هذه الضوابط واضحة عند سلفنا، فإنها في مجموعها قد تغيب عن كثير من الباحثين والدارسين في علوم الشريعة والقانون في عصرنا، فيوقعهم الجهل بها في أخطاء جسيمة عند تفسيرهم للنصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، فكان لا بد من الإدراك والوعي بهذه الضوابط التي تُشكّل منهجاً للتعامل مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد نبّه الإمام الزركشي إلى أهمية ضبط العلوم بقواعد محددة فقال: "إنّ ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها"<sup>(١)</sup>.

ولذلك سنعرض لهذه الضوابط تباعاً بشيء من التفصيل الذي يناسب مقام هذا البحث ونشره في مجلة علمية، دون التوسع في الدراسة التطبيقية عليها وإن كان الموضوع يستحق ما هو أطول وأوسع من هذا البحث لبالغ أهميته ومسياس الحاجة إليه، كما إني سأكتفي عند تناولي لمواضيع أو مسائل هذا البحث بذكر ما تَرَجَّح عندي في الموضوع أو المسألة، لكون المقام لا يتسع للمناقشة العلمية لآراء العلماء، وأحيل القارئ الذي يريد التوسع في ذلك إلى المراجع المعتمدة المشار إليها في طيّ هذا البحث.

(١) الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المتوفى سنة ٧٩٤هـ: المنثور في القواعد الفقهية، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، سنة ١٤٠٥هـ) ٦٥/١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وقد جعلتُ لكل ضابط مبحثاً مستقلاً تُوجز فيه مسائله وأحكامه وأمثلته التطبيقية. لكن لما كان رسم موضوع الدراسة في الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية، كان من المناسب أن أمهد لهذا الموضوع ببيان معنى النص الشرعي، ومعنى مصطلح الضوابط المنهجية في هذه الدراسة بصورة موجزة، ووجه المناسبة هو أنه لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصور ذلك العلم، والتصور إنما يستفاد من التعريفات، إذ هي الطريق الكلامي الذي تُنقل به التصورات إلى الآخرين.

ولذلك فقد جاءت خطة هذه الدراسة متضمنة لتمهيد، وسبعة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

التمهيد: مفهوم النص الشرعي، ومعنى مصطلح الضوابط المنهجية في هذه الدراسة.

المبحث الأول: الاستيثاق من ثبوت النص وصحة نسبته إذا كان حديثاً نبوياً.

المبحث الثاني: عرض النص على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى.

المبحث الثالث: فهم النص وفق أساليب اللغة العربية وطرقها الدلالية.

المبحث الرابع: فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده.

المبحث الخامس: فهم النص في ضوء دلالة سياقه.

المبحث السادس: فهم النص في ضوء طبيعة المرحلة والواقع.

المبحث السابع: فهم النص في ضوء مقاصد التشريع.

الخاتمة: وفيها خلاصة موجزة لما حواه البحث من نتائج مع التوصيات.



**التمهيد:**

مفهوم النص الشرعي، ومعنى مصطلح الضوابط المنهجية في هذه الدراسة:

**أولاً: مفهوم النص الشرعي:**

المُرَاد بالنص في هذه الدراسة: اللفظ الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة الصحيحة، المستدل به على حكم الأفعال<sup>(١)</sup>، وما يدل عليه ذلك اللفظ من معان وأحكام، ومقاصد وغايات، وحكم وعلل، سواء أكانت تلك المعاني والأحكام والمقاصد قطعية أم ظنية ظناً راجحاً، فالشارع قد نزل المظنة مترلة المثنة في عامة الأحكام العملية<sup>(٢)</sup> ما لم ينسخ الظن بيقين مُعارض.

ووصف هذا النص بالشرعي، لأنَّ الشارع الحكيم هو مصدره، إما بطريقة مباشرة لفظاً ومعنى، كما هو الحال في القرآن الكريم، أو بطريقة غير مباشرة معنى لا

(١) أي المراد بالنص هنا: القول الذي يجب بحسه ولو ظاهراً، وهو يشمل النص والظاهر باصطلاح المتكلمين. (انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم، إحياء أصول الأحكام، مطبعة العاصمة بالقاهرة، ١/٣٩).

(٢) منها أن الشارع حرّم الخلوة بالأحسة لأها مفسدة شرعية أو سببه؛ وفي هذا إقامة لمظنة الشيء أو سببه مقام الشيء نفسه وإعطاء المظنة أو السبب حكمه كمنظون أو المسبب، ونهى عن سفر المرأة دون محرم لأن هذا السفر مظنة وسبب للزنا عادة فمنع إعطاء سبب حكمه المسبب، وحرّم خطبة المعتدة تصريحاً ونكاحها لأن الخطبة في العدة مظنة أن تكذب المرأة في العدة فأعطى الشارع حكم المنظون للمظنة فمنع من التصريح بالخطبة، وحرّم على المرأة في العدة تطيب والزينة وسائر دواعي النكاح، وكذلك الطيب وعقد النكاح للمحرم لأن نكاح المحرم مفسدة رأساً بحسب الحج بالوطء قبل التحليل فحرّم إقامة للمظنة مقام المنظون، وأقام النوم الذي هو مظنة خروج أحدت مقام الحدث نفسه، وأقام البلوغ الذي هو مظنة العقل مقام العقل نفسه، ونهى عن اجتماع بين امرأة وعمتها أو حالتها وقال: «إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»، ونهى عن هدية المدين للمدين. (انظر: السلف. فكل هذه الأمثلة فيها إقامة للسبب مقام المسبب، وإعطاء مظنة الشيء حكم الشيء نفسه. (انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي: الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق الشيخ عبد الله دراز وعناية الشيخ إبراهيم رمضان (دار المعسرة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٤١٦م)، ٤/٥٥٢ وما بعدها. والإسنوي، جمال الدين أبي محمد بن الحسن: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٤٠٧م، ص ٤٧٧).

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

د. حسن مقبل الدوسي

لفظاً، كما هو الحال في ألفاظ السنة النبوية التي قصد بها التشريع. فالشارع في الحقيقة واحد، هو الله سبحانه، والدليل على أحكامه هو: نصوص الوحي الإلهي، والرسول ﷺ هو المبلغ لكلام الله تعالى [[القرآن الكريم]]، كما أنه ﷺ الشارح والمبين لكلام الله تعالى في نصوص السنة النبوية التي تعتبر أحد شقي الوحي الإلهي لقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ **﴿إن هو إلا وحي يوحى﴾** (١).

وهذا يعني أن الأصل في الأحكام الشرعية هو نصوص الشارع، أي نصوص الوحي الإلهي بشقيه: القرآن الكريم، والسنة النبوية. ولذلك كان فهم الحكم الشرعي متوقفاً على فهم نصوص الكتاب والسنة إجمالاً وتفصيلاً، فإنهما أصل التشريع الإسلامي، ومصدر لجميع الأحكام الشرعية ولقواعد الاستدلال الأخرى التي يستعان بها على استنباط الأحكام الجزئية الفرعية كالقياس والمصلحة المرسلة والاستحسان وغيره (٢).

### ثانياً: معنى مصطلح الضوابط المنهجية:

المراد بمصطلح الضوابط المنهجية في هذه الدراسة: تلك الأسس والخطوات المنهجية الكلية المترابطة -المنبثقة عن خصائص النص الشرعي- التي ينبغي على المتعامل مع النص الشرعي والمستدل به أن يراعيها بقصد الوصول إلى فهم سديد لدلالات النص ومرامي، وبغية توفير أرضية له تضبط فهمه وتقوّم فكره وتعصمه من الشطط في التصور والزلل في العمل، والاعتساف في فهمه لمراد الشارع الحكيم من نصه.

(١) النجم: آية - ٣، ٤ .

(٢) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللحامي: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الله درّاز وعناية الشيخ إبراهيم رمضان (دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ٣/ ٣٧.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وقولنا: "المنبثقة عن خصائص النص الشرعي"، أي المنبثقة عن الأوصاف الخاصة التي ينفرد بها النص الشرعي كتاباً وسنة دون سواه من النصوص، والتي تُستخلص من خلال تمعن النظر في مصدر هذا النص وكيفية نزوله ووروده، ولغته وأسلوبه، ومن خلال ملاحظة ما أراده من إصلاح لأوضاع اجتماعية وفكرية وسياسية واقتصادية وغيرها.

وهذه الخصائص للنص الشرعي يمكن إجمال أهمها في أربع خصائص رئيسية، وهي أنه: إلهي المصدر والنسبة، عربي اللسان والأسلوب لكنه مُوجَز ومُعْجَز في أسلوبه، متدرج في نزوله ووروده، ذو مرونة وسعة في أغلب ألفاظه.

ومن هذه الخصائص منفردة ومجمعة نستخلص الضوابط المنهجية لفهم النصوص الشرعية والاستدلال بها.

**فالخاصية الأولى:** وهي "إلهية المصدر والنسبة"، تقتضي أن يستهل المستدل بالنص الشرعي، استدلاله بالتحقق من صحة نسبة النص إلى مصدره - هذا بالنسبة للنص النبوي دون القرآني - ذلك لأن من الوارد أن تكون ثمة نصوص تُنسب خطأً أو غلطاً إلى الشارع، والحال أن الشارع ليس مصدراً لها، كما هو الحال في الأحاديث الموضوعية أو الضعيفة شديدة الضعف. ولهذا فإن العقلية المنهجية تستلزم ضرورة تحقق المتعامل من هذا الجانب مراعاة لهذه الخاصية الفدّة، بحيث إذا تبين له كون النص منسوباً خطأً أو كذباً إلى الشارع، فإن عليه أن يتبرأ منه، وأن يوفّر على نفسه الجهد والوقت، فلا يصرفه في البحث عن المعاني المرادة من هذا النص الذي لم يثبت إلى مصدره.

**والخاصية الثانية:** وهي "خاصية اللسان العربي مع الإيجاز والإعجاز في أسلوب



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

النص " تستلزم أن يكون المستدل بالنص الشرعي على وعي وإدراك بهذا الجانب في النص الشرعي، وأن يستحضره عندما يعمد إلى الاجتهاد في فهم نص من نصوص الشرع، وأن يكون فهمه لمعاني الألفاظ على ما عهدته العرب في لسانها، وأن تكون المعاني المستنبطة من اللفظ منضبطة بقواعد اللسان العربي ومواصفاته الدلالية. ولذلك فإن فهم النص وفق أساليب اللغة العربية وطرقها الدلالية، ضابط مهم من الضوابط المنهجية لفهم النص وحسن التعامل معه، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي: "كل معنى مستنبط من القرآن غير جارٍ على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا مما يستفاد به، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل"<sup>(١)</sup>.

وصفة الإعجاز في النص الشرعي لا تخرجه عن كونه عربياً جارياً على أساليب كلام العرب، إذ لو خرج بالإعجاز عن إدراك العقول معانيه لكان الخطاب به من تكليف مالا يطاق، وذلك مرفوع عن الأمة، وهذا من جملة الوجوه الإعجازية فيه<sup>(٢)</sup>. لكن صفة الإيجاز والإعجاز في أسلوب النص تقتضي من المستدل بالنص الابتعاد عن ادعاء العصمة والسداد المطلق لما يتوصل إليه من فهم لألفاظ ودلالات النص الشرعي، ذلك أن صفة الإيجاز والإعجاز تعني أن تظل أفهام البشرية لمعانية ومراميهم ومقاصده خاضعة للنقص وعدم الكمال، مما يفتح المجال أمام الأجيال المتعاقبة على تحديد فهم المرامي والمقاصد والأحكام للنصوص الشرعية.

وعلى كل حال فإن مراعاة هذه الخاصية عند التعامل مع النص الشرعي يورث القدرة على حسن الفهم، وعلى حسن التعامل مع النص الشرعي بشقيه القطعي منه والظني، بحيث لا يتعسف في الخلط بينهما، فضلاً عن أن هذا يحمي من إساءة فهم أساليب النصوص الشرعية ومغازيها.

(١) الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ٣/٣٥٥.

(٢) الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ٣/٣١٠.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

والخاصية الثالثة: وهي "خاصية التدرج في التزول والورود"، ممكن أن نفهم منها أموراً عديدة أهمها ثلاثة أمور:

١- إن خاصية التدرج في التزول والورود تستلزم أن يلمّ المتعامل مع النص الشرعي بالظروف والمناسبات والأحداث التي قصد النص الشرعي تعديلها وإصلاحها على مراحل متدرجة تربية للأمة الناشئة علماً وعملاً وتسهيلاً لفهمهم عليهم وإدراك مقاصده وغاياته. ولا بدّ أن يراعي المتعامل مع النص الشرعي الظروف والأحداث التي نزل النص الشرعي مواكباً لها لأنّ النظر في أسباب التزول والورود ممّا يساعد في بيان دلالة النص وفهمه. وهذا يعني أن الاستعانة بأسباب التزول والورود ضابط منهجي لفهم النص وحسن التعامل معه، ذلك أن النص الشرعي لا يمكن أن يُفهم فهماً سليماً دقيقاً إلا إذا عُرفت الملابسات التي جاء النص بياناً لها وعلاجاً لظروفها، حتى يتحدد المراد من النص بدقة. على أن لا يُفهم أن تلك الظروف والأحداث التي نزل النص الشرعي مواكباً لها منفصلة ومتباعدة عن فهم ذات الظروف والأحوال في كلّ زمان ومكان، لأنّ تلك النصوص وإن اختلفت في فترات نزولها، غير أنّها جيء بها كلّها تدريجياً لمواجهة الظروف والأحداث المماثلة من جميع جوانبها في كلّ زمان ومكان.

٢- إن خاصية التدرج في التزول والورود للنص الشرعي أمانة واضحة على كون الدين الإسلامي بمبادئه وأصوله وأحكامه ديناً لا يقفز على الواقع ولا يستغرق فيه، بل هو واقعي، بمعنى أنّه يراعي الإنسان فطرياً ويعترف بقيمته، ولا يتنكر له، وقد اقتضت هذه الواقعية في النص الشرعي التدرج بالإنسان وإعانتة شيئاً فشيئاً على التحلي عن الجاهلية وعاداتها المستحكمة، والتحلي بالإسلام وأخلاقه الفاضلة، وهذا المعنى يصدق في كلّ عملية تربوية، فلا بد من التدرج في التربية والتعليم وتهيئة النفوس والعقول لمساعدتها على تقبل الأحكام الجديدة، وإعانتها على التخلص من

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسى

عادتها السيئة. ولذلك فإنّ فهم النص الشرعي واستنباط الحكم منه في ضوء المرحلة والواقع الذي يتم تزييل ذلك الحكم عليه يُعتبر ضابطاً مهماً من الضوابط المنهجية عند إرادة فهم النص، وتزييل حكمه على الوقائع التي تحقق فيها مناط الحكم، حتى يتحول حكم النص من كونه صورة مجردة في الذهن إلى واقع مُشخّص في الحياة.

٣- إنّ خاصية التدرج في التزول والورود توجب على المتعامل مع النص الشرعي حسن إدراك العلاقة الترابطية والتكاملية بينه وبين مختلف النصوص الشرعية الأخرى ذات العلاقة به، ولا يتم ذلك إلاّ بعملية الجمع بين النصوص التي تعالج قضايا مماثلة وتحاول تقديم تفسير متزن يساعد على الابتعاد عن ضرب النصوص بعضها ببعض. ولذلك فإنّ عرض النص الشرعي الذي يُعامل معه على النصوص الشرعية الأخرى ذات العلاقة به والمقارنة بينها، يُعتبر ضابطاً مهماً من الضوابط المنهجية للاستدلال بالنص الشرعي أو التعامل معه.

والخاصية الرابعة: وهي "خاصية المرونة والسعة في أغلب ألفاظ النصوص"، التي يمكن أن نلاحظها من خلال دلالات النصوص ذاتها المعللة بالرحمة، واليسر، والتخفيف، والهداية، ومن خلال ما تتميز به الأحكام والتشريعات المنبثقة عن هذه النصوص من جلب للمصالح ودرء للمفاسد، ومن قدرة فائقة على الوفاء بحاجات كل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، هذه الخاصية تعني أنّ نصوص الشريعة وأحكامها معللة بمصالح ومقاصد وُضعت لأجلها. ولذلك فإنّ فهم النص الشرعي في ضوء هذه المقاصد يُعتبر ضابطاً مهماً من الضوابط المنهجية لفهم النص والاستدلال به.

وإجمالاً فإنّ نصوص الوحي الإلهي في عرضها للأحكام الشرعية تقوم في أدائها للمعروض على قواعد وضوابط، بعضها يرجع إلى قانون اللسان العربي في الدلالة،

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وبعضها يرجع إلى العلاقة بين النصوص - كتاباً وسنة - وبعضها يرجع إلى العلاقة المنطقية بين الكلّ والجزء، والعام والخاص، والمطلق والمقيّد، من الحقائق المعروضة، والنصوص الشرعية بضوابطها وقواعدها المختلفة في الأداء، تُعتبر وحدة متكاملة المعنى، تتضافر في بيان أحكام الله تعالى، والمجتهد في تحمّل هذا المضمون - فهماً واستيعاباً - لا بدّ أن يكون على بينة من تلك القواعد والضوابط التي تضبط الفهم، وتقوم الفكر، حتى يتم له فهم أحكام الله تعالى بلا زلل ولا شطط.

وعلى ذلك فإنّه يمكننا القول أنّ الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية ينبثق استخلاصها من خلال مراعاة خصائص النصوص الشرعية ذاتها وظروفها وملابساتها، إنّ لم يكن استخلاصها من تلك الخصائص الرئيسية الأربع - كما أسلفنا - التي تتميز بها النصوص الشرعية.

وقد لخصنا تلك الضوابط المنهجية في سبعة ضوابط أساسية: الضابط الأول في التحقق من صحة نسبة النص إلى مصدره إذا كان حديثاً نبوياً والثاني في عرض النص على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى ذات العلاقة به، والثالث في فهم النص وفق أساليب اللغة العربية وطرقها الدلالية، والرابع في فهم النص في ضوء سبب نزوله ووروده، والخامس في فهم النص في ضوء دلالة سياقه، والسادس في فهم النص في ضوء طبيعة المرحلة والواقع، والسابع في فهم النص في ضوء مقاصد التشريع.

وكل واحد من هذه الضوابط المنهجية قد جعلته في مبحث مستقل أوجزت فيه مسائله وأحكامه والأمثلة التطبيقية عليه.

## المبحث الأول

### الاستيثاق من ثبوت النص وصحة نسبته

### إلى مصدره إذا كان حديثاً نبوياً

إن أول ما يجب على المستدل بالنص الشرعي والمتعامل معه أن يتحقق من صحة نسبة ذلك النص إلى مصدره، أي أن مرادنا بهذا الضابط أن يعني المتعامل مع النص الشرعي بالثبوت، والتأكد من كون النص الذي يبني عليه الحكم، نصاً منسوباً نسبة صحيحة إلى مصدره الذي هو الشارع.

ذلك أن المجتهد مهما بذل من جهد في فهم النص، وأخلص في سعيه إلى التوصل إلى المراد منه، فإن جهده كله يظل جهداً غير معتر ولا مهم إذا تبين عدم صحة نسبة ذلك النص إلى مصدره نسبة يقينية، ولكي يستفيد المجتهد من وقته وجهده، ينبغي له أن يعنى بمراعاة هذا الضابط، ويقدمه على أي إجراء منهجي يقوم به عند إرادته فهم نص شرعي أو الاستدلال به لكونه الأساس الذي يهدف الاجتهاد إلى فهمه والعمل بمقتضاه في حالة صحة نسبته إلى مصدره. وأي نص لا تصح نسبته إلى مصدره، فلا داعي في البحث عن فهم محتواه ومضامينه.

وهذا الضابط ينحصر في الأحاديث النبوية وحدها، ولا يخص القرآن الكريم الذي يستغني عن هذا الضابط<sup>(١)</sup>، لأن القرآن الكريم كله قد ثبت ثبوتاً متواتراً لا شك فيه، ذلك أنه لم يزل كما أنزله الله سبحانه على قلب النبي محمد ﷺ، وكما لقنه الرسول ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم، وتلقاه عنهم من بعدهم جيلاً بعد جيل، وأمة عن

(١) وإن يكن من تحقق في صحة نسبة النص القرآني إلى مصدره، فإنه لا يتجاوز التحقق من صحة بعض القراءات — غير المتواترة — الواردة لبعض ألفاظ النص القرآني.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

أُمَّة، بصورة متواترة لفظاً ومعنى، محفوظاً في الصدور، مكتوباً في المصاحف، متلوّاً بالألسنة، مسموعاً في المساجد والمعاهد والمنازل، محوطاً بكلّ معاني التكریم والتقدیس، حتى وصل إلینا سالماً من أيّ زيادة أو نقصان، فهو قطعي من حيث الثبوت بإجماع الأمة. وهذا من فضل الله - سبحانه - على المسلمين، فإنّهم وحدهم الذين يملكون المصدر الوحيد الذي يتضمن كلمات الله تعالى الأخيرة للبشر سالمة من كل تحريف أو تزيف.

والحديث النبوي في اصطلاح المحدثين هو: "ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي". وهو يرادف السنة النبوية في اصطلاحهم، ذلك أن الحديث النبوي هو الذي يدل على السنة النبوية<sup>١</sup>. ومن الأحاديث النبوية ما يفيد الوجوب أو الحرمة، ومنها ما يفيد الندب أو الكراهة، ومنها ما يفيد الإباحة.

وإذا كان التوثق من ثبوت النص والتأكد من صحته - إذا كان حديثاً نبوياً - هو الضابط الأول الذي لا بدّ منه قبل أن نستدل بالحديث، أو نستنبط منه الحكم الشرعي العملي أو الأخلاقي، فإنّه لا يتم لنا هذا التأكد إلّا إذا تحقّقنا من أن الحديث قد استوفى جميع شروط القبول - التي نصّ عليها علماء الحديث النقاد - سنداً ومتناً، وعملنا بالمعايير التقديمية لأهل الحديث وعرفنا ما قيل في الحديث من حكم.

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: شرح النخبة (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) تحقيق د. نور الدين عتر، دمشق دار الخير، مطبعة الصباح ط ١٤١٤هـ، ص ٣٧. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٦م، ٤٢/١)).

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

واقترار عمل هذا الضابط المنهجي على الحديث النبوي دون القرآن إنما هو بسبب أن الأحاديث النبوية لم تدوّن في حياة النبي ﷺ تدويناً رسمياً كما دُوّن القرآن الكريم، ولم يتخذ النبي ﷺ لنفسه كتبة يكتبون الحديث كما كتب القرآن الكريم، ولم يأذن في جمع الأحاديث وتدوينها وكتابتها -بحيث تتخذ طابع التدوين العام، أي مرجعاً يتداول بين الصحابة رضي الله عنهم- كما أذن لهم في جمع القرآن وكتابته على وجه الشمول والاستيعاب، فقد روي عنه ﷺ النهي عن كتابة الحديث، حيث روي الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ وَمَنْ كَتَبَ شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ"<sup>(١)</sup>.

وقد رأى بعض العلماء أن هذا النهي لأسباب، منها: حصر جهود الصحابة رضي الله عنهم في نطاق تدوين القرآن الكريم وحفظه، والخوف من حدوث اللبس والاختلاط عند العامة بين الصحف التي كتبت فيها القرآن بصُحُف الحديث، وخاصة في فترة نزول الوحي بالقرآن، وقبل اكتمال تدوينه حيث أن عامة المسلمين لم يعتادوا على أسلوب القرآن، إلى جانب أن أغلبهم أميون، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم<sup>(٢)</sup>.

وهذا من الشواهد على صدق النبي ﷺ، إذ أنه ميز كلام الله ﷻ عن حديثه، كي يبقى الكتاب معجزة الإسلام الكبرى، فصانه من كل شيء يكتب إلى جانبه

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرفائق من صحيحه رقم ٣٠٠٤ ترقيم عبد الباقي. وأحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري رقم ١٠٧٠١ ترقيم إحياء التراث، واللفظ لأحمد.

(٢) فيما عدا الإذن الخاص لأشخاص معينين يتقنون الكتابة، أو في مسائل محدّدة ذات أنصبة وفروض وأرقام يصعب ضبطها من غير كتاب، وللطّراء الذين يرجعون لأقوامهم ويريدون شيئاً مكتوباً إما لإتقانه وتذكره وإما زيادة في التوثيق والتصديق. (انظر: د. همام عبد الرحيم سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، طبعة رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، المحرم ١٤٠٨هـ، ص ٤١ وما بعدها. وابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، طبعة مصر، ص ٢٨٦ وما بعدها. والخطابي: معالم السنن، المكتبة العلمية بيروت، ط. ١، ٩٨١م، ٤/١٨٤).

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

حتى ولو كان السنة.

ومعنى ذلك هو أن المَعْوَل عليه في حفظ الحديث وضبطه في حياة النبي ﷺ كان هو التَّلَقِّي والسماع، والاعتماد على الحفظ والذاكرة.

ولذلك فإن معظم الروايات والأخبار التي وصلتنا عن رسول الله ﷺ لم تُنقل إلينا - كما نقل القرآن الكريم - نقلاً كتابياً متواتراً مكتوباً في السطور إلى جانب حفظها في الصدور، وإنما نُقِلَتْ إلينا من طرق آحاد من الصحابة، نقلاً معتمداً على الحفظ والذاكرة، مما جعل بعضها يتعرض لأوهام الرواة وخطئهم ونسيانهم، كما أن أعداء الإسلام لم يجدوا منفذاً للدس والكيد للدين وأهله إلا عن طريق أخبار الآحاد، دون القرآن الكريم أو السنة المتواترة، لأن القرآن متواتر محصور بين الدفتين، إلى جانب أنه محفوظ في الصدور، فهو معلوم ضرورة، وكذا الأحاديث المتواترة محفوظة ومعلومة ضرورة<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تمحيص روايات وأخبار الآحاد، وتنقيتها مما علق بها من الزائف والدخيل، مما دفع علماء الحديث إلى وضع منهج تاريخي نقدي، هو عبارة عن قواعد نقدية تدرس وتُحصَّص جوانب رواية الحديث أو الخبر كلها - سنداً وممتناً - دراسة نقدية تامة كاملة شاملة. أي أن هذا المنهج لا يُسَلَّم بالنص دون محاكمة ونقد، بل لا بد أن تثبت نسبة النص إلى قائله، وأن يُنظر فيه نظرة فاحصة

(١) والمتواتر: هو الذي سَمَّاه الإمام الشافعي علم العامة، وهو الخبر الذي يفيد العلم الضروري، أي الذي يفيد العلم بلا استدلال، ويحصل حتى لمن ليس عنده أهلية النظر كالعامة، وهو على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد. أي أن المتواتر هو الذي بلغ رواته عدداً كثيراً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، فهو ذائع منتشر معلوم بداهة، لا يتوقف على خبر إنسان بعينه، في حين أن خبر الآحاد - وسَمَّاه الإمام الشافعي خبر الخاصة - تناقله الأفراد أو الآحاد، ولم تنقله عامة الناس، وتبقى خصوصيته من جهة اقتصار معرفته على فئة محصورة. ((انظر: الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٥٧، وص ٣٧٠. وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: شرح النخبة (نزهة النظر)، ص ٤١)).



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ثاقبة لمعرفة اتفاهه مع الأسس الثابتة والمبادئ العامة في الشرع الإسلامي.

وقد كفانا علماؤنا منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم هذا الجانب المعين على التوثيق في جانبي الرواية: أي في جهة السند، وفي جهة المتن وقدمت الدراسات التي تشهد لعلماء الحديث بالسبق والريادة والدقة العلمية في توثيق روايات الحديث، وتميز بعضها من بعض، بالفوارق اليسيرة التي لا يُتنبّه إليها إلا من عني بتحقيق اليقين فيما ينسب إلى الرسول الكريم ﷺ لأنه الدين.

ومن قواعد هذا المنهج القائمة على البحث والاستقصاء والتفكير السليم والتي تعتبر أصح القواعد للاستنبات من النصوص المروية وتمحيصها، ما اشترطه علماء الحديث من شروط في الرواة وفي الرواية، حيث إنهم اشترطوا شروطاً دقيقة محكمة في الرواة تفي بسلامة النقل، وجعلوها مقياساً للراوي المقبول والراوي المردود، كما اشترطوا شروطاً أخرى للرواية المقبولة، تكفل سلامة تناقل الخبر بين حلقات الإسناد، وتكفل سلامته من العلل والقوادح الظاهرة والخفية، وجعلوا من هذه الشروط جميعها معياراً أو مقياساً عاماً، نعرف به ما يُقبل من الحديث أو يُردّ.

ومجموع هذه الشروط ستة، هي: العدالة، والضبط، واتصال السند وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه<sup>(١)</sup>.

فَتَحَقَّقْ هذه الشروط في حديث الآحاد يُؤدّي إلى قبوله، واختلالها أو اختلال أحدها يُؤدّي إلى ضعف الحديث وردّه. فإذا اشتمل الحديث على شروط القبول هذه واستوفى المرتبة العليا من الضبط فهو الحديث الصحيح وإذا استوفى شروط

(١) انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن: علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط ٤، ١٩٩٦م، ص ٢٣ وما بعدها (مطبوع مع شرحه التقييد والإيضاح للعراقي). وابن حجر العسقلاني: شرح النخبة (نزهة النظر)، ص ٥٤ وما بعدها. والسيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ٦٣/١ وما بعدها، و ١٧٩.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

القبول لكن كان في الحد الأدنى من الضبط المقبول فهو الحديث الحسن؛ فإذا وجد الحسن ما يجبرُ قُصُورُهُ ككثرة الطُّرُق فإنه يَقْوَى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح ويسمى الصحيح لغيره؛ وإذا قَدَّ الحديث بعض شروط القبول - بأن كان ضعيفاً ضعفاً غير شديد - وقامت قرينة ترححه وتقويه فإنه يرتقي بالتقوية أيضاً من درجة الضعيف إلى منزلة الحسن ويسمى الحسن لغيره<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فإن حديث الآحاد المقبول يشتمل على أربعة أنواع من علوم الحديث<sup>(٢)</sup>، هي: الحديث الصحيح، والحديث الحسن، والحديث الصحيح لغيره، والحديث الحسن لغيره.

"ووجه دلالة الشروط السابقة على قبول الحديث: أن العدالة والضبط يُحققان أداء الحديث كما سُمع من قائله، واتصال السند على هذا الوصف في الرواية يمنع اختلال ذلك في أثناء السند، وعدم الشذوذ يُحقَّق ويؤكد ضبط هذا الحديث الذي نبهته بعينه وأنه لم يدخله وهم، وعدم الإعلال يدل على سلامته من القوادح الخفية بعد أن استدللنا بسائر الشروط على سلامته من القوادح الظاهرة"<sup>(٣)</sup>. كما أن توفر المتابعة في المستور تُرجح الحديث الذي فيه ضعف غير شديد - ولم يكن ضعفه بسبب الطعن في عدالة الراوي وإنما بسبب سوء حفظه - وتقويه، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفاً إلا أنه قد أُخبر وتقوى برورده من طريق آخر مع سلامته من أن يعارضه شيء، فزال بذلك ما كان يُحتسب من جهة سوء حفظ الراوي أو غفلته

(١) انظر في هذا المعنى: ابن حجر العسقلاني: شرح النجاة، ص ٥٤-٥٥.

(٢) ولم يُذكر هنا الحديث المتواتر وهو من المقبول، لأن الكلام في خبر الآحاد، فهو الذي يخضع لهذه الشروط أما الخبر المتواتر فلا يخضع لذلك. ولا يدخل تحت مبحث البحث والنقاش، فهو مقبول بدون بحث بإجماع العلماء. (انظر: ابن حجر العسقلاني: شرح النجاة، ص ٤٠-٤٢).

(٣) د. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث (دمشق، دار الفكر، ١٩٨٨م)، ص ٢٤٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وَتَحَصَّلَ بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث<sup>(١)</sup>.

ولا يتسع المقام لتفصيل هذه الشروط، ولا حاجة إلى ذلك، وهي معلومة عند طلاب العلم، ولكل منها دراسة مستفيضة في كتب أصول الحديث ومصطلحه، قديمها وحديثها.

إلا أن هناك قرائن اعتبرها العلماء عللاً تقدح في متن الحديث، تجدر الإشارة إليها لارتباطها بهذا الموضوع، فهي في الحقيقة تدخل تحت الشرط الخامس من شروط الرواية المقبولة - أي شرط انتفاء العلة القاذرة - ولم يذكرها علماء المصطلح في كتبهم تحت هذا الموضوع - أي موضوع الشروط - وإنما ذكروها تحت موضوع آخر. لذلك كان من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أهمها بإيجاز.

وهذه القرائن هي - في الأصل - مقاييس استقفاها العلماء من أسلافهم الصحابة والتابعين، لنقد الأحاديث بالنظر إلى متونها، دون النظر إلى أسانيدها، وطبقوها على أي حديث تنطبق عليه سواء أكان سنده صحيحاً أم ضعيفاً، ومن العلماء الذين طبقوا تلك المقاييس بجرأة على الأحاديث الصحيحة الأسانيد الإمام ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) في كتابه: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، حيث حكم على كثير من الأحاديث الصحيحة الأسانيد بالوضع أو الضعف، كل ذلك بالنظر إلى متونها على حسب هذه المقاييس.

**ومن أهم هذه القرائن التي اعتبرها العلماء عللاً تقدح في متن الحديث دون أن يُنظر إلى سنده، بل حتى وإن كان سنده صحيحاً، ما يأتي:**

(١) انظر: القاسمي، الشيخ محمد جمال الدين: قواعد التحديث، تحقيق محمد البيطار، دار الفانيس، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ، ص ١٠٥. وابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٤٨. وقارن بتدريب الراوي للسيوطي: ١/ ١٧٦-١٧٧.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسّ مقلب الالوسى

١- مخالفة الحديث لصريح القرآن أو السنة المتواترة مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

ومّا اعتبره العلماء مخالفاً لصريح القرآن الكريم حديث: "مقدار الدنيا وأنه سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة"، فهذا من أبين الكذب، وهو موضوع بسبب متنه، لأنه يجعل كل أحد عالماً بتوقيت القيامة<sup>(٢)</sup>، وهو يناقض قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجْلِيهَا لَوْقَتَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

ومّا اعتبره العلماء مناقضاً للسنة الصريحة مناقضة بيّنة، حديث "إذا حُذِّثَ عني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حُذِّثُ به أو لم أحدث<sup>(٤)</sup>". فهذا يُعارض الحديث المتواتر الذي يقول: "من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار"<sup>(٥)</sup>.

(١) أي يُشترط في هذه الأمانة من أمارات القدح عدم إمكان التوفيق والجمع بين الحديث المدرّس وبين ما عارضه إذا لم يكن راويه ضعيفاً، وهذا شرط للحكم على الحديث أنه معلول أو مكذوب، وهو أن تكون مخالفته للأدلة القطعية مخالفة صريحة حازمة، لا يُحتمل أن يُراد بالنص تأويل لمعنى آخر، كأن يكون فيه كناية، أو نوع تشبيه بلاغي، أو عام أريد به الخاص، وما أشبه ذلك. قال الإمام السبكي: "كل خير أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب، أو نقص منه ما يزيل الوهم". (ابن السبكي، تاج الدين: جمع الجوامع، طبعة مصر، ٧١/٢. وانظر: السيوطي، تدريب الراوي ٢٧٦/١-٢٧٧).

(٢) ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة السادسة بيروت، سنة ١٩٩٤م)، ص ٨٠.

(٣) سورة الأعراف: من آية ١٨٧.

(٤) عبد الفتاح أبو غدة: لحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث (الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط: ٤، سنة ١٤١٧ في بيروت)، ص ١٦٨.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه، رقم (١٠٩) ترقيم فتح الباري.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٢- مخالفة الحديث لمقتضى العقل السليم بحيث لا يقبل التأويل<sup>(١)</sup>، ويلتحق به ما يدفعه الحسّ والمشاهدة والعادة<sup>(٢)</sup>:

ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: "إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين"<sup>(٣)</sup>. فهذا من السخافات التي لا يمكن أن يقولها عاقل وهو ركيك اللفظ والمعنى، فلا يعقل صدوره عن النبي ﷺ، وواضع هذا الخبر: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، مشهور بكذبه وافترائه<sup>(٤)</sup>.

ومما تشهد العادة والمشاهدة بطلانه حديث: "أكل السمك يوهن الجسد"<sup>(٥)</sup>. فالمشاهدة والعادة أنّ الناس يأكلون السمك ولم يحصل أنه كان سبباً في ضعف الجسد بل العكس هو الصحيح.

### ٣- مخالفة الحديث للحقائق العلمية الثابتة في الكون:

ومن المخالف للحقائق العلمية الثابتة في الكون حديث: "إن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة فتحرّكت الأرض، وهي الزلزلة". قال ابن القيم: "والعجب من مُسَوِّد كُتُبِهِ بهذه الهذيان"<sup>(٦)</sup>.

(١) أي لا يقبل حمله على معنى يرتضيه العقل، أي لا يُحتمل أن يُراد بنص الحديث تأويل لمعنى آخر يرتضيه العقل السليم، كأن يكون فيه كناية، أو نوع تشبيه بلاغي، أو عام أريد به الخاص، وما أشبه ذلك.

(٢) انظر: السيوطي، تدريب الراوي ٢٧٦/١. وابن حجر، شرح النخبة، ص ٨٧. والخطيب البغدادي، الكفاية (طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، حيدر آباد ١٣٥٧هـ)، ص ١٧.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي، ٢٧٨/١.

(٤) أحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، عماد الدين إسماعيل مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ)، ص ٦٤.

(٥) ابن القيم: المنار المنيف، ص ٦٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٧٨.



## ٤ - مخالفة الحديث للتاريخ الثابت ثبوتاً صحيحاً:

ومن المخالف للواقع التاريخي الثابت ثبوتاً صحيحاً حديث: "وضع الجزية عن أهل خيبر"<sup>(١)</sup>، حيث إن بعض اليهود زوروا كتاباً فيه أن رسول الله ﷺ أسقط عنهم الكُلف والسُّخَر والجزية، ووضعوا فيه شهادة بعض الصحابة رضي الله عنهم، وهذا الكتاب كذب مختلق بإجماع أهل العلم ومناقض للتاريخ الصحيح الثابت من عدّة أوجه، نذكر واحداً منها: وهو أن في هذا الكتاب شهادة "سعد بن معاذ"، وسعد قد تُوفي قبل ذلك في يوم بني قريظة، بعد غزوة الخندق بشهر، أي سنة خمس من الهجرة، قبل فتح خيبر بستين، لأن خيبر فُتحت في سنة سبع من الهجرة، ومعروف أن الجزية لم تكن قد شرعت آنذاك، وإنما أنزلت آية الجزية بعد عام تبوك في السنة التاسعة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

وعليه فإن الحديث الذي توفرت فيه الشروط الستة السابقة، وانتفت منه القرائن التي اعتبرها العلماء عللاً تقدرح في متنه حتى وإن كان سنده صحيحاً هو الحديث الذي يُحكّم له بالقبول بلا خلاف بين أهل الحديث، لتوفر عامل النقل الصحيح، واندفاع القوادح الظاهرة والخفية، وسلامته من معارض أقوى منه.

وخلاصة القول في هذا الضابط: هو أن الناظر في الحديث إذا لم يُحصّل هذه المعارف، كان نظره قاصراً، ووقوعه في الخطأ محققاً.

(١) انظر: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل: البداية والنهاية (طبعة السعادة، ١٣٥١)، ١٢/١٠١ - ١٠٢. وياقوت الحموي: معجم الأدباء (دار المأمون، ١٣٥٥)، ١٨/٤. وابن السبكي، تاج الدين: طبقات الشافعية الكبرى (طبعة عيسى الباي الحلي المحققة، ١٣٨٢)، ٣٥/٤. والسخاوي، الإعلان بالتوبيخ، طبعة القدسي، ص ١٠.

(٢) ذكر ابن قيم الجوزية كذب هذا الحديث من عشرة أوجه. (انظر: ابن القيم، المنار المنيف ص ١٠٢ وما بعدها، وأحكام أهل الذمة له أيضاً: مطبعة جامعة دمشق، ٦/١ - ٧).

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وهذا ما جعل بعض المغرضين الذين حُرِّموا المعرفة بهذه المقاييس في التصحيح والتضعيف، يستشهدون على أفكار سقيمة بروايات ضعيفة، أو موضوعة، وفي مصادر ليست معتبرة عند علماء الحديث، ليضربوا بها نصوصاً صحيحة -أو على الأقل- أرجح منها.

ولذلك فإنَّ بداية التعامل مع النصوص الحديثية المروية تكون بالاستيثاق من ثبوتها، وإعمال المعايير النقدية لأهل الحديث فيها، ومعرفة ما قيل في الحكم عليها.

#### مثال يوضح تطبيق هذا الضابط على الفقه الموروث:

عند تطبيق هذا الضابط على الفقه الموروث نجد في هذا الفقه -على ما به من روعة ودقة وإبداع -أحكاماً اجتهادية نحن في حلٍّ من الإعراض عنها، لأن مداركها أو مآخذها ضعيفة عند النظر والموازنة، حيث إنها بُنيت على أحاديث لم تتوفر فيها شروط القبول، أو على الأقل مرجوحة.

**مثال ذلك:** حديث: "أن النبي ﷺ نهي عن بيع وشرط"<sup>(١)</sup>. فهذا الحديث لا يوجد بهذا اللفظ في أي كتاب من الكتب الستة ولا ما في مستواها، كموطأ مالك، أو مسند أحمد، أو مسند الدارمي، ولم يُخرجه إلا الطبراني في الأوسط، وابن حزم في المحلى، والخطابي في المعالم، والحاكم في كتاب علوم الحديث في باب الأحاديث المتعارضة ولم يُعرف إمام من أئمة الحديث صحَّحه أو حسَّنه، بل استغربه النووي وغيره - كما في تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر - وقال ابن القطان: "وعلته ضعف

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، ٣٣٥/٤.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

أبي حنيفة في الحديث<sup>(١)</sup>.

وقد ترتب على هذا الحديث عند من أخذ به، قبل عصرنا، تضيق على الناس، حيث جرى عرف كثير من البلاد باشتراط أمور فيما بينهم إذا باعوا أو اشتروا، ولم يسع العلماء إبطاها فيشق ذلك على الناس ويخرجهم.

كذلك في عصرنا، فالأخذ بهذا الحديث يسبب تضيقاً وحرماً على الناس حيث جرى عرف الناس على بيع وشراء كثير من الآلات والأجهزة بشرط ضمان مؤسستها لها لمدة محدّدة، سنة أو عدّة سنوات، تصلحها إذا فسدت أو تُبدّلها إذا تعطلّت، إلى غير ذلك من الشروط التي لا تستقر ثقة الناس وطمأنينتهم إلا بتوافرها في الحياة التجارية.

وهذا هو الذي جعل متأخري الحنفية يضطرون للقول بتخصيص هذا الحديث بالعرف<sup>(٢)</sup>. وكان من الأجدر بهم أن ينظروا في سند هذا الحديث نفسه قبل الاستدلال به على الحكم! هل هو صحيح؟ وهل سلم من معارض أقوى منه؟

ولذلك أنكر العلامة ابن قيم الجوزية الأخذ بهذا الحديث الذي لا يُعلم له إسناد يصح، مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس، ولانعقاد الإجماع على خلافه، فقال: "أما مخالفته للسنة الصحيحة فإن جابراً باع بعيه واشترط ركوبه إلى المدينة، والنبي ﷺ قال: "من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع"، فجعله للمشتري بالشرط الزائد على عقد البيع، وقال: "من باع ثمرة قد أُبرّت فهي للبائع إلا أن يشترطها المبتاع فهذا بيع وشرط ثابت بالسنة الصحيحة الصريحة.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي: تلخيص الحبير (المدينة المنورة، سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ج ٣ ص ١٢ حديث رقم ١١٥٠. والزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف: نصب الرأية في تفرج أحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ، ج ٤، ص ١٧.  
(٢) حاشية ابن عابدين محمد أمين، (الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ، دار الفكر، بيروت)، ٢٨٠/٥.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وأما مخالفته للإجماع فالأمة مُجمعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والتأجيل والخيار ثلاثة أيام، ونقد غير نقد البلد، فهذا بيع وشرط متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أنه ليس كل الأحكام الاجتهادية يجوز العمل بها بإطلاق، ولا كل الفتاوى الصادرة عن المجتهدين يجوز التقليد فيها بإطلاق، بل - كما قال الإمام القرافي - في كل مذهب مسائل، إذا حُقِّقَ النَّظَرُ فيها، امتنع تقليد ذلك الإمام فيها<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتأكد لنا أن الثبوت من صحة الأحاديث التي تُبنى عليها الأحكام أمر واجب على كل متفقه، وأنه لا بدّ لرجل الفقه من أن يرجع إلى المنابع الأصلية من دواوين السنّة وشروحها وعلومها، ليعرف صحيح الأحاديث من معلولها ومقبولها من مردودها، وعامّها من خاصّها، ومطلقها من مقيدّها، ويتمرّس بمعرفة تلك العلوم التي لا يقوم اجتهاد سليم إلا بمعرفتها والتعمّق فيها.

(١) ابن قيم الجوزيّة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧.  
(٢) القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي: الاحكام، في جواب السؤال التاسع والعشرين، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، طبعة حلب، ص ١٢٩.

## المبحث الثاني

## عرض النص على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى ذات العلاقة به

بعد التأكد من ثبوت النص في الموضوع محل النظر، والتحقق من صحّة نسبته إلى مصدره - وهذا أمر يخص الأحاديث النبوية وحدها - فلا بدّ في فهمه واستنباط الأحكام منه، من أن يُعرض على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى ذات العلاقة به، وهذا العرض هو الضابط الثاني من الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية. فالمنهج الصحيح في النظر، أن لا يُنظر إلى النص بمفرده، بل لا بد من عرضه على النصوص الأخرى - القرآنية والنبوية - في ذات الموضوع المدروس.

ولهذه النظرة الموضوعية التكاملية أهمية قصوى عند الاجتهاد في فهم النص الشرعي الذي تم التحقق من صحّة نسبته إلى مصدره، إذ أنّها تعصم فهم المجتهد من الزلل، والتعسف، وتجعل فهمه فهماً موضوعياً علمياً مُركّزاً. ذلك أنّ النصوص القرآنية يُفسّر بعضها بعضاً، وكذلك الأحاديث النبوية يُفسّر بعضها بعضاً، وهذا أمرٌ مقرر لدى العلماء، إضافة إلى أنّ الأحاديث النبوية بمثّلة الشرح والتفسير والبيان لمعاني القرآن، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن، تفصّل مجمله، وتبيّن مشكله، وتبسط مختصره، فمهمة الرسول أن يبيّن للناس ما نُزّل إليهم<sup>(١)</sup>.

وإنّ حصر التدبر والاستنباط في النص بمفرده، أو في جزئية من جزئيات النص دون ربطه بنصوص القرآن والسنة ذات العلاقة به وضمّه إليها يؤدي إلى مفاهيم وأحكام خاطئة وسقيمة، وما وقع فيه كثير من الطوائف والفرق من زيغ مردّه في بعض صوره إلى جزئية الإدراك وكثير من المفاهيم والأحكام السقيمة التي ذهبت

(١) الشاطبي: الموافقات، ٣٩٦/٤.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

إليها بعض الفرق المبتدعة إنما كان أساس الخلل والانحراف فيها هو تمسكها ببعض النصوص وإغفالها للنصوص الأخرى ذات العلاقة، واجتزائها للنصوص عن بعضها<sup>(١)</sup>.

فدلالة نص الحديث أو القرآن لا تُعرف معرفة حقة إلا إذا دُرِسَ النص ضمن الإطار الكلي للنصوص، ولا يُفصل عنها، ولا يؤخذ بنص واحد ويُغفل النظر إلى ما سواه من النصوص مما يُكَمِّل معناه أو يُقَيِّد مطلقه أو يُخصص عموميه أو يُفَصِّل إجماله أو يُفسِّر إهامه أو يلقي شعاعاً على غايته ومقصوده<sup>(٢)</sup>، لأن نصوص الوحي قرآناً وسنةً وحدة متكاملة المعنى تتضافر في بيان أحكام الله تعالى. وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: "والحديث والقرآن كله كلفظة واحدة، فلا يُحكم بآية دون أخرى، ولا بحديث دون آخر، بل يُضم كل ذلك بعضه إلى بعض، إذ ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض، ومن فعل غير هذا فقد تحكَّم بلا دليل"<sup>(٣)</sup>.

وهذا يعني أنه يجب عند استنباط حكم لقضية ما، أو عند فهم نص وبيان دلالاته استقصاء وجمع كل النصوص التي تتعلق بذلك الموضوع، والمقارنة بينها، وفهم تأثير بعضها على بعض من حيث الدلالة، ودفع ما قد يبدو بينها من تعارض ظاهري بالجمع أو النسخ أو الترجيح، ليستبين بذلك مراد الله تعالى في تلك القضية<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الشاطبي: الاعتصام (طبعة دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م)، ١/١٧٧-١٧٨. والدكتور يوسف القرضاوي: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة (طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص ١٧٦.
- (٢) الدكتور يوسف القرضاوي: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، ص ٧٥.
- (٣) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد: الإحكام في أصول الأحكام (طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ٣/٣٧١.
- (٤) القاسمي، محمد جمال الدين: محاسن التأويل (طبعة عيسى البابي الحلبي، طبعة أولى، ١٣٧٦هـ)، ١/١٥٦.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسـن مقبل الدوسـي

ولبيان هذا المبحث وتوضيحه بالأمثلة التطبيقية يستدعي أن نفصّله في خمسة محاور: الأول: في عرض النص القرآني على النصوص القرآنية الأخرى في ذات الموضوع المدروس؛ والثاني: في وجوب النظر إلى القرآن والسنة معاً عند الاستدلال بالنصوص الشرعية؛ والثالث: في عرض الحديث على القرآن الكريم؛ والرابع: في عرض الحديث على الأحاديث الأخرى في ذات الموضوع؛ والخامس: في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، أي بين الأحاديث المقبولة<sup>(١)</sup> التي تتعارض ظواهرها وتختلف. وسوف أفصّل ذلك مع توضيحه بذكر بعض الأمثلة التطبيقية لكل محور على حدة، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: عرض النص القرآني على النصوص القرآنية الأخرى ذات العلاقة به:

من الأمور المقررة لدى العلماء أنّ النصوص القرآنية يُفسّر بعضها بعضاً ولذلك لا بد في فهم النص القرآني واستنباط الأحكام منه أن يُضم ويُربط بالنصوص القرآنية الأخرى ذات العلاقة به، وذلك يكون بجمع كل النصوص القرآنية الواردة في الموضوع الواحد، لأنه ربما جاء النص في طريق مجمل أو عاماً أو مطلقاً، وجاء في طريق آخر مفصلاً أو خاصاً أو مقيداً، وبجمع كل النصوص الواردة في الموضوع الواحد يتحصل المقصود الحقيقي للنص الذي تتم دراسته.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ

(١) أما الأحاديث غير المقبولة، الضعيفة، أو التي لا أصل لها ولا سند، أو الأحاديث الموضوعية المكذوبة، فلا تدخل في هذا المجال، ولا ينبغي الاشتغال بها إلا من باب بيان كذبها وبطلانها ومناقضتها للكتاب والسنة.

(٢) سورة المائدة: من آية ٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

رحيم<sup>(١)</sup> فلفظ "الدم" المحرم في الآية الأولى جاء مطلقاً، فهو يصدق على أي دم سواء أكان دماً مسفوحاً، أم كان دماً متجمداً في العروق والكبد واللحم لكن بضم الآية الأولى إلى الآية الثانية والمقارنة بينهما، يتبين لنا مراد الله ﷻ، حيث إن الدم في الآية الثانية جاء مقيداً بلفظ "مسفوحاً" ويحمل المطلق وهو "الدم" على المقيد وهو "دماً مسفوحاً"، يكون الدم المحرم هو الدم المسفوح فقط، وأما الدم الباقي في العروق والكبد واللحم فهو مباح مغفور عنه<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله ﷻ: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾<sup>(٣)</sup> فإنه عام يوجب بظاهره على كل مطلقة أن تعتد بثلاثة قروء سواء كان طلاقها قبل الدخول أو بعده، حاملاً كانت أو غير حامل صغيرة أو كبيرة، فخص من هذا النص المطلقة قبل الدخول، بقوله ﷻ: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً﴾<sup>(٤)</sup>.. وخص منه أيضاً من القطع حيضها بسبب اليأس والصغيرة التي لم تبلغ، والحوامل، بقوله ﷻ: ﴿واللاني ينسن من الحيض من نساكنكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاني لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الأنعام: آية ١٤٥.

(٢) وهذا المثال هو نموذج لعرض النص القرآني كما فهمه غني النصوص القرآنية فقط في ذات الموضوع، وإلا فالواجب في مثل هذه الحالة هو أن نعرض النص القرآني على النصوص القرآنية فقط، بل عرضه أيضاً على النصوص النبوية في ذات الموضوع.. وسجد هنا قوله ﷻ: "أحللت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال". (أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عمر برقم ٥٦٩٠ ترفيع إحياء التراث).

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٢٨.

(٤) الأحزاب: آية ٤٩.

(٥) الطلاق: آية ٤.



الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

### ثانياً: وجوب النظر إلى القرآن والسنة معاً عند الاستدلال:

من الألفاظ المتداولة بين العلماء وطلاب العلم أن القرآن الكريم مُقدّم على السنة عند الاستدلال، ومن البدهي أن يكون القرآن مقدماً على السنة في الرجوع إليه عند إرادة معرفة الحكم الشرعي، لأنه مرجع الأدلة جميعاً ومصدر المصادر، لكن مما يجب ملاحظته: أن تقديم القرآن على السنة عند إرادة معرفة الحكم الشرعي ليس بمعنى فصل السنة عن القرآن وإطراحها جانباً عند الاستدلال، أي أن القول بتقديم القرآن مطلقاً وأنه لا يجوز النظر في السنة أو السؤال عنها إذا وجد الحكم في القرآن قول غير صحيح على إطلاقه؛ ذلك أن الحكم قد يوجد في القرآن عاماً أو مطلقاً أو مجملاً؛ وفي هذه الحالة لا ينبغي الأخذ به دون الرجوع إلى السنة التي تُخصّص عموم القرآن، وتُقيّد مطلقه، وتُفصّل مجملَه، وتحمله على غير ظاهره.

وذلك يعني أن الفقيه أو المجتهد لا يتيسر له اقتباس الأحكام من القرآن إلا إذا نظر في بيانه وشرحه وهو السنة، فقد يكون ظاهر القرآن أمراً فتأتي السنة فتخرجه عن ظاهره؛ فلا يجوز له أن يحكم بعام القرآن مثلاً إلا إذا تأكد عنده أن السنة لم تُخرج من العام بعض الأفراد. وبيان ذلك أن القرآن مثلاً أتى بقطع يد كل سارق، فخصّت السنة من ذلك سارق النصاب المحرز دون غيره؛ وأتى بأخذ الزكاة من جميع الأموال ظاهراً، فخصّت السنة بأموال مخصوصة، وأتى بإقامة الصلاة ولم يبيّن كيفيتها وعدد ركعاتها وأوقاتها، ففصّلت السنة هذا الإجمال.

ولذلك وجب القول بالرجوع إلى القرآن والسنة معاً عند اقتباس الأحكام الشرعية لأن السنة بمنزلة الشرح والتفسير والبيان لمعاني القرآن؛ فلا يقف المجتهد عند إجمالي القرآن وعمومه وإطلاقه تاركاً السنة التي توضح المحمل وتخصص العموم وتقيّد المطلق.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ولا ينبغي القول عند الرجوع إلى السنة - لبيان الإجمال وتخصيص العموم وتقييد الإطلاق في القرآن - بأننا قدمنا السنة على القرآن، بل الصحيح أننا نظرنا في شرح القرآن وتفسيره وبيانه وهو السنة عند استنباط الحكم منه؛ وذلك الشرح والبيان المعبر في السنة هو المراد في القرآن؛ فإذا حصل بيان قوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم**﴾<sup>(١)</sup> بأن القطع من الكوع، وأن المسروق نصاب فأكثر من حرز مثله، فذلك هو المعنى المراد من الآية؛ ولا نقول في هذه الحالة أن السنة هي التي أثبتت هذه الأحكام دون القرآن، كما أننا لا نقول أننا تركنا القرآن إذا عملنا بتفسير إمام من أئمة التفسير لنصّ منه، بل نقول إننا عملنا بالقرآن واستعنا على فهمه بالشرح والبيان<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: عرض الحديث على القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو مرجع الأدلة جميعاً ومصدر المصادر، بل هو روح الوجود الإسلامي وأساس بنيانه، ولذلك لا بد في فهم الحديث واستنباط الأحكام منه أن يُعرض على نصوص القرآن الكريم ذات العلاقة به، لأن القرآن الكريم بمثابة الدستور الأصلي الذي ترجع إليه كل القوانين في الإسلام، ولهذا لا يوجد حديث صحيح ثابت يعارض محكمات القرآن وبيّناته الواضحة، وإذا ظن بعض الناس وجود ذلك، فلا بد أن يكون الحديث غير صحيح، أو يكون فهمنا له غير صحيح، أو يكون التعارض وهمياً لا حقيقياً<sup>(٣)</sup>.

(١) المائدة: آية ٣٨.

(٢) الشاطبي: الموافقات، ٤/٣٩٤ - ٣٩٥.

(٣) د. يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة (معالم وضوابط)، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومكتبة المؤيد بالرياض، طبعة ثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ٩٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وهذا يعني أنه لا يمكن أن نفهم الحديث إلا إذا عرضناه على القرآن الكريم، ولا تتسنى لنا إمكانية معرفة ضعف متن الحديث -بغض النظر عن سنده- أو صحته إلا في ضوء القرآن الكريم.

وقد كانت مخالفة الحديث لصريح القرآن علة كافية لردّ الحديث عند الصحابة والعلماء -حتى وإن كان سنده صحيحاً- فقد ردّ الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، وقال ﷺ: "لا تترك كتاب الله ﻋﻨﻚ وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت" <sup>(١)</sup> لها السكنى والتنفقة <sup>(٢)</sup>، فإله ﻋﻨﻚ يقول: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وردت عائشة رضي الله عنها حديث "إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" <sup>(٤)</sup>، لأنه يخالف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ <sup>(٥)</sup>.

وقد وقع لعائشة رضي الله عنها <sup>(٦)</sup> مثل هذا مع عدد من الصحابة الكرام رضي الله عنهم استدركت عليهم ونفت ما رَوَوْا وناقشت رواياتكم بأدلة نقلية من الآيات

(١) وقس في بعض كتب أصول الفقه: "لا ندري أصديقت أم كذبت"، وهذا غلط ليس في الحديث، كذا قال

ابن القيم. (حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ج ١، المكتبة العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥ هـ، ٢٨٠/٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق من صحيحه. رقم الحديث (١٤٨٠) ترقيم عبد الباقي.

(٣) سورة الطلاق: من الآية رقم ١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغاري من صحيحه في (باب قتل أبي جهل) رقم الحديث (٣٩٧٩)، وفي

كتاب الجنائز، رقم (١٣٠٤) ترقيم فتح الباري. وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز من صحيحه في (باب

الميت يعذب ببكاء أهله عليه) الحديث رقم (٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩)، ترقيم عبد الباقي.

(٥) سورة الإسراء: من الآية ١٥.

(٦) كما وقع لجماعة من الصحابة غيرها. استدركوا عن منبهم ونفوا ما رواه وخطأوه فيه. وإنكار بعض الصحابة

رضي الله عنهم لم يروى صحابي آخر لم يكن لتهمة الكذب أو التفتون من راوي ذلك الحديث، وإنما هو من باب احتمال وقوع

الخطأ أو السهو أو النسيان من المحقق في خطم الباقي. ثم جرد نص قطعى أو حديث عنده يراه معارضاً لذلك الحديث

في نظره. (الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: نجات من تاريخ السنة، ص ٦٩ وما بعدها).



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

والأحاديث والمبادئ الإسلامية العامة<sup>(١)</sup>

وتطبيقاً لهذا الضابط ضعّف بعض العلماء العديد من الأحاديث على الرغم من صحة أسانيدها لمعارضتها لصريح القرآن. ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ وَخَلَقَ النَّوْرَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ"<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث عارض صريح القرآن الكريم في سبع آيات من آياته<sup>(٣)</sup>، منها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> هذا تكلم البخاري<sup>(٥)</sup> وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، ليس مرفوعاً وفي هذا المعنى قال ابن القيم: "وقع الغلط في رفعه وإنما هو من قول كعب الأحبار، كذلك قال إمام أهل الحديث: محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير، وقاله غيره من علماء المسلمين أيضاً"<sup>(٦)</sup>، وهو كما قالوا لأن الله أخبر أنه خلق

(١) وقد جمع الإمامان بدر الدين الزركشي والسيوطي ما ورد من استدراك عائشة على الصحابة ومناقشتها: الأول في كتابه: (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، والثاني في كتابه: (عين الإصابة) فأفادا فوائد عظيمة.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار من صحيحه، رقم ٢٧٨٩ ترقيم عبد الباقي.

(٣) وهذه الآيات هي في سورة الأعراف: ٥٤، وفي يونس: ٣، وفي هود: ٧، وفي الفرقان: ٥٩، وفي السجدة: ٤، وفي ق: ٣٨، وفي الحديد: ٤.

(٤) السجدة: ٤.

(٥) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، ١/٤١٣.

(٦) وقد حكى العلامة عبد الروؤف المناوي في كتابه فيض القدير (طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ، ٣/٤٤٨) عن الزركشي أنه قال: "أخرجه مسلم وهو من غرائبه، وقد تكلم فيه - أي في هذا الحديث - ابن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار،

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وهذا الحديث يقتضي أن مدّة التخليق سبعة أيام<sup>(١)</sup>.

وقد ألمح الحافظ ابن كثير في تفسيره إلى ردّه، وقال عن هذا الحديث: "وقد علّله البخاري في كتاب التاريخ الكبير فقال: وقال بعضهم رواه أبو هريرة عن كعب الأحبار وهو أصح"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أن بعض العلماء آثر التوقف في الأحاديث الصحاح المعارضة لصريح القرآن دون ردّها بإطلاق، خشية أن يكون لها معنى لم يُفتح عليه به بعد، ولذلك توقف في حديث رواه أبو داود وغيره<sup>(٣)</sup>، هو: "الوائدة والموءودة في النار"<sup>(٤)</sup>.

نفهم مما سبق أن من حق المسلم أن يتوقف في أيّ حديث يرى معارضته لمُحكم القرآن ولصريح آياته إذا لم يجد له تأويلاً مستساغاً.

لكن يجب التنبيه إلى أنّه لا بد من التدقيق في دعوى معارضة الأحاديث للقرآن، والحذر من التسرع والتوسع في ذلك دون أن يكون لذلك أساس صحيح، كما نُقل عن المعتزلة حين اجترؤوا على ردّ الأحاديث الصحيحة المستفيضة في إثبات الشفاعة في الآخرة للرسول ﷺ وإخوانه الأنبياء والملائكة وصالحى المؤمنين، في عصاة الموحّدين، مثل قوله ﷺ: "أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه"<sup>(٥)</sup>، وقوله: "يُشَفَّعُ الشهيد في سبعين من أهل بيته"<sup>(٦)</sup>. وكانت

وأن أبا هريرة إنما سمعه منه، لكن اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقي. وللشيخ عبد الرحمن بن نجى المعلمي البماني في (الأنوار الكاشفة، ط. السلفية، ١٣٧٨هـ، ص ١٨٨ - ١٩٣) كلام طويل حول هذا الحديث وتوجيه رواية أبي هريرة هذه.

(١) ابن القيم: المنار المنيف، ص ٨٤ - ٨٦.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ٣/٤٥٨.

(٣) د. يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٩٦ - ٩٨.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧١٧)، ترقيم محيي الدين.

(٥) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب العلم من صحيحه، رقم الحديث (٩٩) ترقيم فتح الباري.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

شبهتهم في ردّ هذه الأحاديث: ألّا تعارض القرآن الذي نفى شفاعة الشافعين، في قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾<sup>(١)</sup>، وغيرها من الآيات. وهذا استدلالٌ منهم غير موفق، لأنّ هذه الآيات لا تدلّ على نفى مطلق الشفاعة ولكن تدلّ على نفى أن يكون للمشرّكين شفيع يطاع، أي تدلّ على نفى الشفاعة للآلهة الزائفة التي ادّعاهم المشرّكون والمُحرّفون من أصحاب الديانات الأخرى، الذين كانوا يقتربون الموبقات مُتّكِلين على أن شفعاؤهم ووسطاءهم سيرفعون عنهم العقوبة<sup>(٢)</sup>، أما شفاعة عباد الله المصطفين الأخيار فقد أثبتّها القرآن مقيدة بشرط هو: أن تكون بعد إذن الله تعالى للشافع أن يشفع، وفي هذا قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: عرض الحديث على الأحاديث الأخرى ذات العلاقة به :

لا بد في فهم الحديث واستنباط الأحكام منه أن يُضم ويُربط بالأحاديث الأخرى ذات العلاقة به، وذلك يكون بجمع كل الأحاديث المقبولة الواردة في الموضوع الواحد، حيث إنّنا بهذا الجمع نستطيع أن نكتشف العلل القادحة في صحة الحديث، لأنه ربما جاء الحديث في طريق صحيحاً إلّا أنه خالف أحاديث أخرى صحيحة معمول بها.

ومن أمثلة ذلك الحديث الذي رواه مسلم: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ"<sup>(٤)</sup>، فقد ردّته عائشة رضي الله عنها بحديث صحيح معمول به وهو أنّها

(١) سورة غافر: من الآية ١٨.

(٢) انظر: د. يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٩٩ وما بعدها.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٢٨.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة (باب قدر ما يستر المصلي)، رقم الحديث ٥١١ ترقيم عبد الباقي.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

كانت معترضة بين يدي رسول الله ﷺ كاعتراض الجنازة وهو يصلي<sup>(١)</sup>. وهناك أحاديث أخرى غيره تفيد أنه لا يقطع الصلاة شيء، منها: الحديث الذي أخرجه مالك "عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي"<sup>(٢)</sup>. ولا مجال في هذا البحث لتفصيل تلك الأحاديث ومناقشتها، ويكفي أن نعلم أن هذا هو الذي أخذ به الجمهور من العلماء ورجحه الإمام النووي، وهو في هذا المعنى يقول: "قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله وجمهور العلماء من السلف والخلف لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها"<sup>(٣)</sup>.

كما أننا نجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد نعرف المعنى المراد من الحديث المدروس، لأنه ربما جاء الحديث في طريق مجمل أو عاماً أو مطلقاً، وجاء في طريق آخر مفصلاً أو خاصاً أو مقيداً، ويجمع كل الأحاديث المقبولة الواردة في الموضوع الواحد يتحصل المقصود الحقيقي للحديث الذي ندرسه.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في "موضوع المزارعة" في كتب الحديث، حيث ورد في هذا الموضوع عدد من الأحاديث يُكمل بعضها الآخر، فقد روى البخاري عن أبي أمامة الباهلي أنه قال -حين نظر إلى آلة حرث- سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة من صحيحه، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء رقم الحديث ٥١٤ ترقيم فتح الباري. ومسلم في كتاب الصلاة من صحيحه، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم الحديث ٥١٢ ترقيم عبد الباقي.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب النداء للصلاة، رقم الحديث ٣٧١.

(٣) السنوي، أبو زكريا يحيى بن شرف: شرح النووي على صحيح مسلم (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ)، ٢٢٧/٤.

يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل<sup>(١)</sup>. ووردت أحاديث أخرى كثيرة تحت على الزراعة، منها ما رواه البخاري وغيره عن رسول الله ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"<sup>(٢)</sup>. ومنها ما رواه مسلم عن جابر قال قال رسول الله ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة وما أكل السبع منه فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة"<sup>(٣)</sup>. وغير ذلك من الأحاديث التي تحت على الزراعة.

والمعنى الظاهر للحديث الأول يفيد كراهية الرسول ﷺ للحرق والزراعة التي تفضي إلى ذل العاملين فيها، وهذا المعنى الظاهر غير مراد لمعارضته للنصوص الصحيحة الصريحة الأخرى، التي تفيد أن الإسلام لا يذم الزراعة وإنما يحث عليها ويرغب فيها، وأن المسلم الزارع أو الغارس مثاب مأجور عند الله ثواب الصدقة على ما يؤخذ من ثمره غرسه، ولو لم يكن له فيه نية، مثل ما يأكله الحيوان والطير، وما يسرق منه السارق وهي صدقة باقية دائمة غير منقطعة ما دام هناك كائن حي ينتفع بهذا الغرس أو الزرع، وهذا ما جعل بعض العلماء قديماً يقولون: إن الزراعة هي أفضل المكاسب<sup>(٤)</sup>.

وفي تأويل حديث أبي أمامة بعد أن ضُمَّ مع بقية الأحاديث في ذات الموضوع يقول الحافظ ابن حجر: "وقد أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضي في فضل الزرع والغرس، وذلك بأحد أمرين: إما أن يُحمل

(١) رواه البخاري في كتاب المزارعة من صحيحه، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، رقم الحديث ٢٣٢١، ترقيم فتح الباري.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة من صحيحه، رقم ٢٣٢٠ ترقيم فتح الباري.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم (١٥٥٢)، ترقيم عبد الباقي.

(٤) د. يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١١٠.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ما ورد من الذم على عاقبة ذلك، ومحلّه ما إذا اشتغل به فضيّع بسببه ما أمر بحفظه، وإما أن يُحمل على ما إذا لم يضيّع إلا أنه جاوز الحدّ فيه"<sup>(١)</sup>. وبعض الشراح قال: "هذا لمن يقرب من العدو فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسية، فيتأسد عليه العدو، فحقهم أن يشتغلوا بالفروسية، وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون إليه"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نرى أنه بمجموع الروايات تبين مراد الحديث، واتضح لنا أن الاكتفاء بظاهر حديث واحد دون النظر في بقية الأحاديث وسائر النصوص المتعلقة بموضوعه، كثيراً ما يوقع في الخطأ، ويُبعد الناظر فيه عن جادة الصواب، وعن المقصود الذي سيق له الحديث.

ونودّ التنبيه في هذا المقام إلى أن العلماء حذّروا من التوسع في ردّ بعض الأحاديث بدعوى معارضتها لأحاديث أخرى، تماماً كما حذّروا من التوسع في دعوى معارضة السنّة للقرآن، وقالوا إنّ الحديث الصحيح المعارض بمثله لا يُردّ إلا إذا لم يقبل التأويل المستساغ، وذلك بأن تكون مخالفته للأدلة القطعية مخالفة صريحة جازمة، لا يُحتمل أن يُراد بالنص تأويل لمعنى آخر، كأن يكون فيه كناية، أو نوع تشبيه بلاغي، أو عام أُريد به الخاص، وما أشبه ذلك<sup>(٣)</sup>. أي يُشترط لردّه عدم إمكان دفع التعارض الظاهري بين مُختلف الحديث، أي بين الحديث المدروس وبين ما عارضه وهو ما سنبيّنه في النقطة التالية.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي: فتح الباري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، ج ٥، ص ٥ - ٦.

(٢) المرجع السابق، ج ٥، ص ٦.

(٣) انظر: ابن السبكي، تاج الدين: جمع الجوامع، طبعة مصر، ٧١/٢. والسيوطي: تدريب الراوي ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

### خامساً: دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث:

أي دفع التعارض بين الأحاديث المقبولة التي تتعارض ظواهرها وتختلف -لأول وهلة- معاني متونها، حيث إنه قد يواجهنا ونحن بصدد جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد أحاديث تبدو في الظاهر متعارضة<sup>(١)</sup>، وقد ذهب جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم إلى أنه يجب دفع هذا التعارض الظاهري بين مختلف الحديث بالترتيب الآتي<sup>(٢)</sup>:

(أ) الجمع بين الأحاديث الصحيحة: أي محاولة الجمع بين مدلولات الأحاديث المتعارضة ظاهراً، فإن أمكن الجمع بينها بغير تعسف، أي بوجه صحيح ودون إهمال أي حديث منها، وذلك بحمل كل واحد منها على معنى مختلف عن الآخر -بحيث تأتلف ولا تختلف وتتكامل ولا تتعارض- فإنه يتعين الجمع بينها ويجب العمل بها جميعاً، ولا يُصار إلى النسخ أو الترجيح، لأن القاعدة العامة أن "إعمال النص الصحيح والعمل به -ولو من وجه- خير من إهماله". وهذا يقتضي من الباحث سعة العلم، وحسن الفهم، حتى يكون تأويله لها صحيحاً، وجمعه فيما بينها موفقاً غير متكلف، وغير متناقض مع المعاني القرآنية الكريمة، والمقاصد الشرعية المستنبطة

(١) وقولنا "في الظاهر"، لأن الأصل في النصوص الشرعية الثابتة المقبولة ألا تتعارض، لأن الحق لا يعارض الحق فإذا افترض وجود تعارض، فإنما هو في ظاهر الأمر لا في الحقيقة والواقع، وأسباب التعارض الظاهري تعود في مجملها إما إلى قصور في إدراك الناظر لدلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، وإما إلى اختلاف الرواة من حيث الحفظ أو الأداء، وإما إلى الجهل بالناسخ والمنسوخ، أو الجهل بتغاير الأحوال. (انظر: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل: اختصار علوم الحديث (مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ)، ص ١٣٠. والقاسمي، محمد جمال الدين: قواعد التحديث (طبعة دار الكتب، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ)، ص ١٦٢ وما بعدها.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث، مع شرحه المسمى "التقييد والإيضاح" للعراقي ص ٢٧١. والسيوطي: تدريب الراوي مع التقريب للنووي ١٩٦/٢-١٩٨. وابن حجر: شرح النخبة ص ٧٣-٧٦. واللكوني، محمد عبد الحي: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة (دار السلام بالقاهرة، ط ٤، ١٤١٧هـ) ص ١٨٣، و١٩٦.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

من الكتاب والسنة.

وأوجه الجمع متعددة، كحمل العام على الخاص، وحمل المطلق على المقيد، والحمل على المبين، وتعدد مواقف وأقوال الرسول في المسألة الواحدة إذا ثبت التكرار ولم يكن ثمة تعارض.

ومن أمثلة الجمع بين مدلولات الأحاديث المتعارضة ظاهراً، الجمع بين حديث: "لَا يُورَدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"<sup>(١)</sup>، وحديث: "فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ"<sup>(٢)</sup>، مع حديث: "لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ"<sup>(٣)</sup>. فهذه الأحاديث صحيحة، ظاهرها التعارض، لأن الأول والثاني يُثَبِّتَانِ الْعَدُوَّ، والثالث يُنْفِيهَا. وقد سلك العلماء في الجمع مسالك، ووقفوا بين معناها على وجوه متعددة<sup>(٤)</sup>، أذكر منها ما يلي:

١- إن إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى فيكون معنى قوله: "لا عدوى" أي إلا من الجذام ونحوه، فكأنه قال: لا يعدي شيء شيئاً إلا فيما تقدّم تبيني له أنه يعدي<sup>(٥)</sup>.

٢- إن هذه الأمراض، لا تُعْدي بطبيعتها ولكن الله ﷻ جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (٥٧٧١)، ترقيم فتح الباري.

(٢) رواه البخاري في كتاب الطب من صحيحه، وأحمد في مسنده عن أبي هريرة. والمجذوم: المصاب بالجذام وهو داء تتساقط أعضائه من يصاب به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٥٣) ترقيم فتح الباري، ومسلم (٢٢٢٢) ترقيم عبد الباقي. والطيرة: الشاؤم بالطيور.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي، ١٩٧/٢ - ١٩٨.

(٥) حكاه السيوطي عن القاضي أبو بكر الباقلاني (تدريب الراوي ١٩٨/٢).

(٦) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٧١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وقد اعتبر الشيخ أحمد شاكر هذا المسلك أحسن المسالك وأنسبه لتفسير الأمر باجتناّب المخالطة بين المريض والصحيح، ذلك أنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن ميكروبات الأمراض المعدية تنتقل بواسطة الهواء أو البصاق أو غير ذلك على اختلاف أنواعها، وإن تأثيرها في الصحيح إنما يكون تبعاً لما أعطاه الله من مناعة قوية أو ضعيفة بالنسبة لكل نوع من الأنواع، وإن كثيراً من الناس رزقهم الله سبحانه وقاية خلّقيّة تمنع قبولهم لبعض الأمراض المعيّنة، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فاختلاط الصحيح بالمريض سبب لنقل المرض، وقد يتخلّف هذا السبب بإرادة الله<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة الجمع بين مدلولات الأحاديث المتعارضة ظاهراً أيضاً الجمع بين أحاديث "الغنى" و"الفقر"<sup>(٢)</sup>، أي الأحاديث المشجّعة على الكسب والإقبال على الدنيا والأحاديث الأخرى التي تُوحى بالرهّد فيها. فلا تعارض بين تلك الأحاديث -عند التحقيق- إذ يمكن الجمع بينها بوجه مقبول، فالترغيب في الدنيا من حيث إثبات مزرعة وطريق إلى الآخرة فيلزم أن يكون ثلثها ليس خارجاً عن حدود الشرع، ذلك أن مصالح العباد عائدة عليهم بحسب أمر الشارع وعلى الحد الذي حدّه، لا على مقتضى أهوائهم وشهواتهم. والتحذير من الدنيا من حيث الإقبال على لذائذ الدنيا لذاتها، بلا ضوابط ولا حدود. وبدون غاية أو هدف أعلى، وإنما تلبيةً لمجرّد دواعي الشهوة والهوى فحسب. وفي هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي: "ليس الفقر أفضل من الغنى بإطلاق، ولا العي أفضل بإطلاق بل الأمر في ذلك يتفصل، فإن الغنى إذا أمال إلى إثارة العاجلة كان بالنسبة إلى صاحبه مذموماً وكان الفقر أفضل منه، وإن أمال إلى إثارة الآجلة بالإنفاق في وجهه والاستعانة به على التزود

(١) أحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ص ١٣٠-١٣١.  
(٢) انظر في ذلك: الدكتور محمد رأفت سعيد: أسس ورود الحديث، تحليل وتأسيس، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٤هـ، ص ٣٨ وما بعدها، وص ٦٧ وما بعدها.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

للمعاد، فهو أفضل من الفقر والله الموفق بفضلته"<sup>(١)</sup>.

(ب) النسخ: ويكون عند تعذر الجمع، أي إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه، فلا ينبغي التكلف ولي أعناق النصوص، وعلينا حينئذ أن نبحث وننظر في أيهما المتقدم، وأيهما المتأخر من الأحاديث، فإن علم المتقدم من المتأخر عمل بالتأخر منهما لأنه ناسخ للمتقدم، ويُلقى المتقدم ويعتبر منسوخاً. والنص المتأخر الناسخ، لا يُعرف تأخره بدليل عقلي، ولا بقياس شرعي، وإنما المعرف له هو مجرد النقل<sup>(٢)</sup>. ومعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه من جهة النقل يكون بأمور، منها: بتصريح رسول الله ﷺ كحديث: "كنتُ نهيكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكّر الآخرة"<sup>(٣)</sup>. ومنها: بقول الصحابي، كقول جابر بن عبد الله ﷺ: "كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ تركُ الوُضوءِ مما مسّت النارُ"<sup>(٤)</sup>. ومنها: بمعرفة التاريخ، كحديث شدّاد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"<sup>(٥)</sup>، فقد ذكر الإمام الشافعي أنه منسوخ بحديث ابن عباس المتأخر عنه، وهو: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم صائم"<sup>(٦)</sup>، وذلك أن حديث شدّاد قد جاء في بعض طرقه أن ذلك كان زمان فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وحديث ابن عباس كان بعده، لأن ابن عباس إنما صحب النبي ﷺ محرماً في حجة الوداع في السنة العاشرة، فيكون

(١) الشاطبي: الموافقات، ٦٥٥/٤.

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى من علم الأصول (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٤١٣هـ)، ١٠٣/١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأضاحي رقم ١٩٧٧ ترقيم عبد الباقي، ورواه أصحاب السنن الأربعة.

(٤) أخرجه أبو داود والنسائي عن جابر، وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وهذا الحديث ناسخ لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: "توضأوا مما مسّت النار"، ولما أخرجه مسلم في صحيحه أيضاً عن جابر بن سمرة: "أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أتوضأ من لحوم الإبل قال: نعم". (صحيح مسلم، رقم ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٠، ترقيم عبد الباقي).

(٥) رواه أبو داود رقم ٢٣٦٩ ترقيم محيي الدين، والترمذي رقم ٧٧٤ ترقيم أحمد شاكر، وأخرجه غيرهما.

(٦) أخرجه مسلم برقم ١٢٠٢ ترقيم عبد الباقي، والترمذي رقم ٧٧٤ ترقيم أحمد شاكر، وأخرجه غيرهما.



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

### د. حسن مقبل الدوسي

حديثه متأخراً ناسخاً للمتقدم<sup>(١)</sup>.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن قضية النسخ لها صلة بعلوم القرآن كما لها صلة بعلوم الحديث، وأن كثيراً من النصوص القرآنية والنبوية التي ادّعي نسخها يتبين عند التحقيق أنها غير منسوخة، فقد يكون من النصوص ما يراد به العزيمة ومنها ما يراد به الرخصة، فيبقى الحكمان كلاهما كل في موضعه. وقد يكون بعض النصوص مقيداً بحالة وبعضها الآخر بحالة أخرى، وتغاير الحالات لا يعني النسخ.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾<sup>(٢)</sup>. فمن العلماء من قال أن هذه الآية منسوخة بآية الموارث، وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ...﴾<sup>(٣)</sup>.

ولكن الإمام الشاطبي يرى أن الجمع بين الآيتين ممكن، لاحتمال حمل الآية الأولى على الندب، والمراد بأولي القربى من لا يرث بدليل قوله: "وإذا حضر"، حيث قيد الرزق بالحضور، فدل على أن المراد غير الوارثين لأن الوارث يُرزق مطلقاً حضر أو غاب<sup>(٤)</sup>.

ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "هي مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ"<sup>(٥)</sup>. وما رواه أبو جعفر النحاس بسنده إلى ابن عباس أنه قال: "أمر الله عَجَلُ الْمُؤْمِنِينَ عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم

(١) الشافعي: اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ص ١٩٧. وابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٦٥.

(٢) سورة النساء: الآية ٨.

(٣) سورة النساء: من الآية ١١.

(٤) الشاطبي: الموافقات، ١٠٣/٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، رقم الحديث ٤٥٧٦ ترقيم فتح الباري.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وأيتامهم ومساكينهم من الوصية، فإن لم يكن وصية وصل لهم من الميراث<sup>(١)</sup>. قال أبو جعفر النحاس: "وهذا أحسن ما قيل في الآية أن يكون على النذب والترغيب في فعل الخير والشكر لله وَعَلَى، فأمر الله تعالى الذين فرض لهم الميراث إذا حضروا القسمة وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أن يرزقوهم شكراً لله وَعَلَى على ما فرض لهم"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما قيل في النهي عن ادّحار لحوم الأضاحي بعد ثلاث ثم إباحته بقوله ﷺ: "كنت نهيتكم عن ادّحار لحوم الأضاحي ألا فكلوا وادّحروا"<sup>(٣)</sup>. فقد قيل أن ذلك ليس بنسخ بل النهي في حالة، والإباحة في حالة أخرى<sup>(٤)</sup>.

(ج) الترجيح: ويكون عند تعذر الجمع بين مدلولات الأحاديث المتعارضة ظاهراً على وجه مقبول، وتعذر الوقوف على المتقدم والمتأخر، فحينئذ نلجأ إلى البحث في درجة الحديث من حيث القوة المرجحة، فإن وُجد مُرَجِّحٌ لحديث على الأحاديث الأخرى المعارضة، من حيث ثبوته أو كثرة رواته أو صفاقم - أي كون رواته أتقن وأحفظ - أو نحو ذلك من وجود الترجيح الكثيرة المعتبرة شرعاً عملنا بالراجح منها وتركنا المرجوح.

وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة في كتب الأصول وغيرها، وقد ذكر الحازمي منها في كتابه: "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" خمسين وجهاً، وأوصلها الحافظ عبد الرحيم العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح إلى مائة وعشرة أوجه من المرجحات، ثم ضبطها السيوطي في كتابه (تدريب الراوي) بتقسيم حاصر

(١) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر: الناسخ والمنسوخ، تحقيق د. محمد عبد السلام

محمد (مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ)، ٣٠٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٠٣/١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأضاحي رقم ١٩٧٧ ترقيم عبد الباقي.

(٤) د. القرطبي: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٢٢.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

في سبعة أقسام رئيسية، وهي: الترجيح بحال الراوي، وبالتحمل، وبكيفية الرواية، وبوقت ورود، وبلفظ الخبر، وبالحكم، وبأمر خارجي<sup>(١)</sup>.

وهذا الموضوع -التعارض والترجيح- من الموضوعات الهامة، التي تدخل في نطاق أصول الفقه، وأصول الحديث، وعلوم القرآن.

(د) **التوقف:** ويكون عند تعذر الجمع، والنسخ، والترجيح -وهو نادر- فيتوقف المجتهد عن العمل بالأحاديث المتعارضة حتى يظهر له مرجح، ومعنى التوقف: عدم الرّفض لها -لثبوتها- بسبب عجز الباحث عن الجمع، أو معرفة المتقدم من المتأخر منها، أو الترجيح، حتى يفتح الله سبحانه على الباحث أو على غيره بفهم جديد، مع مداومة النظر. فالتوقف أسلم من الرّفص وإهمال النص لثبوته.

فهذه جملة الطرق لدفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، وقد رأيتُ الوقوف عليها بصورة مجملة مع توضيح يسير لبعض هذه الطرق بنماذج تطبيقية، وإلا فكل طريق منها في حاجة إلى تفصيل لا يتسع هذا البحث لذكره.

وفي نهاية المطاف نودّ أن نلفت النظر إلى أنّ هذا الضابط المنهجي الذي تكلمنا عنه في هذا المبحث، وهو الجمع والمقارنة بين النصوص الشرعية ذات الموضوع والغاية الواحدة، على مستوى النص الشرعي القرآني وعلى مستوى النص الشرعي النبوي، هذا الضابط أشمل وأدق من التفسير الموضوعي للقرآن الكريم الذي بدأ يُعرّف في الساحة الإسلامية في عصرنا الذي يركز على نصوص الكتاب الكريم دون نصوص السنة النبوية الشارحة والمبيّنة للقرآن، لأن هذا الضابط يقوم على النظر الموضوعي -الشمولي التكاملي- إلى النص الشرعي، كتاباً وسنة، كما أسلفنا، وعلى ضرورة الجمع بين نصوص القرآن ونصوص السنة في القضية الواحدة، وضم

(١) انظر: السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ١٩٨/٢ - ٢٠٢.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

بعضها إلى بعض، ولا يُكتفى فيه بجمع الآيات ذات الموضوع الواحدة فقط دون التفات إلى الأحاديث الواردة حول ذات القضية، وذلك لأنّ السنة لئن كانت مفسرة للقرآن وشارحة له، فإنّ الاختصار على الاستنباط من القرآن دون النظر في شرحه وتفسيره أمرٌ ليس موضوعياً، ولا دقيقاً.

كما أن تطبيق هذا الضابط المنهجي لم يعد أمراً عسيراً في عصرنا، بل أمسى شأناً يسيراً أيسر بكثير من العصور السابقة، وذلك بسبب الخدمات الجليّة التي أولاها علماؤنا -قديماً وحديثاً- لكتاب الله وسنة رسوله المتمثلة في المصنفات العديدة، والمؤلفات الضخمة التي تبين وتوضح جميع الجوانب العلمية المتعلقة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وبسبب التطور الهائل في عالم الطباعة والتأليف وضبط المعلومات، مما يعني أن على المجتهد أن يعتمد إلى هذه الكتب، وأن يبذل قصارى جهده في استقراءها، وأن يجمع النصوص الشرعية -قرآناً وسنة- ذات الموضوع والمهدف الواحد، المتعلقة بموضوع النص، فإذا ما استفرغ المجتهد وسعه بتأن وتؤدة، في جمع النصوص، وجب عليه ضم بعضها إلى بعض والمقارنة بينها بعد تحققه -بطبيعة الحال- من صحة النصوص النبوية وسلامتها كلها من الضعف والوهن، بغية التوصل إلى حسن فهم لهذه النصوص، ولا يتعجل في ذلك، فأفة الاجتهاد في الفهم هي التعجل، وبذلك وحده يسلم اجتهاده في فهم النص من التعسف وسوء الفهم، ومن الإساءة في التعامل مع كتاب الله، وسنة ﷺ.

ومن أسباب تيسير تطبيق هذا الضابط أيضاً الأجهزة المتطورة التي أنعم الله بها على الناس في هذا العصر، فإذا استعان بها المجتهد وفرت له الأوقات الطويلة التي كان يجب عليه استغراقها في تقليب صفحات الكتب التي لا تخصي بحثاً عن حديث نبوي، فغداً بإمكانه نيل ذلك النص في فترة وجيزة، ربما لا تتجاوز بضع دقائق، عن طريق الآلات الحاسبة "الكمبيوتر"، الأمر الذي يُسهل على المجتهد معرفة موضوع النص الشرعي الذي يدرسه.

## المبحث الثالث

## فهم النص وفق أساليب اللغة العربية وطرقها الدلالية على المعاني

بعد التحقق من ثبوت النص وصحة نسبته إلى مصدره -إذا كان حديثاً نبوياً- وعرضه على النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، لحسن فهمه وتفسيره، وكشف علله، والتأكد من سلامته من معارض هو أقوى منه، أو لدفع ما قد يبدو بينه وبين غيره من النصوص من تعارض ظاهري بالجمع أو الترجيح أو النسخ، تنتقل إلى الضابط الثالث، وهو وجوب فهم ألفاظ هذا النص وفق أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني، وما تدل عليه ألفاظها مفردة ومركبة، لأن النصوص الشرعية -قرآناً وسنة- جاءت بلسان عربي مبين. فاللغة العربية هي لغة القرآن، وبها نزل. قال سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وهي أيضاً لغة السنة التي جاءت مبينة للقرآن. قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. ﴿نُزِّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

فمن البدهي أن تكون معرفة مدلولات تلك الألفاظ العربية حسب قواعد اللغة العربية وإيجاءاتها الدلالية اللغوية والشرعية والعرفية، فهي السبيل السديد لفهم نصوص الوحي كما أراده الشارع الحكيم، ولأنه لا سبيل إلى تطّلب فهم مدلولات الألفاظ العربية من غير جهة لسان العرب<sup>(٤)</sup>. يقول الإمام الشافعي: "ومن جماع

(١) سورة يوسف: آية ٢.

(٢) سورة النحل: من الآية ٤٤.

(٣) سورة الشعراء: ١٩٣-١٩٥.

(٤) الشاطبي: الموافقات، ٣٧٥/٢.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

علم كتاب الله، العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب<sup>(١)</sup>، ويقول في موضع آخر: " لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها"<sup>(٢)</sup>.

وألفاظ اللغة العربية ذات دلالات متنوعة، وأساليبها متعددة، ووجوه تصريف القول في اللسان العربي كثيرة، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي: "إن العرب فيما فطرت عليه من لسانها، تخاطب بالعام يراد به ظاهره وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، وبالعام يراد به الخاص والظاهر يراد به غير الظاهر، وكل ذلك يعرف من أول الكلام، أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبي أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يُعرف بالمعنى، كما يُعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد، وكل هذا معروف عندها، لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها، فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب"<sup>(٣)</sup>.

وذلك يعني أن معرفة طرق دلالات الألفاظ على المعاني والأحكام لا بد منها، ليقع الفهم واضحاً، ولئلا تختلط المعاني والمدلولات، فيسبى بعضها باسم آخر منها، فيؤدي ذلك إلى وضع معنى في غير موضعه، فتبطل الحقائق، ويقع البلاء والإشكال<sup>(٤)</sup>.

(١) الشافعي، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٥٠.

(٣) الشاطبي: الموافقات، ٣٧٦/٢ - ٣٧٧.

(٤) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام (مطبعة العاصمة، القاهرة)، ١١٢٩/٨.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وطرق دلالات اللفظ على المعاني والأحكام هي عبارة عن قواعد أصولية لغوية، مستمدة من طبيعة اللغة العربية، حسبما قرر أئمة اللغة، وقد اعتنى الأصوليون بوضعها وبيانها بعد استقراءهم أساليب اللغة العربية واستعمالات الألفاظ في معانيها، ودلالات الألفاظ على المعاني<sup>(١)</sup>، وجعلوا هذه القواعد موازين وضوابط لفهم العبارة العربية<sup>(٢)</sup>.

والإحاطة بهذه القواعد تستلزم الوقوف على أقسام اللفظ - التي لاحظها الفقهاء والأصوليون - بالنسبة للمعنى، ومعرفة ما يندرج تحت كل قسم من فروع وتقسيمات، حيث لاحظوا: أن اللفظ يوضع للمعنى أولاً الذي وضعه له علماء اللغة، ثم يُستعمل في المعنى الموضوع له أو في غيره، ثم إن اللفظ قد تنافوت دلالاته على المعنى من حيث الوضوح والخفاء، لأن الألفاظ في وضوح معانيها وخفائها ليست في درجة واحد، ثم إن اللفظ يختلف أيضاً في كيفية الدلالة على المعنى المستعمل فيه، سواء كان واضحاً أو خفياً.

ولذلك فإن العلاقة بين اللفظ والمعنى عند علماء الأصول، تمت دراستها من أربع جهات تُعتبر أقساماً لللفظ بالنسبة للمعنى، وهي على النحو الآتي:

**الجهة الأولى:** من حيث وضع اللفظ للمعنى. واللفظ بهذه الحيثية ثلاثة أنواع: خاص، وعام، ومشترك.

**الجهة الثانية:** باعتبار استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له أو في غيره وهو بهذا

(١) د. وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي (دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٦م)، ١/١٩٨.

(٢) هذه القواعد موازين وضوابط لفهم العبارة العربية، سواء كانت عبارة شرعية أو كانت عبارة قانونية، فما دام القانون مكتوباً باللغة العربية فهو يخضع في فهم ألفاظه وعباراته لهذه الموازين والضوابط، وهي قواعد ضرورية لتفسير أي نص شرعي أو قانوني مكتوب باللغة العربية، وعدم مراعاتها في تفسير النصوص يؤدي إلى الخطأ في فهم القانون ومعرفة أحكامه.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

الاعتبار: حقيقة، ومجاز، وصريح، وكناية.

**الجهة الثالثة:** باعتبار دلالة اللفظ على المعنى، أي من حيث وضوح المعنى وخفائه من اللفظ المستعمل فيه. ويتفرع اللفظ بهذا الاعتبار، أي من حيث الظهور وقوة إفادة المعنى المراد، ومن حيث خفاء المعنى المراد إلى: واضح الدلالة، وغير واضح الدلالة.

وواضح الدلالة أربعة أنواع: ظاهر ونص ومفسر ومحكم<sup>(١)</sup>، وغير واضح الدلالة أربعة أنواع أيضاً: خفي ومشكل ومحمل ومتشابه. وأساس هذا التنوع تفاوت هذه الأنواع في قوة وضوح دلالتها وضعفها، فأقلها وضوحاً: الظاهر، ثم يليه النص، ثم يشتد الوضوح في المفسر، ثم يبلغ ذروته في المحكم. وأقلها خفاء وإهاماً: الخفي، ثم المشكل، ثم المحمل ثم المتشابه.

**الجهة الرابعة:** باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه، أي باعتبار طرق فهم المعنى من اللفظ، سواء كان واضحاً أو خفياً، وبهذا الاعتبار تكون دلالة اللفظ على المعنى إما بطريق عبارة النص، أو إشارة النص، أو فحوى النص (دلالة النص)، أو اقتضاء النص<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا بناء على تقسيم الأحناف فهم يقسمون اللفظ إلى ظاهر ونص - يقبلان التأويل - ومفسر ومحكم لا يقبلان التأويل، أما الجمهور ومنهم الشافعية يقسمون اللفظ إلى ظاهر ونص، فالظاهر ما يقبل التأويل، والنص ما لا يقبل التأويل. (( انظر في ذلك: أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفعاني (مطابع دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٢هـ)، ١/١٦٣. والعضد، شرح مختصر المنتهى (طبع دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ)، ٢/١٦٨. وإمام الحرمين الجويني البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب (طبع مطابع الدوحة، قطر، ١٣٩٩هـ)، ١/٤١٢. وأبو يعلى العدة في أصول الفقه (طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠)، ١/١٤٠.)).

(٢) هذا بناء على تقسيم الحنفية، أما المتكلمون فقد قسموا دلالة الخطاب على مراد المتكلم، أي على الحكم الشرعي إلى قسمين أساسيين هما بحسب تعريف ابن الحاجب وغيره: المنطوق والمفهوم، ثم قسموا المنطوق إلى قسمين: صريح وغير صريح، وقسموا المنطوق غير الصريح إلى ثلاثة أقسام: دلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء ودلالة الإشارة. وقسموا المفهوم إلى قسمين: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وقد قسّم غير الحنفية -أي الجمهور- الدلالات تقسيمات أخرى فقد قالوا بقسمين. الأول: دلالة المنطوق: وهي دلالة اللفظ على حكم شيء ذكر في الكلام ونطق به (وتشمل دلالة العبارة والإشارة والاقتضاء عند الحنفية)، والقسم الثاني: دلالة المفهوم: وهي دلالة اللفظ على حكم شيء لم يذكر في الكلام ولم ينطق به. ويتفرع المفهوم عندهم إلى مفهومين: مفهوم الموافقة: وهو أن يدل اللفظ على مساواة المسكوت عنه للمذكور في الحكم وهذا ما يُسمى عند الحنفية (دلالة النص)؛ ومفهوم المخالفة: وهو دلالة الكلام على انتفاء حكم المنطوق عن المسكوت عنه؛ لانتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم، ولم يأخذ الحنفية بمفهوم المخالفة، وأخذ به الجمهور، ومثاله في السنة قوله ﷺ: "في سائمة الغنم زكاة" <sup>(١)</sup>، فمفهوم المخالفة أنه لا زكاة في الغنم المعلوفة. ولمفهوم المخالفة أنواع، نطيل إذا ذكرناها. وتفصيل هذه الطرق وأمثلتها مما لا يحتمل المقام التعرض له فنحن إنما أردنا إعطاء فكرة عامة عن تلك القواعد الأصولية اللغوية التي تعتبر موازين وضوابط لفهم العبارة العربية، ولكلّ منها دراسة مستفيضة في كتب الأصول قديمها وحديثها <sup>(٢)</sup>.

إلا أننا في هذا المقام لا بد من أن نخصّ بالبيان بعض المسائل الهامة المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

#### المسألة الأولى: وجوب التأكد من مدلولات ألفاظ النص:

لأنه لا يمكن الاستدلال بالنص الشرعي إلا بعد أن نفهم معنى لفظ النص فهماً صحيحاً، ونتأكد من مدلولاته اللغوية والشرعية والعرفية، وإهمال ذلك يجعلنا كذاك

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة من صحيحه، باب زكاة الغنم، رقم الحديث ١٤٥٤ ترقيم فتح الباري وأخرجه أيضاً غيره.

(٢) ولتفصيل كل ذلك يراجع: د. محمد أديب صالح في كتابه: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (طبع المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ١/ ٤٦٦ - ٦٠٥. والمراجع التي أشار إليها.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسنا مقبل الدوسي

المستشرق الذي فسّر كلمة "الطائر" في قوله تعالى: ﴿وكل إنسان أزمانه طائره في عنقه﴾<sup>(١)</sup> بأنه العصفور وغيره من الطيور التي عني بها في حياته<sup>(٢)</sup>.

ذلك أن الألفاظ ما هي إلا قوالب للمعاني والمعنى هو المقصود، وفي هذا يقول الشاطبي: "الاعتناء بالمعاني المبتوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود"<sup>(٣)</sup>.

وحيث إن نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية قد جاءت على ما عهدته العرب في لسانها، فإنه يجب لذلك أن يكون الفهم لمعاني الألفاظ على صورتها التي كانت عليها حال نزول الوحي، وأن تكون المعاني المستنبطة منضبطة بقواعد اللسان العربي ومواصفاته الدلالية عند نزول النصوص<sup>(٤)</sup> وأما ما يطرأ من تغير في الاستعمال اللغوي للألفاظ بمرور الزمن فلا عبرة به، لأن الفهم ينبغي أن يتم على أساس ما كان، باعتبار أن الخطاب ورد عليه، لا على أساس ما آل إليه الأمر<sup>(٥)</sup>.

وهذا يقتضي منا أن نعتني جيداً بالمعاني والمدلولات التي تتضمنها الألفاظ ونتبناها بدقة، ومن لم يراع ذلك يقع في الغلط وسوء الفهم، لأن الألفاظ تتغير دلالاتها من عصر لآخر، ومن بيئة لأخرى، وهذا أمر معروف لدى الدارسين لتطور

(١) سورة الإسراء: من الآية ١٣.

(٢) د. محمد رأفت سعيد: أسباب ورود الحديث، تحليل وتأسيس، ص ٣٥.

(٣) الشاطبي: الموافقات ٣٩٦/٢.

(٤) المرجع السابق: ٣٩١/٢.

(٥) عبد المجيد النجار: في فقه التدين فهماً وتزيلاً، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٠هـ، ج ١، ص ٩٢.



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

اللغات وألفاظها وأثر الزمان والمكان فيها<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة التي ذكرها العلماء لذلك: كلمة "الصورة و التصوير" التي جاءت في صحاح الأحاديث المتفق عليها وتوعدت المصورين بأشدّ العذاب<sup>٢</sup>. وقالوا إن المراد بالصورة والتصوير في تلك الأحاديث، ليس هو الشكل الذي يلتقط بالكاميرا، ويُسمى "صورة"، ويُسمى عمل التقاطه "تصويراً"، فإنّ هذا وإن تعارف الناس في وقتنا على تسميته بالصورة والتصوير. إلا أنّه يختلف عن التصوير المحرّم المتوعدّ عليه بالعذاب في الأحاديث، فمن ثمّ لا يأخذ حكمه، لأن الصورة في عصر النبوة وما بعده من العصور هي "ما له ظل". أي التمثال، وعمل التمثال (أي نحته) كان يسمى "تصويراً"، وهو الذي فهمه عماء السلف وحرّموه في غير لعب الأطفال.

ولا يزعم أحد أنّ تسمية صاحب الكاميرا "مصوراً" وتسمية عمله "تصويراً" هي تسمية لغوية، لأنه لا يزعم أحد أنّ العرب حين وضعوا هذه الكلمة خطر ببالهم هذا الأمر، فهي إذن ليست تسمية لغوية، وليست تسمية شرعية أيضاً، لأن هذا اللون من الفن لم يُعرف في عصر التشريع. فلا يُتصور أن يُطلق عليه لفظ "مصور" وهو غير موجود، وهذا يعني أن تسمية هذا الفن باسم "التصوير الفوتوغرافي" هي تسمية عُرفية، وكان يمكن أن يُسمّره شيئاً آخر يصطلحون عليه، كتسمية أهل قطر والخليج الذين يُسمّون التصوير "العكس". ويسمون من يقوم به "العكّاس"<sup>(٣)</sup>.

(١) د. القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة. ص ١٧٩. والإمام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين (طبعة دار المعرفة، بيروت). ٣١١، ٣٢.  
(٢) انظر: صحيح البخاري في كتاب السور. حديث رقم ٢٠٨٦، ٢١٠٥، ٢٢٢٥، وفي كتاب بدء الخلق رقم ٣٢٢٦، ترقيم فتح الباري. وصحيح مسلم في كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٩، ترقيم عبد الباقي.  
(٣) د. القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة. ص ١٨٠.

**المسألة الثانية: فهم النص في ضوء دلالة لفظه ومعقوله:**

لا بد في فهم النص الشرعي وتفسيره واستنباط الأحكام منه أن يُنظر إلى النص في ضوء دلالة لفظه ومعقوله، ذلك أن النصوص الشرعية إما أن تدل على الحكم بلفظها بطريق من طرق الدلالة المختلفة، وإما أن تدل على الحكم بمعقولها ومعناها، أي بواسطة ما يعقل منها<sup>(١)</sup> من العلل والحكم والمصالح التي جاءت النصوص لتحقيقها وحمايتها.

فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْلُ لَهَا أُفٌ﴾<sup>(٢)</sup>، يدل بلفظه على حرمة التأفيف ويدل بمعقوله على حرمة ما عدا التأفيف من وجوه الأذى كالضرب والشتم وغير ذلك. ذلك أن مناط الحرمة والسبب الذي بنيت عليه ليس هو القول «أف» باعتباره قولاً مجرداً عن المعنى، بل باعتباره معنى يحمل الأذى ويخرج مشاعر الوالدين، وإذا كان هذا هو مناط الحرمة المعقول من النص، كانت وجوه الأذى الأخرى كالضرب وغيره كلها سواء في دلالة النص عليها<sup>(٣)</sup>، وإن كانت دلالاته على بعضها كقول أف بطريق اللفظ، ودلالته على البعض الآخر - كالضرب والشتم ووجوه الأذى الأخرى - بطريق المعقول. فكأن نص الآية نهي عن كل ما يخرج مشاعر الوالدين ويحمل الأذى لهما، وجعل التأفيف مثلاً لذلك.

وقوله عليه الصلاة والسلام: " لا يقضي القاضي وهو غضبان"<sup>(٤)</sup>، يدل بلفظه على امتناع القضاء مع الغضب، ويدل بمعقوله على امتناعه مع غيره مما يشوش ذهن القاضي ويمنعه من تدقيق النظر، كشدة الجوع والعطش والحر والبرد والخوف، ذلك

(١) أي أن النص يدل على حكم الأصل بلفظه، ويدل على حكم الفرع بمعقوله ومعناه.

(٢) سورة الإسراء: من آية ٢٣.

(٣) بل إن الضرب أولى بالتحريم من التأفيف، وذلك لكون الأذى الذي علل به حكم الأصل أشد ظهوراً في الفرع منه في الأصل.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام برقم ٧١٥٨ ترقيم فتح الباري، ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية برقم ١٧١٧ ترقيم عبد الباقي.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

أن مناط امتناع القضاء ليس هو الغضب لذاته بل لما يشتمل عليه من تأثير في نفس القاضي، فكأن الحديث نهي عن القضاء مع كل مشوش وجعل الغضب مثلاً لذلك، وهذا هو الذي يُسمَّى القياس، وكذلك يقال في كل أمثله. فالقياس عند التحقيق وتدقيق النظر استدلال بمعقول النص، وليس شيئاً زائداً على النصوص ولا مخالفاً لها.

وما قيل بالنسبة للقياس يقال مثله بالنسبة للمصلحة المرسلّة، وذلك أن القياس إذا كان استدلالاً بمعقول نص واحد، فإن المصلحة المرسلّة استدلال بمعقول جملة نصوص.

فجمع الصحابة ما تفرق من القرآن الكريم - وهو من باب المصالح المرسلّة - يرجع إلى معقول عدّة نصوص تفيد وجوب هذا الحكم ولزومه أي أن مصلحة جمع القرآن مما يدخل تحت أصل كلي قامت نصوص الشريعة على اعتباره ووجوب الرجوع إليه، هذا الأصل هو "حفظ الدين".

فالفقيه يقول: جمع الصحابة ما تفرق من القرآن الكريم من الرّقاع والعُصَب والّلخاف<sup>(١)</sup>، وجعله في مكان واحد يحفظ الدين، وحفظ الدين واجب فجمع القرآن الكريم واجب.

أما أن جمع ما تفرق من القرآن الكريم وجعله في مكان واحد يحفظ الدين فدليله أننا لو لم نجتمع ما تفرق من القرآن الكريم، ونجعله في مكان واحد لضاع القرآن الكريم أو بعضه بموت حفظته في حروب الأعداء، وبضياع القرآن يضيع أصل ضروري من الأصول الكلية الخمسة<sup>(٢)</sup>، وهو "الدين" إذ أن حفظ الدين يكون

(١) العُصَب: جمع عسيب، وهو حريدة من النخل كُشِطَ خوصها كانت تستعمل للكتابة عليها. والّلخاف: حجارة بيض رقاق، واحدها لُخْفَة بوزن صحفة، كأن يُكتب عليها كذلك.

(٢) الأصول الكلية الخمسة هي مقاصد الشارع التي أمر بالمحافظة عليها وحمايتها وهي: الدين، والنفس والعقل، والنسل، والمال.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

يحفظ كتابه المنزل على سيدنا محمد ﷺ، فضياعه أو ضياع بعضه الذي يحصل بسبب عدم الجمع يؤدي إلى فوات مصلحة ضرورية، هي مصلحة "حفظ الدين"، فإذا كان الجمع المؤدي إلى حفظ الضروري يجوز بناءً على هذه المصلحة.

وأما أن حفظ الدين واجب: فهو مقطوع به، حيث إن حفظ الدين ثابت بنصوص شرعية كثيرة تفوق الحصر<sup>(١)</sup>.

فالمصلحة الكلية: وهي حفظ الدين مقطوع بها باستقراء نصوص الشريعة وأدلتها، والمصلحة الجزئية: وهي جمع ما تفرق من القرآن الكريم مما يدخل تحت هذه المصلحة الكلية، وعلى ذلك فالحكم الذي معنا، وهو وجوب جمع ما تفرق من القرآن الكريم، ليس إلا استدلالاً بمعقول النصوص التي أوجبت حفظ الدين.

وعليه فما سماء الأصوليون مصلحة مرسله هو في الحقيقة طريقة خاصة من طرق الاستدلال بالنصوص، وهي الاستدلال بمعقول جملة نصوص كما أن القياس استدلال بمعقول نص واحد<sup>(٢)</sup>.

وإنَّ المتَّبِعَ لفقه أئمة المذاهب الفقهية يخدمهم جميعاً يأخذون بطريقة الاستدلال هذه، ويفرعون على أساسها باعتبارها طريقاً من طرق الاستدلال بالنصوص، وإن لم يُسمَّها البعض مصلحة مرسله، تشهد بذلك الفروع الفقهية الواردة في كتبهم، ولكن لا تشهد عباراتهم بذلك صراحة، لأنهم يعدون هذا الأصل طريقة استدلال معينة - ترجع في

(١) انظر: الغزالي: المستصفى في أصول الفقه ١: ٢٨٧، والشافعي: الموافقات ٢/ ٣٢٥ وما بعدها.  
(٢) القياس عند الأصوليين المتأخرين يُطلق على الاستدلال بمعقول نص واحد، يُفرقوا بينه وبين المصلحة المرسله التي هي استدلال بمعقول جملة نصوص. أما القياس عند الأصوليين المتقدمين فيطلق على نحو أوسع، فهو يُطلق على الاجتهاد، إذ إنه إما استدلال بمعقول نص واحد، أو استدلال بمعقول جملة نصوص. وقد قال الإمام الشافعي أن الاجتهاد هو القياس، وهذا المعنى تدرج المصلحة المرسله عند الأصوليين المتقدمين تحت القياس معناه الواسع. (انظر: الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٧٧).

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

حال التطبيق إلى الأدلة الأصلية أو المتفق عليها-لا دليلاً مستقلاً بذاته<sup>(١)</sup>.

ومن ثمّ فإنه لا يسع أحداً أن ينكر هذه الطريقة، لأن إنكارها تعطيل للنصوص الشرعية، ووقوف عند حرفيتها، وإهدار لقاعدة أجمعت عليها الأمة، وهي أنّ نصوص الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد ودفع الضرر والأذى عنهم، وفي هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي: «إن القاعدة المقررة أن الشرائع إنما جيء بها لمصالح العباد، فالأمر والنهي والتخيير جميعاً راجعة إلى حظ المكلف ومصلحه، لأن الله غني عن الحظوظ مآثره عن الأغراض»<sup>(٢)</sup>.

فهذه القاعدة توجب على الفقيه عدم الوقوف عند لفظ النص، بل عليه أن يتعرف على المصلحة التي جاء النص لتحقيقها، أو المفسدة التي نزل لمنعها ودفعها، ثم يُفسّر النص تفسيراً يُحقق هذه المصلحة أو يدفع تلك المفسدة، وتلك هي المصلحة المرسلّة بعينها، فهي المصلحة التي تستند إلى كلّّي الشرع، وإن لم تكن مستندة إلى الجزئيات الخاصة المعيّنة<sup>(٣)</sup>، وتندرج تحت مفهوم القياس على النصوص الشرعية عند العلماء المتقدمين، فهي معقول جملة نصوص، أي هي المصلحة التي شهدت النصوص لجنسها. بمعنى أنّها تدخل تحت أصل شهدت له النصوص بالجملة، وقامت عليه الأدلة وليست مصلحة حكم بها العقل الجرد وحده حتى تكون شرعاً بالرأي أو تفريعاً بالهوى.

ومما يجدر التنبيه إليه هنا: هو أنه لا يترك أحد من أئمة الفقه النصوص الشرعية بالمصلحة المجردة ويقدمها على النصوص، كما ظن البعض بالإمام مالك ذلك أننا قد رأينا

(١) انظر: الغزالي: المستصفى في أصول الفقه، ٣١٠/١، ٣١١.

(٢) الشاطبي: الموافقات ١/١٢٨.

(٣) انظر: الزنجاني، شهاب الدين محمود بن أحمد: تفريح الفروع على الأصول، تحقيق الدكتور محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٢م، ص ٣٢٠.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

أن المصلحة المرسلّة التي يُحتج بها هؤلاء الأئمة هي المصلحة الملائمة لجنس تصرفات الشرع - أي التي تشهد لها جملة نصوص تفوق الحصر - فإذا نقل عن إمام منهم تخصيص النص بالمصلحة، فإن المخصص لهذا النص هو النصوص التي شهدت لجنس المصلحة بالاعتبار، فهو في الواقع طبق قواعد الترجيح بين الأدلة على تعارض المصلحة المرسلّة - الاستفادة من معقول نصوص شرعية كثيرة لا تنحصر - مع معنى نص جزئي معيّن، ولا ضير في أن يُخصّ نص أو يُقيّد بجملة نصوص اجتمعت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، وفي هذا المعنى يقول الإمام الغزالي: "وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع، فلا وجه للخلاف في اتباعها بل يجب القطع بكونها حجة، وحيث ذكرنا خلافاً فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى"<sup>(١)</sup>.

ولم يقل أحد من أئمة الفقه أن المصلحة التي تخصص عموم النص أو تقيد إطلاقه هي المصلحة التي يحكم بها العقل المجرد دون أن يشهد لها الشرع، فمثل هذه المصلحة باطلة، لأنها وهمية - ما دامت النصوص الشرعية لا تشهد لها بالاعتبار - وليست مصلحة حقيقية، فهي ليست حجة فضلاً عن أن تعارض النصوص الشرعية وتقدّم عليها، وفي هذا المعنى يقول إمام الحرمين الجويني: "ولا يجوز التعلّق عندنا بكل مصلحة، ولم يرَ ذلك أحد من العلماء، ومن ظن ذلك بمالك رحمته الله فقد أخطأ، فإنه قد اتخذ من أقضية الصحابة رضي الله عنهم أصولاً وشبهه بها مأخذ الوقائع"<sup>(٢)</sup>.

### المسألة الثالثة: التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم النص:

والمراد بالمجاز هنا: ما يشمل المجاز اللغوي والعقلي، والاستعارة والكناية، والاستعارة التمثيلية، وكل ما يخرج باللفظ أو الجملة عن دلالتها المطابقة الأصلية.

(١) الغزالي: المستصفى، ٣١١/١.

(٢) إمام الحرمين، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني: البرهان في أصول الفقه، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب (دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ) ١٢٠٤/٢، فقرة رقم: ١٢٥٥.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

والجواز أبلغ من الحقيقة، كما هو مقرر في علوم البلاغة، بل قد نجد في بعض النصوص ضرباً من الإشكال، إذا حُمِلت على معانيها الحقيقية، كما تؤديها الألفاظ بحسب الدلالة الأصلية، فإذا حُمِلت على المعنى المجازي زال الإشكال وأسفر وجه المعنى المراد، ولذلك فإنَّ حمل الكلام على المجاز في بعض الأحيان يكون متعيّناً، وإلاَّ زلَّت القدم وسقط المرء في الغلط وسوء الفهم<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ لنسائه أمهات المؤمنين: "أسرعن لِحَاقاً بي أطولكن يداً"<sup>(٢)</sup>، فحملته على طول اليد الحقيقي المعهود، وكنَّ يتناولن - ﷺ - أَيْتِهْن أطول يداً؟! بل وأخذنا "قصة" لقياس أيِّ الأيدي أطول؟! كما جاء في رواية البخاري. والرسول ﷺ لم يقصد طول اليد الحقيقي المعهود، وإنما قصد طول اليد في الخير وبذل المعروف فكُنِيَ عن ذلك بطول اليد، وهذا ما صدَّقه الواقع، فكانت أول نسائه لحوقاً به هي زينب بنت جحش، كانت امرأة صنَّاعاً، تعمل بيدها وتتصدَّق<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك ما رُوي عن النَّبِيِّ ﷺ في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربِّه بقوله: "إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً"<sup>(٤)</sup>. وقد شغَبَ المعتزلة على أهل الحديث بروايتهم مثل هذا النص وعزَّوهم ذلك إلى الله تبارك وتعالى، وهو يوهم تشبيهه تعالى بخلقه في القُرب المادي والمشي والهرولة، وهذا لا يليق بكمال الألوهية. وقد

- (١) د. القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٥٥.
- (٢) صحيح البخاري في كتاب الزكاة رقم الحديث ١٤٢٠ ترقيم فتح الباري. وصحيح مسلم في كتاب فضائل الصحابة رقم الحديث ٢٤٥٢ ترقيم عبد الباقي.
- (٣) كما جاء في رواية مسلم في صحيحه، أما رواية البخاري فقد وقع فيها وهم حيث ذكر أن أطولهن يداً وأسرعهن لحوقاً بالنبي ﷺ كانت سودة! وهو غلط من بعض الرواة ندد به ابن الجوزي. (انظر: ابن حجر في فتح الباري، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، ٢٨٦/٣. والذهبي في سير أعلام النبلاء، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ، ٢١٣/٢ وما بعدها).
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه، رقم ٧٥٣٦ ترقيم فتح الباري.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسـن مقبل الدوسـي

ردّ على هؤلاء الإمام ابن قتيبة بقوله: " إن هذا تمثيل وتشبيه وإنما أراد من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكأن عن ذلك بالمشي وبالمهرولة"<sup>(١)</sup>. وهذا اللون من التأويل، بحمل النص على المجاز، لا يضيق الدين به ذرعاً، على شرط أن يكون مقبولاً غير متكلف ولا متعسف، وأن يكون ثمة موجب للتأويل والخروج من الحقيقة إلى المجاز، بأن يوجد مانع من صريح العقل أو صحيح الشرع أو قطعي العلم أو مؤكد الواقع، يمنع من إرادة المعنى الحقيقي، أي على شرط أن تتوفر للتأويل شروطه المعتبرة وهو ما سنتكلم عنه في المسألة التالية.

#### المسألة الرابعة: عدم تأويل اللفظ بصرفه عن ظاهره إلا إذا توفرت للتأويل شروطه:

أودّ أن أحذّر هنا أن تأويل النصوص وإخراجها عن دلالتها الظاهرة منها باب خطر، لا ينبغي للعالم المسلم ولوجه إلا لأمر يقتضي ذلك من العقل أو النقل، على معنى أنه لا يجوز تأويل<sup>(٢)</sup> اللفظ بصرفه عن ظاهره إلى معنى آخر إلا إذا توفرت للتأويل شروطه المعتبرة، فيكون التأويل بذلك صحيحاً مقبولاً، وإن لم تتوفر تلك الشروط كان التأويل فاسداً مردوداً، وسنوجز الكلام عن هذه الشروط على النحو الآتي:

**الشرط الأول:** أن يكون اللفظ المراد تأويله قابلاً للتأويل بحسب وضعه اللغوي، وذلك كالظاهر عند الشافعية، أو الظاهر والنص عند الحنفية، أما إذا كان

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الحديث (دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ)، ص ٢٢٤.  
(٢) التأويل لغة: هو التفسير، وفي اصطلاح الأصوليين: هو "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله لدليل دل على ذلك". (( انظر: تعريفات الأصوليين للتأويل في: عبد العزيز البحاري، كشف الأسرار (طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ)، ٤٤/١. والعضد، شرح مختصر المنتهى، ٢/ ١٦٨. والغزالي، المستصفى من علم الأصول (المطبعة الأميرية، مصر، ١٣٢٢هـ)، ٣٨٧/١. وابن النجار الفتوح، شرح الكوكب المنير، تحقيق نزيه حماد ومحمد الزحيلي (طبع دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ)، ٤٦١/٣. والشوكاني، إرشاد الفحول (طبع دار المعرفة، بيروت بدون تاريخ)، ص ١٧٦. ))

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

اللفظ غير قابل للتأويل، كالتص عند الشافعية، وكالمفسر والمحكم عند الحنفية، فإنه لا يؤوّل للقطع بالمراد منه<sup>(١)</sup>.

**الشرط الثاني:** أن يستند التأويل إلى دليل صحيح، يدل على صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى غيره، وأن يكون هذا الدليل أقوى من الظاهر. بمعنى أن يكون هذا الدليل راجحاً على ظهور اللفظ في مدلوله<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأن الأصل في عبارات الشارع ونصوص أحكامه أنها قوالب لمدلولاتها الظاهرة، والواجب العمل بهذه الظواهر، إلا إذا قام دليل العدول عنها إلى غيرها؛ فحمل اللفظ على حقيقته إذا تجرّد عن القرائن هو الظاهر ولا يُحمل على مجازة إلا بدليل؛ والعام على عمومته هو الظاهر، ولا يُعدل عن هذا الظاهر إلى التخصيص إلا بدليل يدل على إرادة هذا التخصيص، والمطلق على إطلاقه هو الظاهر، ولا يُعدل عن هذا الظاهر الشائع إلى التقييد إلا بدليل يدل على إرادة هذا القيد؛ وظاهر الأمر الوجوب فيجب العمل بالظاهر، ولا يُحمل الأمر على النذب أو الإرشاد إلا بدليل وكذلك النهي: ظاهره التحريم، فلا يتحقق مدلوله إلا بالكفّ عن الفعل، ولا يُحمل النهي على الكراهة إلا بدليل<sup>(٣)</sup>.

**الشرط الثالث:** أن يكون المعنى الذي أوّل إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ نفسه ويدل عليها ولو على سبيل المجاز، وذلك بأن يكون التأويل موافقاً

(١) انظر هامش رقم ١٢٢ من هذا البحث وفيه الإشارة إلى تقسيم اللفظ عند كل من الحنفية والشافعية.  
(٢) الغزالي: المستصفى، ١/ ٣٧٨. والفتوح: شرح الكوكب المنير، ٣/ ٤٦١. والشوكاني: إرشاد الفحول، ص ١٧٧.

(٣) أبو الخطاب الكلوزاني: التمهيد في أصول الفقه، تحقيق الدكتور محمد بن علي بن إبراهيم (طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى)، ١/ ٨، ٢٧٣. ومحمد أديب صالح: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (طبع المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ثالثة ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م) ١/ ٣٨١.



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

لوضع اللغة أو عرف الاستعمال أو اصطلاح الشرع<sup>(١)</sup>، أما إذا كان المعنى الذي صُرف إليه اللفظ من المعاني التي لا يحتملها اللفظ ولا يدل عليها بوجه من الوجوه، فلا يكون التأويل مقبولا، ويُرد على صاحبه. ومن التأويلات المرفوضة تأويلات الباطنية التي لا دليل عليها من العبارة ولا من السياق، كقول من قال منهم في حديث "تسحروا فإن في السحور بركة"<sup>(٢)</sup>: المراد بالسحور هنا "الاستغفار"<sup>(٣)</sup>! فهذا تأويل مردود على قائله لأنه تحميل للفظ ما لا يحتمله، وخروج عن سنن الشرع في لغته أو عاداته أو عُرف استعماله، لا سيما وقد جاءت أحاديث أخرى توضح المراد منه بيقين، منها قوله ﷺ: "السَّحُورُ أَكْلُهُ بَرَكَةٌ فَلَا تَدْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ فَإِنَّ اللَّهَ وَجَلَكَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ"<sup>(٤)</sup>.

**الشرط الرابع:** أن لا يتعارض التأويل مع النصوص القطعية الدلالة، أو مع القواعد الشرعية الكلية المقررة المعلومة من الدين بالضرورة؛ لأن التأويل طريقه الاجتهاد الظني، والظني لا يقوى على معارضة الدليل القطعي<sup>(٥)</sup>.

**الشرط الخامس:** أن يكون التأويل مقتصرًا على نصوص الأحكام الشرعية العملية<sup>(٦)</sup>، أما النصوص المتعلقة بأمر العقائد وأصول الدين وكل ما يتصل بعالم

(١) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٧٧. والتلمساني، أبي عبد الله محمد بن أحمد: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص ٧٤ - ٧٦. وعز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأناس (دار المعرفة، بيروت)، ٢/ ١٠٠ - ١٠٢.

(٢) متفق عليه من حديث أنس كما في اللؤلؤ والمرجان (٦٦٥).

(٣) د. القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٦٩.

(٤) رواه أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري برقم ١٠٧٠٢ ترقيم إحياء التراث، وإسناده قوي كما في الترغيب للمندري.

(٥) محمد أبو زهرة، أصول الفقه (طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ص ١٣٨.

(٦) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٧٦. وابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ -)، ٥٨/٣. وهذا الشرط يخص مذهب السلف وليس محل اعتبار عند الأشاعرة والمعتزلة، وفي المسألة تفصيل يراجع في كتب العقائد والتفسير.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسى

الغيب وأحوال الآخرة، فالذي عليه مذهب السلف أن الأولى أن لا نخوض في تأويلها بغير بيّنة ونكلها إلى عالمها، ولا نتكلف علم ما لم نعلم<sup>(١)</sup>، ونقول ما قاله الراسخون في العلم: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

تلكم هي شروط التأويل، وهي ضوابط للتأويل تصونه عن الخطأ أو العبث بنصوص الشرع، فإذا توفرت هذه الشروط في التأويل كان صحيحاً وإن لم تتوفر كان فاسداً لا يعتد به.

## المبحث الرابع فهم النص في ضوء سبب نزوله أو وروده

من الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية الاستعانة بأسباب النزول أو الورد، فهي مما يعين على فهم النصوص الشرعية وبيان دلالاتها، ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات، لا بُدَّ من إدراكها أثناء عملية التزويل للنص على الواقع. ويُعتبر سبب النزول وسبب الورد، نوعاً من فقه المحل وإعانة للمجتهد على إدراك أهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتزويل.

فأسباب نزول القرآن مطلوبة لمن يريد أن يفهم معانيه أو يفسره، وفي هذا المعنى قال ابن تيمية: "معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، ولهذا كان أصح قول الفقهاء، أنه إذا لم يُعرف ما نواه الحالف رجع

(١) انظر: د. القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) آل عمران: من آية ٧.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

إلى سبب يمينه وما هيجه وأثارها"<sup>(١)</sup>. وقال الشيخ أبو الفتح القشيري: "بيان سبب التزول طريق قوى في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا"<sup>(٢)</sup>. وذكر السيوطي قول الواحدي: "لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"<sup>(٣)</sup>.

ولذلك أمثلة كثيرة، منها: ما روي في الصحيحين، أنه أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال: لَكُنْ كَانَ كُلُّ أَمْرٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذِّبًا لِنَعْدَبَنَّ أَجْمَعُونَ، وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب، قال ابن عباس: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذَا، إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ وَأَخْبَرُوهُ بغيره فَأَرَوْهُ أَنْ قَدْ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ وَفَرَحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كَثَمَانِهِمْ<sup>(٥)</sup>. وهنالك زال الإشكال عن مروان بن الحكم، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده<sup>(٦)</sup>.

وكما أن أسباب نزول القرآن مطلوبة لمن يفهمه أو يفسره، فإن أسباب ورود الحديث أشد طلباً، ذلك أن الأحاديث تعالج كثيراً من المشكلات الموضوعية والجزئية

(١) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، مكتبة ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، ٣٣٩/١٣.

(٢) الزركشي، أبو عبد الله محمد بن هاد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، ٢٢/١.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، ٨٧/١.

(٤) آل عمران: ١٨٨.

(٥) أخرج هذا البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن برقم ٤٥٦٨ بترقيم فتح الباري. ومسلم في صحيحه في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم برقم ٢٧٧٨ بترقيم عبد الباقي.

(٦) الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن (دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م)، ٧٩/١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

والآنية، وفيها من الخصوص والتفاصيل ما ليس في القرآن الذي هو بطبيعته "جامع ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كلياً، لأن الشريعة تمت بتمام نزوله"<sup>(١)</sup>، "ويدل على هذا المعنى -بعد الاستقراء المعبر- أنه محتاج إلى كثير من البيان، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب"<sup>(٢)</sup>.

لذلك لا بد من النظر في ما يبي من الأحاديث على أسباب خاصة، ولا بد من مراعاة تلك الأسباب التي وردت الأحاديث لأجلها، لأن ذلك يساعد على سداد الفهم واستقامته، ولأن الأحاديث إذا بُرئت عن أسباب ورودها يضطرب مفهومها أحياناً، وقد تترتب عليها نتائج خاطئة.

مثال ذلك: حديث النهي عن كراء الأرض، وفي لفظ: كراء المزارع رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ. منهم رافع بن خديج، ولحديثه طرق، ومنهم جابر بن عبد الله، وله ألفاظ كلها في "الصحيح" منها: أن رسول الله ﷺ "نهى عن كراء الأرض"<sup>(٣)</sup>.

فقد يفهم من هذا الحديث النهي عن كراء الأرض مطلقاً، ويصحح هذا الفهم بمعرفة سبب ورود الحديث، وفي هذا المعنى يقول البلقيني: ولذلك سبب، وهو ما جاء عن رافع بن خديج قال: كُنَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ، بِالتَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ. قَالَ: فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ، فَهِيَ. وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ<sup>(٤)</sup>. وعن رافع بن خديج قال: "كُنَّا أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ حَقْلًا. قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا

(١) الشاطبي: الموافقات، ٣/٣٣١.

(٢) الشاطبي: المرجع السابق، ٣/٣٣١.

(٣) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله في كتاب النبوغ من صحيحه، باب كراء الأرض، رقم ١٥٣٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة من صحيحه، رقم الحديث ٢٣٢٧ ترقيم فتح الباري.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَهَئَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهَنَا<sup>(١)</sup>.

وفي رواية لمسلم عن حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: "سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَآذِيَّاتِ وَأَقْبَالِ الْجُدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تتبع الإمام البلقيني الروايات التي تتضمن سبب الورود، والتي صرّحت بالسبب المقتضي للنهي، وبيّنت ما كان عليه الناس في معاملاتهم كما بيّنت توافق الفتوى على ما كانوا عليه، وغير ذلك من الفوائد العلمية التي يقف عليها المتتبع لأسباب الورود. ويخلص البلقيني إلى تحرير القول في هذه الروايات، فيقول: فظهر بذلك أن النهي عن كراء الأرض في حديث "جابر" إنما كان لهذا السبب، لا أنه نهي عن الإجارة مطلقاً. ويكون نهي عن كراء الأرض بما كان يُعتاد من الأمور التي فيها الغرر والجهل ويؤدي إلى التزاع.

ويشهد له ما جاء عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: "أَنَّ أَصْحَابَ الْمَزَارِعِ فِي زَمَانِ رَسُولِ ﷺ كَانُوا يُكْرُونَ مَزَارِعَهُمْ بِمَا يَكُونُ عَلَى السَّوَاقِي مِنَ الزُّرُوعِ وَمَا سَعَدَ بِالْمَاءِ مِمَّا حَوْلَ النَّبْتِ، فَجَاءُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَصَمُوا فِي بَعْضِ ذَلِكَ، فَهَاجَمَهُمْ

(١) أخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب كراء الأرض بالذهب والورق، رقم ١٥٤٧ ترفيع عبد الباقي.  
(٢) نفس المرجع السابق ونفس المكان، والمآذيات: هي مسابيل المياه، جمع مسيل، وقيل: هي ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول السواقي، وهي لفظة معربة، وقال الخطابي: هي الأكار وهي من كلام العجم صارت دخيلاً في كلامهم (القاموس: مذي). وأقبال الجدول: أي أوائل الجدول ورؤوسها، أي منابع الجدول. والجدول: جمع جدول، وهو النهر الصغير أو المجرى الصغير من الماء.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْرُوا بِذَلِكَ وَقَالَ: أَكْرُوا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ<sup>(١)</sup>.

هذا وقد نبّه "البلقيني" في دراسة أسباب ورود الحديث إلى أن السبب قد يكون من لفظ النبي ﷺ، وقد يكون في طريق آخر من طرق الرواية، وقد لا يكون في آخر، وهذا يقتضي التتبع والجمع للأسباب<sup>(٢)</sup>.

**ومن الأهمية بمكان في هذا المقام أن نشير إلى أنه توجد صلة وارتباط بين سبب الورد وسبب التزل، وتعود هذه الصلة بينهما إلى ما يلي:**

**أولاً:** إن معرفة سبب التزل وكذلك سبب الورد، تشمل معرفة الحال والأحوال العامة التي نزل أو ورد فيها النص، وليست معرفة جملة الأسباب الخاصة فقط، لأنه لا بد من معرفة أحوال الأمة التي جاء الوحي بشقيه مخاطباً إياها، إذ بذلك يتمكن المجتهد من حسن فهم النص. ذلك أن لتزل الوحي الإلهي بشقيه - الكتاب والسنة - سبباً حقيقياً كلياً يتمثل في الإصلاح الكلي الشامل للوضع الاجتماعي المتأزم من جميع الجوانب، أي إصلاح الفرد والمجتمع عقائدياً، وفكرياً، وتربوياً، واجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً.. الخ، وأما ارتباط ورود بعض النصوص بأحداث ومناسبات فيعود ذلك إلى المنهج التربوي التعليمي المتدرج الذي اختاره الشارع في التغيير والتعديل والإصلاح، فكأنما تلك الأحداث والمناسبات نماذج للوضع الذي استهدف النص الشرعي تغييره، وتبديله برمته<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في مسنده عن سعد بن أبي وقاص، رقم ١٥٤٥ ترقيم إحياء التراث. وأبو داود في سننه في كتاب البيوع رقم ٣٣٩١ ترقيم محيي الدين. والنسائي في سننه في كتاب الأيمان والنذور رقم ٣٨٩٤ ترقيم أبي غدة.

(٢) انظر: البلقيني، سراج الدين أبو جعفر عمر بن رسلان (ت ٨٠٥هـ): محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ، ص ٦٤٣ - ٦٤٨.

(٣) انظر: الدهلوي، شاه ولي الله: الفوز الكبير في أصول التفسير، تعريب: سليمان الحسيني الندوي (الهند، دار الصحوة، طبعة ثانية ١٩٨٦م)، ص ٣١.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ولا يعني ذلك أن يتوقف فهم المجتهد للنص على ذلك الحدث أو تلك المناسبة، لأنه من الممكن الوصول إلى معاني آيات وأحاديث كثيرة دونما معرفة أسباب نزولها، أو ورودها، حيث إن الأسلوب الذي ورد به النص الشرعي يكاد يوضح المعنى المراد للشارع في حالة عدم توقف المجتهد على سبب نزوله أو وروده، ولكن معرفة سبب النزول والورود تزيد المعنى لدى المجتهد وضوحاً وجلاءً وصفاءً، الأمر الذي يجعل معرفة سبب النزول والورود أمراً ذا أهمية كبيرة، ومكانة عالية في حسن فهم النص الشرعي، وإدراك المراد الإلهي منه.

ومن الممكن تحقيق هذا الضابط، وتطبيقه في واقع الأمر عن طريق التعرف على أحوال العالم، سكان الجزيرة وشبهها، وقت بعثة الرسول ﷺ، وعن طريق النظر في بعض الأسباب الجزئية الخاصة التي عني العلماء بنقلها حول بعض الآيات والأحاديث، مع ملاحظة أن تلك المعلومات -دونما شك- معلومات صنعها التاريخ ينبغي تلقيها إذا ما صحت نسبتها إلى الصحابي أو التابعي الناقل إياها.

وهذا يعني أن كلا النوعين -سبب الورود وسبب النزول- يعتمدان على رواية الصحابي أو التابعي، ولا يجوز لأحد من الناس الاجتهاد في تكوينها أو تعديلها، أو التغيير فيها، لأنها معلومات على ذمة التاريخ والسبب في عدم خضوع تكوين هذه المعلومات للاجتهاد في حالة صحتها هي أنها أخبار يتلفظ بها من عاصر وواكب نزول الوحي، كتاباً وسنة وتلعب المعايير والمشاهدة دورهما في تكوينها، ولذلك، فلا مجال للتفكير أو الاجتهاد في تكوينها. وفي هذا المعنى ما ذكره السيوطي في الإتيان عن الواحدي أنه قال: "لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا الترتيل، ووقفوا على الأسباب، وبخثوا عن علمها"<sup>(١)</sup>. والعلماء يعتبرون أن خبر الصحابي الذي شهد الوحي والترتيل عن آية من القرآن

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتيان في علوم القرآن، ٩٢/١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

الكريم ألها نزلت في كذا، يعتبرونه حديث مسند مرفوع إذ قول الصحابي فيما لا مدخل فيه للاجتهاد، مرفوع وشرط قبوله صحة السند، وإذا وقع الخبر من تابعي فهو مرفوع أيضا لكنه مرسل، وشرط قبوله صحة السند إليه، وأن يكون راويه من أئمة التفسير، المعروفين بأنهم لا يروون إلا عن الصحابة، كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو أن يكون معتزداً بخبر مرسل آخر أو متصل<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فإن سبب النزول يجري عليه من الأحكام ما يجري على الأحاديث، من جهة التوثيق للروايات، وأتباع الطرق العلمية المعروفة لدى علماء الحديث بين مختلفها، إذ إن كثيراً من تلك الأسباب لم تخل عند نقلها إلينا من شوائب الخلط في النقل عن الصحابة حيناً، وأمارات الضعف حيناً آخر<sup>(٢)</sup>، الأمر الذي يعني ضرورة إخضاع قبولها للضوابط المنهجية من تحقق في صحة نسبة النص إلى مصدره الذي سبق لنا الحديث حوله ومن حسن الفهم لعبارة نصوص تلك الأسباب<sup>(٣)</sup>، ومن نظرة موضوعية تكاملية بين النصوص، وذلك بجمع النصوص ذات العلاقة والمقارنة بينها وغير ذلك من الضوابط المذكورة في هذا البحث.

وبهذا يتمكن المجتهد من تطبيق هذا الضابط وتحقيقه في أرض الواقع فيوفق لحسن فهم النص الشرعي، وحسن التعامل معه.

- (١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتيان في علوم القرآن، ٩٤/١. والحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٩٧٧م، ص ٢٠.
- (٢) فكثير من الكتب التي ألفت في أسباب النزول، وأسباب ورود، تتطلب على المجتهد النظر من جديد في أسانيدھا ومتونها، إذ تضم بين طياتھا روايات واهية، وآثاراً ضعيفة وربما موضوعة. (انظر: الدهلوي شاه ولي الله: الفوز الكبير في أصول التفسير، ص ٩٦-٩٧).
- (٣) لأنه ليست كل العبارات التي تنقل عن الصحابة أو التابعين ينبغي أن يفهم منها ألها أسباب نزول وورود وقد نبه إلى هذا الموضوع الزركشي عندما قال في كتابه البرهان في علوم القرآن ما نصه: "وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها" (انظر: الإمام بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، طبعة ١٩٧٢م، ج ١ ص ٢٣).

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ثانياً: إن معرفة سبب النزول، وكذلك سبب الورد، تجعل الإنسان مدركاً للحقيقة معني النص وأبعاده، ومدركاً لوجه الارتباط بين النص والحكم والحكمة التي تكون في هذا الارتباط، وتزيل الإشكال عند الوقوف أمام المعاني في بعض النصوص، فهي تبين مدلول النص من جهة، وتزيل الاختلاف والتعارض من جهة أخرى. يقول الزركشي: "وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته، لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم"<sup>(١)</sup>. وهذا يعين المجتهدين في كل عصر لمعرفة الصفات المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس، ويُيسر عليهم الوقوف على تحقق الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المعاصرة<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فإن معرفة سبب النزول وسبب الورد من أهم الأمور المطلوبة للفقهاء المسلم اليوم، ذلك أن الكثير من النصوص في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف، وشروط، ومناسبات - كما أسلفنا - ولا بد من إدراكها أثناء عملية التزيل للنص على الواقع. ومعرفة سبب النزول وسبب الورد نوعاً من فقه المحل، وإعانة للمجتهد على إدراك أهمية توفر الشروط والظروف نفسها للتزيل. فعندما نهي الرسول ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحي، إذا لم نعلم السبب، قد نقع في مشكلة تأييد التحريم في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورد ندرك أن التحريم كان لسبب طارئ، وهو طروء الفقر، ووجود ضيوف وافدين على المدينة في مناسبة طيبة، هي عيد الأضحى، فيجب أن يُوفّر لهم ما يوجبه كرم الضيافة وسماحة الأخوة من لحم الضحايا، فلما انتهى هذا الظرف العارض وزالت هذه العلة الطارئة، زال الحكم الذي أفتى به الرسول تبعاً لها - فإن المعلول يدور مع علته وجوداً وعدمًا -

(١) الزركشي، بدر الدين محمد بن هاد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، ١/٢٢.

(٢) د. محمد رأفت سعيد: أسباب ورود الحديث، تحليل وتأسيس، ص ١٠٢-١٠٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وعاد الحلّ، وسمح بالأكل والادخار بقوله ﷺ: "إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ -أي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث- مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ<sup>(١)</sup> الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادَّخَرُوا وَتَصَدَّقُوا"<sup>(٢)</sup>، وقوله: "كُلُوا وَأَطْعَمُوا وَادَّخَرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ -أي العام الذي نهي فيه عن الادخار - كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا"<sup>(٣)</sup>.

"إنّ هذا الفهم للمحل واستطاعته، وظروفه، الذي يمنحه لنا فقه سبب التزول والورود، يدفعنا قبل تنزيل الأحكام على الواقع، إلى فهم ظروف وشروط الواقع، وهذا هو الاجتهاد المطلوب في مورد النص، ومعرفة مدى استطاعته، وحدود تكليفه"<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أنّ أسباب التزول والورود، هي أشبه ما تكون بوسائل إيضاح لتنزيل النص على الواقع، فهي أداة معينة على التنزيل في كل زمان ومكان. لكن هذه الوسائل من أسباب التزول والورود، لا تعتبر قيوداً للنص، تجمده في نطاق المناسبة، بمقدار ما تمنح من كشف وإبانة وتحلية لمعنى النص، وفقه للتنزيل على الواقع، لأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب<sup>(٥)</sup>. بمعنى أنّ العلاقة بين سبب نزول الآية أو سبب ورود الحديث وبين النص الشرعي، علاقة أمر كلي (نص) بأمر آخر جزئي (سبب) في معظم الأحيان، يعني أنّ النص الشرعي كلي في مضامينه، ولكن نزوله ووروده ارتبط بأمر جزئي في مضامينه، فلئن نزلت آية أو ورد حديث بسبب حادثة أو نازلة، فإن الأصل أن الآية أو الحديث لا يقصدان توجيه هذه

(١) الدافّة: جماعة يقدمون على بلد من آخر، وهم هنا ضعفاء الأعراب الذين قدموا مدينة رسول الله.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأضاحي رقم الحديث ١٩٧١ ترقيم عبد الباقي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأضاحي رقم الحديث ٧٧٤ ترقيم فتح الباري.

(٤) الأستاذ عمر عبيد حسنة: تقدم كتاب "أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس للدكتور محمد رأفت سعيد" طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٢.

(٥) انظر: الشوكاني: إرشاد الفحول، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، ٢٣٠/١. والرازي: المحصول تحقيق طه جابر، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ، ١٨٩/٣.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

الحادثة بعينها وحدها ولكنهما يقصدان في نهاية المطاف توضيح مراد الله في هذه الحادثة وفي مثيلاتها القادمة.

### المبحث الخامس فهم النص في ضوء دلالة سياقه

من الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية مراعاة السياق الذي وردت فيه، فلا بد أن يُربط اللفظ بسياقه، ولا يقطع عما قبله وما بعده فإن هذا مما يساعد على فهم النصوص الشرعية وألفاظها.

ودلالة السياق تختلف عن دلالة سبب النزول والورود التي سبق لنا الحديث حولها، والفرق بين دلالة السياق ودلالة سبب النزول أو الورد أن السياق له تأثير على دلالة النص ومعناه، أما سبب النزول أو الورد وإن كان يعين في فهم النص إلا أنه ليس له أثر على دلالة النص ومعناه وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن دقيق العيد: "يجب أن يُتنبّه للفرق بين دلالة السياق والقرائن الدالة على تخصيص العموم وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب، ولا تجريهما مجرى واحداً، فإن مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي التخصيص به، كترول قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> بسبب سرقة رداء صفوان، فإنه لا يقتضي التخصيص به بالضرورة والإجماع، أما السياق والقرائن: فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه، وهي المرشدة إلى بيان الجملات وتعيين الاحتمالات، فاضبط هذه القاعدة، فإنها مفيدة في مواضع لا تحصى"<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة المائدة: آية ٣٨.

(٢) ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٢٥/٢.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وهذا يعني أنّ قرينة السياق من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم لأنّها طريق إلى بيان المجملات وتعيين الاحتمالات وتزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه<sup>(١)</sup>، ومن أهمل ذلك غلط في فهم النص والاستدلال به، وفي هذا المعنى يقول عز الدين بن عبد السلام: "السياق مرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح الاحتمالات وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذمّاً، فما كان مدحاً بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذمّاً واستهزاءً وتهكماً بعرف الاستعمال، مثاله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، أي الدليل المهان لوقوع ذلك في سياق الذم"<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة التي تدل على أهمية قرينة السياق: الأمر "فاكتبوه" من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾<sup>(٤)</sup>. فالأمر بكتابة الدين هنا لا يدل على الحتم والإلزام أي على الوجوب، بل يدل على الندب، بقرينة ما ورد في سياق الآية وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنْ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَاكْتُبُوا الَّذِي أَوْثَمَنَ أَمَانَتَهُ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>. فهذا النص يدل على أن طلب كتابة الدين إنما يراد به الندب لا اللزوم، فهو من قبيل الإرشاد للعباد لما يحفظون به حقوقهم من الضياع فإذا لم يأخذوا بهذا الإرشاد تحملوا هم نتيجة إهمالهم. وهذه القرينة - كما ترى - قرينة

(١) المرجع السابق: ٨٣/٤.

(٢) الدخان - ٤٩.

(٣) عز الدين بن عبد السلام: الإمام، تحقيق رضوان مختار (دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة

١٤٠٧هـ)، ص ١٥٩-١٦٠.

(٤) سورة البقرة: من آية ٢٨٢.

(٥) سورة البقرة: من آية ٢٨٣.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

منصوص عليها، صارفة من الوجوب إلى الندب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾<sup>(١)</sup>. نفهم من سياق الكلام ودلالته ومن قرائن الأحوال أن هذا ليس استفهاماً يُستفهم به عن شيء لم يكن معلوماً للمتكلم من قبل، وإنما هو أمر، أي أن لفظ "هل" خرج عن معناه الأصلي وهو الاستفهام، إلى الدلالة على معنى الأمر، أي أنه بمعنى تذكّر واتعظ بمواعظ القرآن<sup>(٢)</sup>. ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فهو استفهام خرج إلى الأمر بمعنى: انتهوا. فالسياق إذن يقع به التبيين والتعيين، أما التبيين ففي الجملات، وأما التعيين ففي المحتملات، ومن تتبّع هذا في ألفاظ الكتاب والسنة والمحاورات وجد منه ما لا يمكنه حصره. وانظر إلى لفظ "التأويل" فإنه اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً أو على وجه مخصوص، ولكنه جاء في القرآن بمعان أخرى نفهم من خلال ربط اللفظ بسياقه، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن المراد به هنا: العقوبة وما يعد به القرآن من المثوبة والعقوبة، أي ما يؤدي إليه الأمر في وعده ووعيده<sup>(٥)</sup>.

ولذلك قالوا: "إن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته"<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة القمر: آية ١٧.

(٢) ففي الآية الحث على دراسة القرآن والاستكثار من تلاوته والمسايرة في تعلمه. (الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بدون تاريخ، ١٢٣/٥).

(٣) سورة المائدة: من آية ٩١.

(٤) سورة الأعراف: ٥٣.

(٥) الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، ٣٨/٢ — ٣٩.

(٦) المرجع السابق: ٣٩/٢.

## المبحث السادس

## فهم النص في ضوء طبيعة المرحلة وأبعاد الواقع

فهم النص الشرعي في ضوء المرحلة والواقع، وملابساته الزمانية والمكانية، هو الضابط المنهجي السادس لفهم النص والاستدلال به، فمن أهمله غلط في نظره أو غالط في مناظراته، ذلك أن فهم المرحلة وفقه الواقع أصل معتبر في الشرع، يؤيده تزل القرآن الكريم على المناسبات وحاجات الناس، إذ أنه نزل منجماً مفرقاً على الأحداث والأقضية والوقائع راعياً الزمانية المكانية، قال سبحانه وتعالى ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن خاصية التدرج في النزول والورود للنص الشرعي، تعتبر أمانة واضحة على كون الدين الإسلامي بمبادئه وأصوله وأحكامه ديناً لا يقفز على الواقع، ولا يستغرق فيه، بل هو واقعي، بمعنى أنه يراعي الإنسان فطرياً، ويعترف بقيمته، ولا يتنكر له، وقد اقتضت هذه الواقعية في النص الشرعي التدرج بالإنسان وإعانتة شيئاً فشيئاً على التحلي عن الجاهلية وعاداتها المستحكمة، والتحلي بالإسلام وأخلاقه الفاضلة، وهذا المعنى يصدق في كل عملية تربوية، فلا بد من التدرج في التربية والتعليم ولا بد من تهئية النفوس والعقول لمساعدتها على تقبل الأحكام الجديدة وإعانتها على التخلص من عاداتها السيئة، حتى تصبح العملية التربوية قابلة للتطبيق.

ولذلك لا بدّ من فهم مرحلة وواقع النص الشرعي عند إرادة فهمه واستنباط الحكم منه، وتزليل حكمه على الوقائع التي تحقق فيها مناط الحكم وبذلك يتحول

(١) الفرقان: ٣٢ — ٣٣.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

حكم النص من كونه صورة مجردة في الذهن إلى واقع مُشخّص في الحياة<sup>(١)</sup>. وقد عرفنا أنّ النص الشرعي لا يمكن أن يُفهم فهماً سليماً دقيقاً إلا إذا عُرِفَت الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بياناً لها وعلاجاً لظروفها حتى يتحدد المراد من النص بدقة، ولا يتعرض لشطحات الظنون أو الجري وراء ظاهر غير مقصود، لأنّ الناظر المتعمق في النصوص يجد أنّ من النصوص ما بني على رعاية ظروف مكانية أو زمانية أو واقعية خاصة ليحقق مصلحة معتبرة، أو يدرأ مفسدة معينة، أو يعالج مشكلة قائمة في ذلك الوقت، مفهومة من الواقع الذي سيق فيه النص، أي الواقع الذي دلّ عليه سبب النزول أو الورود.

لكن هذا الضابط يختلف عن ضابط "الاستعانة بسبب النزول والورود" لأنّ المقصود هنا بهذا الضابط معرفة الواقع وتحديد المحل الذي يُنزل عليه الحكم الشرعي المناسب، المستنبط من النص بعد فهمه، وفهم سبب نزوله أو وروده، أي التأكد من تحقق الواقع المماثل للواقع الذي نزل النص أو ورد بسببه، ولا يتم ذلك إلا بفهم الواقع المعيش الذي يحيا فيه الناس اليوم حتى يُتمكّن من الاتجاه بالنصوص الشرعية من الأنواع الكلية إلى الجزئيات المشخصة، أي إلى التطبيق الجزئي على الوقائع والأحداث المتحققة في واقعنا. وحيث أنّ كل واقعة من هذه الوقائع قد تختلف عن غيرها، إنّ قليلاً أو كثيراً، بحكم الظروف المحيطة بها، أو الملابسات التي أحاطت أو تحيط بها، فإنّه لذلك لا بد من الاجتهاد في شأن كل واقعة من هذه الوقائع ليُبيّن إن كان الحكم يشملها فيُنزل عليها، أو لا يشملها فيرتفع عنها ليشملها سواه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الأستاذ أحمد بو عود: فقه الواقع أصول وضوابط، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، الطبعة الأولى، المحرم ١٤٢١هـ، ص ٩٠ وما بعدها، وكل الكتاب يدور حول هذا الضابط المنهجي.

(٢) انظر: أبو زهرة، محمد: أصول الفقه، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٢٣٠. والشاطبي: الموافقات، ٩٠/٤ — ٩٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ولذلك فإنّ هذا الاعتبار - أي اعتبار المرحلة وفقه الواقع والملابسات الزمانية والمكانية - هو الذي جعل علماء الأمة منذ عصر الصحابة يقرّرون تغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان والعرف والحال. بل بدأ هذا منذ عهد النبي ﷺ، فالناظر في النصوص الشرعية يجد لهذه القاعدة أصلاً فيها، ودليلاً عليها، في أكثر من شاهد ومثال.

من ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ شَابٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ لَا، فَجَاءَ شَيْخٌ فَقَالَ: أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ نَعَمْ. قَالَ فَنَظَرَ بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَلِمْتُ لِمَ نَظَرَ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ، إِنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ<sup>(١)</sup>.

والشاهد هنا أنّ النبي ﷺ أفتى في موضوع واحد بحكمين مختلفين بناءً على اختلاف واقع الحال، وأشهر من ذلك أنّ النبي ﷺ كان يجيب عن السؤال الواحد بأجوبة مختلفة، وذلك لاختلاف أحوال السائلين، فهو يجيب كل واحد بما يناسب حاله، ويعالج قصوره أو تقصيره. فقد وجدنا من يسأله عن وصية جامعة فيقول له: "لا تغضب"، وآخر يقول له: "قل آمنت بالله ثم استقم"، وآخر يقول له: "كف عليك لسانك"<sup>(٢)</sup>. وهكذا يعطي كل إنسان من الدواء ما يرى أنه أشفى لمرضه، وأصلح لأمره. وهذا كله - وغيره كثير - أصل في اعتبار الحال وفقه الواقع.

وقد وجدنا مثل هذا في فقه الخلفاء الراشدين للنصوص، الذي يتمثل فيه اعتبار الأحوال والأوضاع وفقه الواقع وملابساته الزمانية والمكانية. من ذلك ما فعله الخليفة

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، عن عبد الله بن عمرو، حديث رقم (٦٧٠٠) ترقيم إحياء التراث. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح هذا مع أن فيه ابن لبيعة، وهو صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، قال فيه أحمد بن حنبل: من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح، وقد وثقه الشيخ أحمد شاكر في مثل هذا المقام.  
(٢) انظر في ذلك: صحيح البخاري كتاب الآداب حديث رقم ٦١١٦ ترقيم فتح الباري، ومسنده أحمد حديث رقم ١٤٩٩٠، ورقم ٢١٥١١ ترقيم إحياء التراث.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عام المجاعة، الذي يعرف بـ "عام الرمادة"، فقد أسقط في هذا العام القطع عن السارق، حيث ذكر ابن القيم عن السعدي بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة"<sup>(١)</sup>. قال السعدي: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: العذق النخلة، وعام سنة: المجاعة، فقلت لأحمد: تقول به؟ فقال: أي لعمرى. قلت: إن سرق في مجاعة لا تقطعه؟ فقال: لا. إذا حملته الحاجة إلى ذلك، والناس في مجاعة وشدة"<sup>(٢)</sup>. قال ابن القيم: وقد وافق أحمد على سقوط القطع في المجاعة الأوزاعي"<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك فالمرحلة والواقع قد يؤثران على الأحكام والمواقف والقرارات والأهداف والاستراتيجيات، وبأثرهما يصبح الراجح مرجوحاً والمرجوح راجحاً، وينقلب المفضل فاضلاً والفاضل مفضولاً، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمفضل قد يكون أنفع لبعض الناس لمناسبته له كما قد يكون جنسه في الشرع أفضل في بعض الأمكنة والأزمنة والأحوال فالمفضل تارة يكون أفضل مطلقاً في حق جميع الناس، كما تقدم، وقد يكون أفضل لبعض الناس لأن انتفاعه به أتم، وهذه حال أكثر الناس"<sup>(٤)</sup>. ويقول ابن قيم الجوزية في هذا الصدد: "لا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع، والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علماً، والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت، ١٠/٣ - ١١. وأبو عبيد، القاسم بن سلام:

الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٣٨٨هـ، ص ٥٥٩.

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين، دار الجيل، بيروت، ١١/٣.

(٣) المرجع السابق، ١١/٣.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، نشر مكتبة ابن تيمية، ٣٤٨/٢٢.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

الآخر ... فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله.. ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم"<sup>(١)</sup>.

ولقد كان سلفنا الصالح من أئمة الفقه والدين يُخرجون الأحكام ويستصدرون الفتاوى ويصيغون خطاب الدعوة وخطبها بحسب ما يقتضيه الواقع وتمليه المرحلة. لذلك كان للإمام الشافعي فقهان: فقه قديم بني على بيئة وحال وواقع أهل بغداد، وفقه جديد بناه على بيئة وحال وواقع أهل مصر، وما ذاك إلا لتغير واقع الناس في مصر عن حال أهل العراق فبادر بإخاضهم بما يناسب حالهم وواقعهم.

فلا بد إذن من فهم النص الشرعي في ضوء طبيعة المرحلة وفقه الواقع ومراعاة طبيعة الألفاظ الواردة بالنصوص. ودلالاتها المفاهيمية في المكان أو الزمان الذي وردت به، ولهذا الأمر الأثر الكبير في حسن فهم النص وتزيله المترل المناسب في الواقع.

ومن النماذج التطبيقية التي توضح هذا الضابط المنهجي، ما يأتي:

(١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله سبحانه: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٨٧-٨٨.

(٢) الأنفال: ٦٥.

(٣) الأنفال: ٦٦.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

فبعض العلماء يرى أن الآية الثانية ليست ناسخة للآية الأولى، بمعنى النسخ الأصولي وهو رفع الحكم الذي تضمنته الآية الأولى، وانتهاء العمل به إلى الأبد، وإنما لكل من الآيتين مرحلة وواقع ومجال تعمل فيه، فقد تمثلت الآية الأولى جانب العزيمة، والثانية جانب الرخصة، أو تكون الآية الأولى مقيدة بحال القوة، والثانية رخصة مقيدة بحال الضعف<sup>(١)</sup>.

يقول البيضاوي في تفسيره: "لما أوجب على الواحد مقاومة العشرة والثبات لهم وثقل ذلك عليهم، خفف عنهم بمقاومة الواحد الاثنين، وقيل: كان فيهم قلة فأمرُوا بذلك، ثم لما كثروا خفف عنهم"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس: "وهذا شرح بين حسن أن يكون هذا تخفيفاً لا نسخاً، لأن معنى النسخ رفع حكم المنسوخ، ولم يرفع حكم الأول، لأنه لم يقل فيه: لا يقاتل الرجل عشرة، بل إن قدر على ذلك فهو الاختيار له ونظير هذا إفطار الصائم في السفر، لا يقال إنه نسخ الصوم، وإنما هو تخفيف ورخصة، والصيام له أفضل"<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعض المفسرين إلى أن آية العزيمة من هاتين الآيتين منسوخة بآية الرخصة التي بعدها، بدليل التصريح بالتخفيف فيها: ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ ولكن العلماء يرون أن الرخصة لا تنافي العزيمة، ولا سيما وقد عللت هنا بوجود الضعف، ونسخ الشيء لا يكون مقترناً بالأمر به، وقبل التمكن من العمل به، والظاهر أن الآيتين نزلتا معاً. ولذلك حكى القرطبي في تفسيره قول ابن العربي: "قال قوم إن"

- (١) الدكتور يوسف القرضاوي: مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، بدون تاريخ، ص ٢٠٢ وما بعدها.  
 (٢) البيضاوي، عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر عرفات العشا (دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ١٢٠/٣ - ١٢١.  
 (٣) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي: النسخ والمنسوخ، تحقيق د. محمد عبد السلام محمد (مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ)، ٤٧٠/١ - ٤٧١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

هذا كان يوم بدر ونسخ، وهذا خطأ من قائله"<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن من يدقق النظر في عدد من الآيات التي قال كثير من المفسرين فيها: منسوخة وناسخة، يجد -عند التحقيق- أنها ليست منسوخة ولا ناسخة، وإنما لكل منها مجال تعمل فيه، وقد تمثل إحداها جانب العزيمة والأخرى جانب الرخصة، أو تكون إحداها للإلزام والإيجاب، والأخرى للندب والاستحباب، أو إحداها في حال الضعف والأخرى في حال القوة... وهكذا. وذلك مثل آيات الصبر، والصفح والعفو، والإعراض عن المشركين، ونحو ذلك، مما قال فيه كثير من المفسرين: نسختها آية السيف. فالحق: أن لهذه الآيات وقتها ومجالها، ولآية السيف وقتها ومجالها كذلك، ولهذا يجعلها السيوطي من قسم النساء، لا من قسم المنسوخ، حيث ذكر في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" القسم الثالث من أقسام النسخ، فقال: "الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر -حين الضعف والقلّة بالصبر والصفح"<sup>(٢)</sup>، ثم نسخ بإيجاب القتال، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم "النساء"، كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنسِئَهَا﴾<sup>(٣)</sup>، فالنساء هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا يضعف ما لُج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي من "النساء"، بمعنى: أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما، لعلّه تقتضي الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ: الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله"<sup>(٤)</sup>.

(١) القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن (دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ)، ٤٥/٨.

(٢) أي مع الأعداء المحاربين.

(٣) البقرة: ١٠٦. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو (نُسِئَهَا)، وقراءة الباقر (نُسِئَهَا).

(٤) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ط. الحلبي، ج٢، ص ٢١.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

(٢) الحديث الذي رواه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا" <sup>(١)</sup>. فهذا الحديث فهم منه علماؤنا أنه ليس عاماً لأهل الأرض جميعاً في كل مكان منها، وإنما هو مرتبط بواقع معيّن، فهو خاص بأهل المدينة ومن على شاكلتها، أما الذي يقع في الشرق من القبلة أو في غربها فيكون له حكم آخر <sup>(٢)</sup>.

(٣) ومن الأمثلة التي تدل على أن الحديث قد يُبنى على رعاية ظرف زمني خاص، ليُحقق مصلحة معتبرة، ثم يتغيّر فيما بعد: قضاء النبي ﷺ بالدية على العاقلة - وهم عصبة الشخص - في قتل الخطأ وشبه العمد <sup>(٣)</sup>.

فالنبي ﷺ إنما أناط الدية بالعصبة، لأنها كانت هي محور النصرة والمعونة في عرف ذلك الزمان، ولذلك لما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على أهل الديوان، على أساس أن العاقلة ليس هم محددين بالشرع، وإنما هم من ينصرون الشخص، ويعينونه في كل زمان ومكان من غير تعيين، وكان معلوماً لما وضع عمر الديوان أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً، ويعين بعضه بعضاً، وإن لم يكونوا أقارب فكانوا هم العاقلة، فالعاقلة إذن تختلف باختلاف الأحوال والأعراف، فإذا كان في عُرف زمن، الناصر والمعين فيه هم الأقارب - كما كان في عرف زمن النبي ﷺ - كانوا هم العاقلة وجُعِلَت الدية عليهم، وإذا كان في عُرف آخر الناصر والمعين فيه غير الأقارب، كانوا هم العاقلة فالدية عليهم، وإلا فرجل قد سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه كيف تكون عاقلته (أي عصبته) من بالمشرق في

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء من صحيحه، رقم الحديث ٣٩٤ ترقيم فتح الباري.

(٢) الخيز آبادي، محمد أبو الليث: المنهج العلمي عند الخدثين في التعامل مع متون السنة، مجلة إسلامية المعرفة العدد الثالث عشر، ١٩٩٨م، ص ٣٦.

(٣) انظر: صحيح البخاري في كتاب الديات، باب العاقلة: حديث رقم ٦٩٠٩، ٦٩١٠، ترقيم فتح الباري. وصحيح مسلم في كتاب القسامة: حديث رقم ١٦٨١، ١٦٨٢ ترقيم عبد الباقي.



## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

بلادٍ أخرى بعيدة؟! ولعل أخباره قد انقطعت عنهم<sup>(١)</sup>.

فجميع الأمثلة السابقة تُبيّن أهمية فهم النص الشرعي في ضوء طبيعة المرحلة وفقه الواقع، وفي ضوء ملابساته الزمانية والمكانية. ومن هنا وجدنا علماءنا يهتمون بهذا الضابط ويعتبرونه، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، عندما مرّ معه بعض أصحابه بجماعة من جنود التتار في دمشق وكانوا يشربون الخمر، فأنكر عليهم بعض من معه، ولكن ابن تيمية قال له: دعهم في سكرهم وما هم فيه، فإنما حرّم الله الخمر، لأنها تصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن سفك الدماء وسي الذرية، ونهب الأموال!<sup>(٢)</sup>.

لكن مما يؤسف له أنّ خطاب بعض الدعاة فقد الارتباط بالواقع، وتعلق بأمور لا حاجة للناس فيها، بقدر ما هو تضييع للأمة، وتهميش للقضية وتسفيه لأمر الدين الحق، وتشيت لجهود المسلمين، ترى أحدهم يجمع الناس يحدثهم عن قضايا فقهية فرعية خلافية، لا علاقة لها بغرس قيم الفطرة، ولا بإعداد مجتمع مسلم، ولا بإحياء أمة خيرة، بينما القيم الإسلامية العليا تتلوى، والعالم كله يتفرج على محو شعوب إسلامية بكاملها على أيدي أعداء الفطرة الإنسانية، الباطشة بالبغي والعدوان، والمسلمون تتقطع قلوبهم أسى وحسرة لذلك، والناس بمختلف عقائدهم ودياناتهم واتجاهاتهم، في شتى بقاع الأرض، يتقلبون في لظى هذه الحالة<sup>(٣)</sup>.

(١) د. القرضاوي، يوسف: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٣٣ - ١٣٤. ولكن الميراث يحفظ للغائب فإن النبي ﷺ قضى في المرأة القائلة أن عقلها على عصبتها، وقضى بعد أن توفيت أن ميراثها لزوجها وبناتها فالوارث غير العاقلة. (انظر: صحيح البخاري: كتاب الديات رقم ٦٩٠٩، ترقيم فتح الباري).

(٢) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، ٥/٣.

(٣) د. عبد الله الزبير عبد الرحمن: دعوة الجماهير مكونات الخطاب ووسائل التسديد (طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ)، ص ٩٠ وما بعدها.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وفي ندوة نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، قال الدكتور محمد زقزوق: "إنَّ الحزب الإسلامي في إنجلترا وضع من أول أهدافه تطبيق الشريعة الإسلامية في إنجلترا!!" وعلق على هذا قائلاً: "هذا تعامل مع وهم وليس تعاملًا مع واقع على الإطلاق"<sup>(١)</sup>.

نعم، إنَّ تطبيق شرع الله في تلك البلاد هدف عظيم، يبعث على الاعتزاز والفخر، لكن من يتأمل لحظة ما يكتنف هذا الهدف من ظروف وأحوال وملايسات، يدرك أنَّ هذا الهدف لم يُسَطَّر في الأرض، وإنما سَطَّر في الفضاء، وهذا نتيجة للغفلة عن إدراك أبعاد الواقع وطبيعة المرحلة ولعدم فهم أنَّ فقه المرحلة والواقع أصل معتبر في الشرع الإسلامي.

وهذه الغفلة هي التي أصابت عملية الاجتهاد والتجديد أو فقه التزويل في مقاتل، وجعلت الكثير من الاجتهادات أقرب للتجريدات النظرية منها إلى الحلول العملية الميدانية، فتوهَّمنا أنَّ كلَّ نص أو حكم يُنزَّل بإطلاق ويصلح لكلِّ الحالات دون مراعاة الشروط والظروف وملايسات الحال.

حتى أصبحنا، كما قال الأستاذ عمر عبيد حسنة "نوقع النَّسخ في غير موقعه، ونزّل أحكام وخطاب الحرب والمعركة على ساحات السَّلم والدعوة والبلاغ، ونُعطل الكثير من الأحكام، على اعتبار أنَّها كانت تُمثِّل حالة كان عليها المجتمع الإسلامي الأول، في مراحل تحويله إلى الإسلام ثم تجاوزها إلى ما فوقها، فأصبحت منسوخة أو معطلة، دون أن ندري أنَّ خلود القرآن والسَّنة، يعني خلود المشكلات التي عرضا لها، والحلول التي قدَّماها، وأنَّ الأمة في تاريخها الطويل، سوف تتعرض لحالات كثيرة من السقوط والنهوض، والهزيمة والنصر، والضعف والقوة، وأنَّ لكلِّ

(١) الأستاذ أحمد بو عود: فقه الواقع أصول وضوابط، ص ٧٩.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

د. حسن مقبل الدوسي

حالة حكمها، وفقهها"<sup>(١)</sup>.

ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أننا إذ أردنا بإيراد الصور والنماذج من النصوص الشرعية وهدى الخلفاء الراشدين، أن نستدل على أن فقه الواقع ليس أمراً مبتدعاً، وإنما له أصول من الكتاب والسنة واجتهاد السلف ووجوده ضروري، لتبصير الحرفيين الذين ينادون بجمود الاجتهاد والتشبث بالتراث الفقهي الإسلامي بتفسيراته وتحليلاته ومشخصاته كما هي مما أدى إلى تضيق حدود الشرع<sup>(٢)</sup>.

إلا أننا لا نعني بفقه الواقع هنا ما يريده بعض العلمانيين المتطرفين الذين يدعون إلى أولوية الواقع على كل نص، ويرون أنه مع تغير الأنماط الحضارية واللحظات التاريخية يتغير كل شيء، حتى القيم، فإنها يجب أن تتغير مع التغير الحضاري والتكنولوجي، فقضايا التغيير في نظر هؤلاء تحتاج إلى علم دون دين، وإلى واقعية دون إيمانية مسبقة<sup>(٣)</sup>، وهم يستشهدون لآرائهم باجتهادات بعض الصحابة رضوان الله عليهم التي رأوا أنها تعارض بعض النصوص الشرعية الصريحة، مثل توقف الخليفة عمر رضي الله عنه في إعطاء سهم المؤلف قلوبهم، المنصوص عليه بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وتوقفه في تطبيق حد السرقة في عام الجماعة المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وإننا نقول هؤلاء إن الاجتهاد في فهم النص في ضوء الواقع، لا يعني فصل الواقع عن النص، وإنما معناه فهم الواقع وظروفه وأحواله، ليتبين إن كان حكم

(١) الأستاذ عمر عبيد حسنة: تقديم كتاب "أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس للدكتور محمد رأفت سعيد" صفحة ٢٣.

(٢) انظر: أحمد بو عود: فقه الواقع أصول وضوابط، ص ٧٦ وما بعدها، والمراجع التي أشار إليها.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٠ وما بعدها، والمراجع التي أشار إليها.

(٤) سورة التوبة: من آية ٦٠.

(٥) سورة المائدة: من آية ٣٨.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

النص الشرعي يشملُه فيُترل عليه، وليس معنى ذلك أطراح نصوص الوحي جانباً، وعزلها عن واقع المجتمع، وأنَّ اجتهادات الصحابة المنسجمة مع الواقع لم تكن اعتباراً، وإنما كانت خاضعة لقواعد وأصول تُكوّن منها فيما بعد القدر المهم من مصادر التشريع الإسلامي، فكل اجتهاد لا يندرج ضمن هذه الأصول يعتبر اجتهاداً ملغياً.

فعدم إعطاء عمر عليه السلام سهم المؤلف قلوبهم، ليس تعطيلاً للنص كما يدّعي بعضهم، وإنما هو تطبيق له بعمق ونظر، واجتهاد دقيق في مدلولاته وصوره، ووقوف على علته ومقصده وجوداً وعدمًا. حيث أنَّ عمر رأى أنَّ المقصد الشرعي من النص في هذه المسألة هو تأليف قلوب بعض الناس لكفّ أذاهم، وكان الإسلام يومئذ ضعيفاً، أمّا يوم أن صار الإسلام قوياً، فلم يعد هناك حاجة لتأليف قلوب بعض الناس، فإذا ما عاد الإسلام ضعيفاً في عصر ما، واحتاج المسلمون إلى تأليف قلوب بعض الناس، فإنه يطبق حكم المؤلف قلوبهم ويعطون من الزكاة<sup>(١)</sup>. فعمّر عليه السلام في عمله هذا تعرّف على المقصد الشرعي الذي يرمي إليه النص واسترشد بهذا المقصد في تفسير النص وفهمه واستنباط الأحكام منه.

كذلك، عدم تطبيق عمر لحدّ السرقة في عام المجاعة ليس تعطيلاً للنص أيضاً وإنما هو تطبيق له بعمق، ووقوف على علته وجوداً وعدمًا، لأنّه رأى أن هذا الظرف أو هذه الحالة استثنائية مخصصة بنص آخر، هو قوله عليه السلام: "ادروا الحدود بالشبهات"<sup>(٢)</sup>، والشبهة هنا هي الجوع، وهذا لا يعني أبداً أنَّ عمر عليه السلام اجتهد مع وجود النص كما يتوهم البعض، بمعنى أنَّ عمر لم يسقط الحدّ بعد وجوبه، بل هو لم

(١) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (مطبعة شركة المطبوعات العلمية، ١٣٢٧ هـ)، ٤٥/٢.

(٢) الجامع الصغير للسيوطي، رقم ٣١٤.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

#### د. حسن مقبل الدوسي

يجب أصلاً لوجود الشبهة التي أوجبت درأه.

وذلك لأنَّ السَّنة إذا كانت سَنة مجاعة وشدة، غلب على الناس الحاجة والضرورة، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه ويجب على صاحب المال بذل ذلك له، إما بالثمن أو مجاناً، على الخلاف في ذلك، والصحيح: وجوب بذله مجاناً، لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك، والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج. وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج، وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء، لا سيما وهو مأذون له، في مغالبة صاحب المال على أخذ ما يسد رمقه، وعام المجاعة يكثر فيه المحاويع والمضطرون، ولا يتميز المستغني منهم والسارق لغير حاجة من غيره، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه، فدرئ، لكن إذا بان أنَّ السارق لا حاجة به، وهو مستغن عن السرقة قطع<sup>(١)</sup>.

وقد أحسن الأستاذ عمر عبيد حسنة حين قال: "وقد تكون مشكلة الحضارة اليوم أنَّ الذين أدركوا آليات فهم الواقع لم يؤمنوا بالخطاب الإلهي، وكثير من الذين آمنوا بالخطاب الإلهي لم يدركوا آليات فهم الواقع"<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين، ١١/٣ — ١٢.

(٣) الأستاذ عمر عبيد حسنة: تقديم كتاب في فقه التدين فهماً وتزيلاً للدكتور عبد المجيد النجار، ١٦/١.



الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

## المبحث السابع فهم النص في ضوء مقاصد التشريع

الاهتداء بمقاصد الشريعة في فهم النصوص الشرعية هو الضابط السابع من الضوابط المنهجية لفهم النصوص والاستدلال بها، فمن المعلوم أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم في العاجل والآجل، والدنيا والآخرة، فقد أرجع الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام الفقه كلّ إلى اعتبار المصالح ودرء المفاسد، وقال السيوطي: "بل قد يرجع الكل إلى اعتبار المصالح فإن درء المفاسد من جملتها"<sup>(١)</sup>.

وتظهر هذه الحقيقة واضحة مستقرة لمن يتتبع النصوص التشريعية، التي تُبين الصلة الوثقى بين الأحكام والحكم وتنفي العبثية في التشريع، وتوضح أن هذه الأحكام ما هي إلا وسائل لتحقيق مقاصد عليا، تتجسد في حال إقامتها مصالح حيوية واقعية، تعكس معقولة الشريعة الإسلامية، وهذا يدعو المجتهدين إلى تبين هذه المقاصد المعقولة، كونها تمثل الأساس الذي قام عليه البناء التشريعي كلّ.

ومقاصد التشريع الإسلامي هي المصالح التي تهدف إلى إسعاد الناس أفراداً ومجتمعات، بتحقيق مصالحهم ودرء المفاسد عنهم، وحفظ نظام الأمور في المجتمع البشري، وقطع مادة الشرور، وتعمير الدنيا بكلّ ما يُوصل إلى الخير والكمال الإنساني، حتى تصير الدنيا مزرعة للآخرة، فيحظى الإنسان بالسعادة في الدنيا، وبالفوز بالجنة والنعيم في الآخرة.

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص ٨.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وقد اتجهت جهود العلماء الباحثين في علم الأصول إلى استقراء وتتبع هذه المقاصد من نصوص الشريعة الإسلامية، فوجدوا أن مقصود الشرع من الخلق حفظ خمسة أمور، هي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل<sup>(١)</sup>، وحفظ المال<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأمور الخمسة هي التي اصطلاحوا على تسميتها بالكليات الخمس<sup>(٣)</sup> لكونها الأصول الكلية التي جاءت الشريعة لحفظها، ثم ضبطوا رعاية مقصد الشارع للمصلحة من خلالها، كما أن النظر في المصلحة المرسله في حال الاجتهاد ينبغي أن يبتنى عليها ويدور في فلکها، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول أو بعضها فهو مفسدة ودفعها مصلحة<sup>(٤)</sup>. وهي في تدرجها وأهميتها وتوقف وجود بعضها على البعض الآخر تأتي وفق ترتيبها السابق في الذكر عند الأصوليين<sup>(٥)</sup>.

(١) ويعبر بعضهم عنه بالنسب. (الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: المحصول في علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٣٢٠/٢).

(٢) ويخشى الشاطبي أن يفهم بعض الناس من كلمة "المال" أنه محصور في الفضة والذهب والنقود، فيدفع هذا الوهم ويفسره بما يشمل كل السلع الاقتصادية، فيقول: "يستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات، فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاء، وهذا كله معلوم لا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا وأنها زاد للأخرة". (الشاطبي: الموافقات ٣٣٢/٢).

(٣) وقد أضاف البعض إلى هذه الخمسة عنصرًا سادسًا وهو "حفظ العرض"، وهو يعني الكرامة والسُّمة، ولهذا حرمت الشريعة القذف والغيبة ونحوها، وشرعت الحد في القذف بالنز خاصة، كما شرعت التعزير فيما عدا القذف، إلا أن البعض يرى أن حفظ العرض داخل - في الحقيقة - ضمن حفظ أحد الكليات الخمسة وانفكاكهما في بعض الجزئيات لا يخلدش عموم التلازم، كما أن انفكاك السكر عن الخمر لدى بعض الناس لا يخلدش عموم الحكم المعلن بالسكر. (انظر: الشوكاني: إرشاد الفحول، ص ٢١٦. والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ١٢١).

(٤) الغزالي: المستصفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢٨٧/١.

(٥) الترتيب بهذا الشكل بين هذه الكليات الخمسة محل إجماع بين العلماء، ولا عبرة بقول من رأى تقاسم حفظ النفس على الدين، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ الآية. وانظر في هذا الترتيب: الغزالي في المستصفى ٢٨٧/١. وابن أمير الحاج في التقرير والتحجير شرح التحرير في أصول الفقه لابن الهمام، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٣/ ١٤٣-١٤٤. والبطي في ضوابط المصلحة ص ٢٥٠.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وهذه الكليات الخمس هي دعائم وجود عالمنا الديني وصلاحه، ولو انخرمت لم يبق للجنس البشري وجود، ولهذا قيل بحق إن هذه الأصول الكلية -أي الأمور الخمسة- قد روعيت في كل الملل التي أنزلها الله قبل الإسلام وشرع لها من الأحكام ما يحفظها في جميع الشرائع، لأنها مما تدعو ضرورة الحياة إلى حفظها<sup>(١)</sup>. ومعرفة كون حفظ هذه الأصول الخمسة هو مقصد الشريعة الإسلامية لم يثبت بدليل واحد ولا بأصل معين وإنما أخذ من جملة أحكام الشريعة في كافة أبوابها وباستقراء وتبع كل ما جاء فيها<sup>(٢)</sup>.

ثم إن وسيلة حفظ هذه الأمور الخمسة تتدرج في ثلاث مراحل، حسب أهميتها وهي ما أطلق عليه علماء الأصول اسم: الضروريات، والحاجيات والتحسينيات. لأنهم وجدوا أن المصالح التي يتأتى من خلالها رعاية مقصد الشارع متفاوتة في أثرها من حيث القوة والضعف في انتظام أمر الأمة، ذلك أن أي عمل فيه نفع للإنسان لا يخلو إما أن يكون ضرورياً له في الدرجة القصوى ولا يمكنه أن يتخلى عنه، وإما أن يكون من المهمات التي يحرص حرصاً شديداً على تحصيلها وهي الحاجيات، وإما أن يكون من الأمور الكمالية التي تحقق له مزيداً من الإصلاح والخير.

أي أن الشريعة الإسلامية راعت هذه الكليات بوسائل ثلاث: الضروريات والحاجيات، والتحسينيات، فما من حكم شرعي من الأحكام الخمسة إلا وهو يهدف إلى تحقيق واحد من هذه الأنواع الثلاثة التي تتكون منها مصالح الناس. وعلى هذا فالمصالح ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية، وهي تدور حول رعاية الكليات الخمس، ولكن على ثلاث مراتب.

(١) الشاطبي: الموافقات ٣٢٦/٢ وما بعده. وابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، ١٤٣/٣-١٤٤.

(٢) الشاطبي: الموافقات ٣٦٢/٢.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وانقسام المصالح إلى هذه المراتب وتدرجها فيها دليله أيضاً الاستقراء والتبع جملة أحكام الشريعة الجزئية والكلية، فإن ذلك التبع هدى إلى أن من الأحكام ما جاءت رعايته للمصلحة في مرحلة الضرورة، ومنها ما جاءت رعايته في محل الحاجة، ومنها ما جاءت رعايته لا في مستوى الضرورة والحاجة ولكن في مرتبة التحسين والتزين<sup>(١)</sup>. وقد لُحِصَت هذه المصالح في آية واحدة، اندرجت تحتها وجُعِلَت الغاية والهدف من الرِّسالة الإلهية كلّها، وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد اهتم العلماء بتوضيح هذه المقاصد العامة للشريعة وبيّنوا تقسيماتها ومراتبها، والموازنة بينها<sup>(٣)</sup>، وليس هذا محل سبط الكلام عنها.

وما نريد الحديث عنه هنا، هو ضرورة الاهتداء بمقاصد الشريعة عند محاولة فهم النص أو الاستدلال به على الأحكام. سواء كانت تلك المقاصد عامة روعيت وعُمل على تحقيقها في كل باب من أبواب الدين، أو خاصة رُوعي تحقيقها في باب معين، أو جزئية قصدها الشارع عند كل حكم شرعي من إيجاب أو تحريم أو ندب أو كراهة أو إباحة، أو شرط أو سب أو مانع، وسواء كانت منصوباً عليها، أو مشاراً إليها، أو مستنبطة.

ذلك أن فهم النصوص لا يكون سبباً ولا يكتمل الفقه بدلالاتها إلا بفهمها وتفسيرها في ضوء المقاصد الكلية والجزئية ذات العلاقة بموضوع النص وأوجه دلالاته، وأن فهم النص بعيداً عن مقاصد الشارع يؤدي إلى خلل في الفهم

(١) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: «تفسير في أصول الفقه»، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٢٠/٢. والشاطبي: الموافقات، ٣/٢ - ٥.

(٢) سورة الأنبياء: آية ١٠٧.

(٣) ومن هؤلاء العلماء: الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات، والإمام عز الدين بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام، وغيرهما.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

والاستنباط<sup>(١)</sup>.

ومن أوضح الأمثلة التي وجدنا فيها رعاية مقاصد التشريع الكلية والجزئية: موقف الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قسمة الأرض المفتوحة عنوة على الفاتحين المقاتلين، وتوقفه في ذلك، رغم وجود المعارضين له من الصحابة الذين رأوا أن تُقسم الأرض بعد فتحها على من فتحوها بسيوفهم، محتجين بأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أرض خيبر بعد فتحها<sup>(٢)</sup>. وهو موافق لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، يُفهم منها أن أربعة أخماسها للفاتحين. وفي بعض الروايات: أنه صلى الله عليه وسلم قسم نصف خيبر، ووقف نصفها لنوائبه<sup>(٤)</sup>، ولكن عمر رضي الله عنه رأى أن ذلك مُنافٍ لما قصدت إليه الشريعة من العدل بين الأجيال بعضها وبعض، حيث رأى أن في توزيعها على الفاتحين إغداقاً على الجيل الحاضر في زمنه -جيل الفتح- على حساب الأجيال اللاحقة من أبناء الأمة، ولهذا قال كلمته المشهورة: "لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلاّ قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر"<sup>(٥)</sup>. ولذلك رأى عدم تقسيمها وإبقاءها في أيدي أربابها، على أن يدفعوا عنها خراجاً يكون لمصالح جميع المسلمين في حاضرتهم، وذخراً للأجيال التي تأتي بعدهم وعبر الفقهاء عن ذلك بوقفها على كافة المسلمين.

- (١) انظر: يوسف حامد العالم: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية (طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ص ١٠٦-١٠٧.
- (٢) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الأرض المفتوحة بين المجاهدين بعد أن يأخذ خمسها للدولة، وقد فعل صلى الله عليه وسلم ذلك في خيبر.
- (٣) سورة الأنفال: من آية ٤١.
- (٤) لكنهم قالوا: إن تقسيم أرض خيبر كانت في بدء الإسلام، وشدة الحاجة، فكانت المصلحة فيه، وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض، فكان ذلك هو الواجب.
- (٥) البحاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح، مراجعة مصطفى ديب البغا، دار بن كثير واليامة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٨٢٢/٢.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ويؤيد وجهة نظر عمر عليه السلام ما جاء في كتاب الله في سورة الحشر، حيث أشارت الآيات في مصرف الفيء - بعد ذكر المهاجرين والأنصار - إلى الذين يحيئون بعدهم من الأجيال، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

قال عمر: "هذه الآية استوعبت الناس ولم يبقَ أحدٌ من المسلمين إلا وله في هذا المال حقٌ إلا ما تملكون من رقيقكم، فإن أعش - إن شاء الله - لم يبقَ أحدٌ من المسلمين إلا سيأتيه حقه حتى الراعي بسرو حمير<sup>(٢)</sup> يأتيه حقه ولم يعرق فيه جبينه"<sup>(٣)</sup>. فقد فهم عمر من كتاب ربه وسنة نبيه عليه السلام ومقاصد شريعته، أن مصالح الأجيال كلها يجب أن تُراعى ولا يستأثر جيل واحد أو جيلان بالخير والرفاهية على حساب من بعدهم، ولهذا كان ينظر إلى الأجيال اللاحقة التي يخبئها الغيب، ويعمل لصالحها كالأجيال الحاضرة.

وقد كان من أنصار عمر في رأيه جماعة من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، منهم: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل الفقيه الأنصاري الجليل أعلم الصحابة بالحلل والحرام - كما في الحديث - حيث قال لعمر مُحذراً من الاستجابة إلى رغبة المطالبين بالقسمة، ومنبهاً إلى خطر الملكية العقارية الواسعة: "إذن والله ليكونن ما تكره إنك إن قسمتها اليوم صار الريع العظيم في أيدي هؤلاء القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قومٌ يسدون في الإسلام

(١) سورة الحشر: الآية ١٠.

(٢) سرو حمير: محلة حمير.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي: سنن البيهقي الكبرى، مراجعة محمد عبد القادر عطا (مكة المكرمة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، ٣٥١/٦.

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

مسداً<sup>(١)</sup>، وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يلزم الباحث أو المجتهد عندما ينظر في النصوص -محاولاً فهمها وتفسيرها- أن يجمع بين النظر في النصوص الجزئية وبين المقاصد العامة والقواعد الكلية للشرعية في آن واحد، فيكون الحكم مبنياً على الكليات العامة<sup>(٣)</sup> والنصوص الجزئية، لأنه لا يصح فصل الجزئي عن كليّ، لأن الجزئيات محكومة بالكليات، وقد صرح بهذا الإمام الشاطبي فقال: "فمن الواجب اعتبار تلك الجزئيات بهذه الكليات عند إجراء الأدلة الخاصة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، إذ محال أن تكون الجزئيات مستغنية عن كليّاتها، فمن أخذ بنصّ مثلاً في جزئي معرضاً عن كليّ فقد أخطأ، وكما أن من أخذ بالجزئي معرضاً عن كليّ فهو مخطئ، كذلك من أخذ بالكلي معرضاً عن جزئيه"<sup>(٤)</sup>، "فلا بدّ من اعتبارهما معاً في كل مسألة"<sup>(٥)</sup>.

وهذا يعني أنه ينبغي للفقهاء أو للمجتهدين في كل مسألة تُعرض عليه أن ينظر في حكمها من خلال دلالة النصوص مع الاهتداء في فهم ذلك بمقاصد الشرعية وكليّاتها العامّة، ذلك أن الفقيه إذا اقتصر في فقهه واجتهاداته على جزئيات الشرعية دون أيّ التفات أو عناية بالكليات. وهي محور الجزئيات وقطب رحاها، فلا ريب

- (١) أي يُبلون في الدفاع عنه بلاء حساً.
- (٢) ابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد الحسبي: الاستخراج لأحكام الخراج (دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ٢٠٨٥م)، ص ١٦٠.
- (٣) يقصد بالكليات العامة: الكليات النّصية، والكليات الاستقرائية. فالكليات النّصية هي التي جاءت في نصوص القرآن والسنة الصحيحة. مثل: "ولا تهرأ وررأ أحرأ" (الأنعام/١٦٤)، ومثل: "لا ضرر ولا ضرار"، و "إنما الأعمال بالنيات". أما الكليات الاستقرائية، فهي التي يتوصل إليها عن طريق استقراء عدد من النصوص والأحكام الجزئية. كحفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات المتمحورة حول حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وسائر المقاصد العامة للشرعية، والقواعد الفقهية الجامعة، مثل: المشقة تجلب التيسير وغيرها من القواعد. (أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة رابعة ١٤١٦هـ - ٢٠٩٥م، ص ٣٦٩).
- (٤) الشاطبي: الموافقات، ٧/٣ - ٨.
- (٥) المرجع السابق: ٩/٣.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

أنه سيخرج بأحكام تكون مجافية لحكمة الشريعة وروح التشريع، وهذا ما حصل لبعض الحنفية الذين ورد عنهم أن القتل بالمثل - الحجر أو الخشبة الكبيرة - لا يوجب القصاص على القاتل ولا يُعدّ فعلاً عمداً حتى لو كان عدواناً، إذ العمد عندهم هو الضرب بسلاح كالسيف والرّمح، أو ما جرى مجرى السلاح، كالمُحدّد من الخشب والنار لأن العمد هو القصد، ولا يوقف عليه إلاّ بدليله، وهو استعمال الآلة القاتلة<sup>(١)</sup> وأيدوا قولهم هذا ببعض الأحاديث منها<sup>(٢)</sup> "لا قود إلاّ بالسيف"<sup>(٣)</sup>، و"كلّ شيء خطأ إلاّ السيف، وكل خطأ أرش"<sup>(٤)</sup>.

فالقول بهذا الرأي على إطلاقه قد يؤدي إلى التصادم مع بعض القواعد المقاصدية الكلية، وبيان ذلك: أن من الضروريات أو الكليات الخمس المقررة في الشريعة: وجوب حفظ النفس الإنسانية بدفع المفسد عنها ومن الكليات المقررة في الشريعة أيضاً وجوب النظر في المآل، والالتفات إلى نتائج الأفعال، وهو ما عبّر عنه الشاطبي بقوله: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً"<sup>(٥)</sup>، وإن القول بأن القتل بالمثل لا يُعدّ عمداً ولا يوجب القصاص رغم توفر عنصر العدوان فيه سيؤدي إلى المآل الممنوع، وسيفتح باب القتل على مصراعيه، حيث يُقدّم القاتل على جريمته بالمثل الذي يقتل غالباً، عالماً أنه لن يطاله القصاص، وهذا مضادّ لحكمة الشريعة في القصاص، وفتح لباب إهدار النفس الإنسانية التي تُعدّ المحافظة

(١) قاضي زادة: تكملة فتح القدير، (طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م)، ٢٠٥/١٠.

(٢) انظر: الزيلعي، عبد الله بن يوسف: نصب الرأية (دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ)، ٣٤٤/٤، ٣٤٤.

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الديات من سننه، رقم الحديث (٢٦٦٧)، ورقم (٢٦٦٨)، ترقيم عبد الباقي.

(٤) رواد أحمد في مسنده عن النعمان بن بشير، رقم الحديث (١٧٩٥٦)، ترقيم إحياء التراث. وقد حكم الزيلعي بضعف هذين الحديثين.

(٥) الشاطبي: الموافقات، ٥٥٢/٤.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

عليها من أعظم المقاصد الضرورية التي لا تقوم الحياة إلا بها<sup>(١)</sup>، ومنشأ هذا الاختلال: عدم دراسة الجزئيات من خلال كلياتها التي تحكم عليها وتوجه فهمها.

ومن هنا كان رأي الجمهور، أن القتل بالمثل الذي يقتل غالباً إذا توفر عنصر العدوان فيه، هو القتل الذي يُعدّ عمداً ويوجب القصاص<sup>(٢)</sup>. وهم بذلك يلتفتون إلى المحافظة على النفس الإنسانية بحسم كل ذريعة من شأنها أن تهدد هذا المقصد الضروري، فظهر بذلك ما للكليات من أثر في توجيه الجزئيات.

وإنّ المتتبع لاجتهاد الأئمة السابقين في فروع المسائل والجزئيات، يجد استرشادهم بالمقاصد العامة، لتوجيه الأدلة على حسبها، بحيث لا تتناقض البتة مع مقرراتها ولا مع مقتضياتها. ومن هذه الاجتهادات التي يُلاحظ فيها مراعاة الكليات عند دراسة الجزئيات، ويظهر فيها الاسترشاد بالقواعد الكلية للكشف عن الحكم، وعدم الاكتفاء بالجزئيات والأدلة الخاصة فقط ما نص عليه الإمام العز بن عبد السلام، من أنه لو رأى شخصٌ يؤدي الصلاة غريقاً فعليه أن يقطع الصلاة وينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، وهذا من باب الجمع بين المصالح، ويعلّل ذلك الإمام عزّ الدين فيقول: "لأن إنقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل من أداء الصلاة، والجمع بين المصلحتين ممكن بأن ينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، ومعلوم أن ما فاته من مصلحة أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: إمام الحرمين الجويني، البرهان ١١٥١/٢، ١٢٠٩/٢.

(٢) الشربيني الخطيب، محمد بن أحمد: معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ٣/٤. وابن قدامة المقدسي: المعني على مختصر الخرق في الفقه، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٢٠/٩. وابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي: بداية الاجتهاد ونهاية المقتصد، تحقيق د. عبد الله العبادي (طبعة دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ٢١٦٥/٤ وما بعدها.

(٣) عز الدين بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ٥٧/١.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

وكذلك لو رأى الصائم في رمضان غريقاً لا يتمكن من إنقاذه إلا بالفطر فإنه يفطر وينقذه، وهذا أيضاً من باب الجمع بين المصالح، لأن في النفوس حقاً لله وَعَلَى وحقاً لصاحب النفس، فقدّم ذلك على فوات أداء الصوم دون أصله<sup>(١)</sup>.

فالإمام عزّ الدين ينظر إلى المسألة هنا نظرة كلية يستند فيها على ما تقرّره مقاصد الشريعة من مبادئ وأصول تتضمن ابتناء الشريعة الإسلامية على أساس من جلب المصالح للخلق ودرء المفاسد عنهم، وأنّ المصلحة تكون أكثر تأكيداً وتحققاً في حال قطع الشخص لصلاته أو فوات صومه وإنقاذ الغريق، وأنّ المفسدة التي تنجم في حال بقاء الشخص في صلاته أو صيامه وتركه للغريق أعظم من مفسدة قطع الصلاة وقت أدائها أو فوات الصوم، وهذه النظرة الكلية ووزن الأمر بميزان الأغلب والأرجح من المصلحة والمفسدة هو الذي أملى هذا الحكم الذي بيّنه الإمام العزّ، وهي نظرة تعتمد مقاصد الشريعة كما هو ظاهر وواضح<sup>(٢)</sup>.

وهناك أمثلة كثيرة لا تحصى في هذا المجال، تكشف عن المنهج الذي كان يترسمه أئمة العلم المجتهدون في فقههم واجتهادهم.

وحريّ بالعلماء والمجتهدين في عصرنا هذا أن يترسموا ذات المنهج وألاً تُعزل النصوص الجزئية عن كلياتها العامة، فتُفهم فهماً مبتوراً يؤدي إلى الإخلال بتلك الكليات. فمن المشين عليهم أن يقيموا الدنيا ولا يقعدوها من أجل مسألة خلافة فرعية، قليلة الخطر على الأمة وعلى الإسلام فيتنازعون لأجلها ويتشائمون، ويتخاصمون بسببها ويتقاتلون، كما هو الحال عند بعض خطباء المساجد، تجده يستمرئ الشتم والتفسيق والتضليل بل والتكفير في مسألة خلافة فرعية، يكيل

(١) المرجع السابق، ١/ ٥٧.

(٢) الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم: قواعد المقاصد حقيقتها ومكانتها في التشريع، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثامن عشر، خريف ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ١٨ وما بعدها.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

الشتائم لبعض المسلمين وطوائفهم المخالفة له في الرأي والفكر والتقدير، بينما الأمر كله متعطل فأهم أبواب الشريعة موصدة، والواجبات القطعية مهملة ومنبوذة، والبيّنات مجهولة، ومعرفة المسلمين بدينهم ضحلة، وحملات التضليل والخداع ضدهم مستمرة من قبل أعداء الدين وأهله، والأمة مُفرقة، والكلمة مُشتتة.

وهذا كله نتيجة حتمية للخلل في فهم مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة التي منها: "لا يُنكر المختلف فيه وإِنما يُنكر المُجمَع عليه"<sup>(١)</sup>، وللجهل بأنّ ما يجمع الأمة خير ممّا يفرقها، حتى لو لجأ المسلم إلى ترك مستحبات شرعية، بل ينقلب ترك المستحب إلى مستحب لو كان بغرض تأليف القلوب، وقد نص ابن تيمية رحمه الله على القاعدة الفقهية الناطقة بذلك، وهي أنّه: "يستحب ترك المستحب تأليفاً للقلوب"<sup>(٢)</sup>، وأنّ الاعتبار لمقاصد الشريعة العامة قد يُلجئ المسلم إلى السكوت -للمحافظة على وحدة الأمة- فيما يكون الأصل فيه عدم السكوت. وفي هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي في الموافقات: "وقد أخبر مالك عن نفسه أنّ عنده أحاديث وعلماً ما تكلم فيها ولا حدث بها، وكان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل وأخبر عن تقدمه أنّهم كانوا يكرهون ذلك، فتنبّه لهذا المعنى، وضابطه أنّك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحّت في ميزانها فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤدّ ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها إمّا على العموم إن كانت مما قبلها العقول على العموم، وإمّا على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية"<sup>(٣)</sup>.

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر (دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٠٣هـ)، ص ١٥٨.

(٢) ابن تيمية: القواعد النورانية الفقهية، تحقيق محمد حامد الفقي (دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ)، ص ٢١.

(٣) الشاطبي: الموافقات، ٤/٥٥٠.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

#### د. حسن مقبل الدوسي

ومن القصص الطريفة التي تدل على جهل بعض شباب المسلمين وضحالة فهمهم للنصوص الشرعية الجزئية، وفصلها عن كليتها العامة وعن مقاصد التشريع عند الاستدلال بها، وعدم النظر في المآلات عند تزييلها منزل الواقع والتطبيق، ما ذكره الشيخ محمد الغزالي حول قصة دارت أحداثها في إحدى القرى الريفية عندما أرسل العمدة إلى إمام المسجد يُخبره أن المهندس الزراعي قادم، وأنه ينبغي الاجتماع بالأهالي كي يُقدّم لهم إرشاداً مهماً، ورَجَى العمدة من إمام المسجد إعلام المصلين بذلك حتى يتم اللقاء، وعندما حاول الإمام الكلام في مُكبّر الصوت، قال له طالب متدين: إن النبي ﷺ منع نشدان الضالة في المسجد ومنعه من أخذ المُكبّر، ولَمَّا اشتدّ التّراع، قال الطالب: لن يؤخذ المُكبّر إلّا على جُثّي<sup>(١)</sup>!!

فانظر كيف قاس هذا الشاب المتدينّ الإرشاد الزراعي على نشدان جمل تائه لأحد البدو، وهذا قياس غير صحيح، وحتى لو فرضنا أنّه صحيح فالأمر أهون من أن تُقدّم في سبيله جثة إنسان.

ومن هؤلاء الشباب مَنْ لهم نيات صالحة، ورغبة حقّة في مرضاة الله وعبادته - إنْ خَلَوْا مِنَ الْعِلَلِ وَالْعُقَد - ضحالة المعرفة وقُصور الفقه، ولو اتَّسَعَتْ مداركهم لاستفاد الإسلام من حماسهم وتَفَانِيهِمْ. فعَلَى المرّين والقادة في المجتمع أن يُعَامِلُوا هؤلاء الشباب بحكمة، وأن يتعهدوهم بالعلماء الواعين المتجرّدين العارفين.

تلكم هي الضوابط المنهجية لفهم معاني نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والاستدلال بها، وتزييلها على الوقائع والأحداث، ولا بدّ من اعتبار هذه الضوابط جميعها عند الاستدلال، وعرض النص الشرعي عليها جميعها، فلا يُكْتَفَى ببعضها دون بعض، أو بواحد منها دون الباقي، لأنّ هذه الضوابط بمجموعها تُشكّل

(١) الشيخ محمد الغزالي: التدين المغشوش، مجلة العربي، العدد ٢٧٨، يناير ١٩٨٢م.

**الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية**      **د. حسن مقبل الدوسي**

إطاراً عاماً لفهم النصوص الشرعية ومنهجاً للتعامل معها، يُعيد لهذه النصوص القيمة دورها التوجيهي والمعرفي والحضاري في الأمة.

## الخاتمة

### النتائج والتوصيات:

بعد أن انتهت في المباحث السابقة من توضيح الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية، وبيان النماذج التطبيقية عليها، فإنني أبرز في هذه الخاتمة أهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج مع إيجاز أهم التوصيات، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: النتائج:

(١) إن نصوص الوحي الإسلامي بقسميه: القرآن الكريم والسنة النبوية هي المنهج القويم الذي يضيء للناس جميع جوانب حياتهم بمختلف مستوياتهم، في كل مكان وزمان حتى قيام الساعة، فهي مصدر التوجيه والتشريع والمعرفة والحضارة، وهي جميعها تهدف إلى تحقيق مقصد عام هو إسعاد الناس أفراداً ومجتمعات، وحفظ نظام الأمور في المجتمع البشري، وقطع مادة الشرور، وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال الإنساني، حتى تصير الدنيا مزرعة للآخرة، فيحظى الإنسان بالسعادة في الدنيا، وبالفوز بالجنة والنعيم في الآخرة.

(٢) إن نصوص الشرع الإسلامي تقتضي أن يكون فهمها واستنباط الأحكام منها وفق ضوابط منهجية منضبطة، تضبط الفهم، وتعصم الباحثين والدارسين من الشطط في التصور والفهم والاستنباط، وتجنبهم الزلل في العمل، وترشدتهم إلى سبيل السداد.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ولذلك كان الغرض العلمي من هذا البحث هو ترتيب واستكمال هذه الضوابط المتفرقة في الأبواب والبحوث والكتب المختلفة، لإعطاء فكرة عامة شاملة عنها، مع ذكر النماذج التطبيقية عليها. فهذه الضوابط تُشكّل إطاراً عاماً لفهم النصوص الشرعية، ومنهجاً أصولياً تُستنبط بواسطته الأحكام من النصوص، سواء كانت هذه النصوص فيما يتعلق بالفقه أو فيما يتعلق بالدعوة أو التربية أو الصحة أو البيئة أو الاقتصاد أو غير ذلك.

وقد جاء هذا البحث - كما رأيت - في سبعة ضوابط، جُعِلَ لكلِّ ضابط منها مبحث مستقل، أوجزت فيه مسائله وأحكامه وأمثله.

(٣) إن منشأ الزلل في بعض الاجتهادات المعاصرة يعود إلى عدم مراعاة هذه الضوابط أو بعضها عند دراسة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك كمن يفصل السنة مثلاً عن القرآن الكريم، ويكتفي بالقرآن عند وجود الحكم الشرعي المطلوب فيه، مع أن الأصل في ذلك - كما رأينا - أن ننظر عند إرادة معرفة الحكم الشرعي إلى القرآن والسنة معاً لأن الحكم قد يوجد في القرآن مجملاً أو عاماً أو مطلقاً، فتبيّن السنة أو تُخصّصه أو تقيّده.



## ثانياً: التوصيات:

- (١) يوصي الباحث بالاهتمام الخاص بعلم العلل وذلك بجمع وحصر الأحاديث النبوية والمقارنة بينها، وتنقيحها من علل الإسناد والمتن، لأن من الأحاديث ما صحت متونه ولم تصح أسانيده، كما أن منها ما أشكلت متونه وإن سلمت من الطعن روايته، وهذا ما يجعل مهمة الباحث الإسلامي المتخصص في غير مجال السنّة صعبة وجدّ عسيرة.
- (٢) يوصي الباحث بإعداد مرجع جامع مانع للأحاديث النبوية المقبولة التي صحت نسبتها إلى مصدرها، وفهرسته، وتبويبه في تقسيمات علمية عصرية، بحسب الموضوعات. وبحسب الحروف الأبجدية، مع إقران ذلك بشروح مبسطة متفق عليها. وأخرى مفصلة تعرض مختلف الاجتهادات، ويكون هذا المرجع هو حمار ما سبق بذله من جهود جليلة مضنية، للاستفادة من هذا التراث الخالد العظيم، وتيسير الرجوع إليه لكل طالب، فإن ذلك سيوفر على الباحث أكثر من نصف عمره الذي ينفقه في المراجعة والبحث. وهذا العمل لا يمكن أن يقوم به فرد واحد، وإنما ينبغي أن يُوكل إلى لجنة تُشكّل من فريق من علماء الشريعة في العالم الإسلامي من ذوي التخصصات المختلفة في علوم القرآن والحديث والسيرة والفقه والعلوم الإسلامية. وتوضع تحت تصرف هذه اللجنة كافة الإمكانيات المادية والمعنوية.
- (٣) يوصي الباحث بالاهتمام بما عرّف في الساحة الإسلامية في عصرنا الحاضر بـ "التفسير الموضوعي للقرآن الكريم"، ويوصي بتوسيع دائرته،

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

ليشمل الأحاديث النبوية المبيّنة أو المفسّرة أو المؤكّدة للنصوص القرآنية الواردة حول ذات القضية، حتى يتحقق التكامل الدلالي بين النصوص ذات العلاقة -قرآناً وسنة- عند النظر والتحليل للنص ضمن إطاره الكلّي.

(٤) يوصي الباحث بتشكيل لجنة رسمية من العلماء في العالم الإسلامي من ذوي التخصصات المختلفة والكفاءات العلمية، للاستفادة من إمكانيات الحاسب الآلي "الكمبيوتر"، وتطويع قدراته لخدمة التراث الإسلامي، بإعداد البرامج الموسوعية الكاملة، التي تخدم جميع مجالات العلوم الإسلامية. وذلك بجمع وتوثيق كتب التراث المطبوعة منها والمخطوطة في مختلف مجالات الحياة، فكرية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية... الخ وإعدادها حاسوبياً، بصورة تراعي الدقة والكفاءة في الجوانب العلمية وعدم تكرار ما في بعض البرامج العلمية القائمة حالياً من أغلاط، على أن توضع تحت تصرف هذه اللجنة كافة الإمكانيات المادية والمعنوية، لإنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وجدية.

والله أسألُ التوفيق والسداد، وصَلِّ اللّهُمَّ وسلِّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

## الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

د. حسن مقبل الدوسي

### أهم مراجع البحث\*

١. أحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٢. إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ): البرهان في أصول الفقه، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب، دار الأنصار القاهرة الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ.
٣. ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن محمد (ت ٨٧٩هـ): التقرير والتحجير شرح التحرير في أصول الفقه لابن الهمام، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤. البخاري، عبد العزيز (ت ٧٣٠هـ): كشف الأسرار، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٣٩٤هـ.
٥. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): التاريخ الكبير تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
٦. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): صحيح البخاري مع شرح فتح الباري لابن حجر، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
٧. البلقيني، سراج الدين أبو جعفر عمر بن رسلان (ت ٨٠٥هـ): محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ.

\* ملاحظات:

- (١) ذكرت المراجع العلمية في هوامش صفحات البحث، وعند ذكر المرجع لأول مرة في الهامش كنتُ أذكرُ جميع بياناته المتوفرة، فأبَيِّن مؤلفه ومكان وزمان طباعته وجهة نشره، إن وُجدت فيه، بحيث يمكن الاستغناء عن قائمة المراجع هذه.
- (٢) رجعتُ في بعض الكتب إلى أكثر من طبعة، وكنتُ أذكرُ في الهامش جميع بياناتها، وقد اعتبرتُ إحداها أصلية وذكرتها هنا في قائمة المراجع.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٨. البوطي، محمد سعيد رمضان: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٩. البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد (ت ٦٨٥هـ): تفسير البيضاوي تحقيق عبد القادر عرفات العشاء، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
١٠. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ): سنن البيهقي الكبرى مراجعة محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١١. الترمذي، أبو عيسى بن سورة (ت ٢٩٧هـ): الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وكمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
١٢. التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٧١هـ): مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٣. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ): القواعد النورانية الفقهية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.
١٤. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ): كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي مكتبة ابن تيمية.
١٥. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ): كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، نشر مكتبة ابن تيمية.
١٦. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ): مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مكة المكرمة مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

١٧. الحاكم، أبو عبد الله محمد عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٧م.
١٨. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): تلخيص الحبير، المدينة المنورة، سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٩. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): شرح النخبة (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) تحقيق د. نور الدين عتر دار الخير دمشق الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.
٢٠. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
٢١. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ): الإحكام في أصول الأحكام، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٢. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، سنة ١٩٩١م.
٢٣. الخطّابي، حمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٣٨٨هـ): "معالم السنن" في شرح أبي داود، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م.
٢٤. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ): الكفاية في علم الرواية طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٥٧هـ.
٢٥. الخير آبادي، محمد أبو الليث: المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثالث عشر ١٩٩٨م.
٢٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود المكتبة العصرية، بيروت.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٢٧. ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب القشيري (ت ٧٠٢هـ):  
إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. الدهلوي، شاه ولي الله: الفوز الكبير في أصول التفسير، تعريب  
سليمان الحسيني الندوي، الهند، دار الصحوة، طبعة ثانية ١٩٨٦م.
٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ): سير أعلام النبلاء  
طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٢هـ.
٣٠. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن (ت ٦٠٦هـ): المحصول  
في علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة  
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣١. ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت ٧٩٥هـ):  
الاستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة  
الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٢. ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ): بداية المجتهد  
ونهاية المقتصد، تحقيق د. عبد الله العبادي، طبعة دار السلام القاهرة  
الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٣. الريسوني، أحمد: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، طبعة المعهد العالمي  
للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٤. الزحيلي، وهبة: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، الطبعة  
الأولى، سنة ١٩٨٦م.
٣٥. الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ): البرهان في  
علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت  
١٣٩١هـ.
٣٦. الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ): المنشور في  
القواعد الفقهية، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد، طبعة وزارة  
الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، سنة ١٤٠٥هـ.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٣٧. الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م.
٣٨. الزنجاني، شهاب الدين محمود بن أحمد (ت ٦٥٦هـ): تخریج الفروع على الأصول، تحقيق الدكتور محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الرابعة، سنة ١٩٨٢م.
٣٩. أبو زهرة، محمد: أصول الفقه، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٠. الزيلعي، عبد الله بن يوسف بن محمد (ت ٧٦٢هـ): نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية، تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر سنة ١٣٥٧هـ.
٤١. ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ): جمع الجوامع طبعة مصر.
٤٢. ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ): طبقات الشافعية الكبرى، طبعة عيسى البابي الحلبي، سنة ١٣٨٢هـ.
٤٣. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ، طبعة الترقى بدمشق، ١٣٤٩هـ، وطبعة القدسي.
٤٤. السرخسي، محمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ): أصول السرخسي تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة ١٣٨٢هـ.
٤٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ): الإتيان في علوم القرآن، طبعة الحلبي.
٤٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ): الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٤٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):  
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق الأستاذ عبد الوهاب  
عبد اللطيف دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٦م.
٤٨. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ): الاعتصام  
طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٩. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ): الموافقات  
في أصول الأحكام، تحقيق الشيخ عبد الله دراز وعناية الشيخ إبراهيم  
رمضان دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٠. الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ): اختلاف الحديث، تحقيق  
عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى سنة  
١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥١. الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ): الرسالة، تحقيق أحمد محمد  
شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٢. الشريبي الخطيب، محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ): مغني المحتاج إلى  
معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر سنة  
١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٥٣. الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق  
الحق من علم الأصول، طبع دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٥٤. الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ): فتح القدير الجامع بين  
فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بدون تاريخ.
٥٥. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن: علوم الحديث (مقدمة  
ابن الصلاح)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة  
١٩٩٦م (مطبوع مع شرحه التقييد والإيضاح للعراقي).
٥٦. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠هـ): المعجم الأوسط  
دار الحرمين، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٥٧. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢هـ): رد المختار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، دار الفكر بيروت الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٦هـ.
٥٨. — العالم، يوسف حامد: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٥٩. عبد الله الزبير عبد الرحمن: دعوة الجماهير مكونات الخطاب ووسائل التسديد، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.
٦٠. أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ): الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٣٨٨هـ.
٦١. العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): الإمام، تحقيق رضوان مختار، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
٦٢. العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعرفة، بيروت.
٦٣. العضد، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي (ت ٧٥٦هـ): شرح مختصر المنتهى، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٤. بو عود، الأستاذ أحمد: فقه الواقع أصول وضوابط، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، الطبعة الأولى المحرم ١٤٢١هـ.
٦٥. أبو غدة، الشيخ عبد الفتاح: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٧هـ.
٦٦. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ): إحياء علوم الدين طبعة دار المعرفة، بيروت.
٦٧. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ): المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٦٨. الغزالي، الشيخ محمد: التدين المغشوش، مجلة العربي، العدد ٢٧٨ يناير ١٩٨٢م.
٦٩. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ): القاموس المحيط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٧٠. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد (ت ١٣٣٢هـ): قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق محمد البيطار، دار النفائس بيروت الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ. وطبعة دار الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧١. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد (ت ١٣٣٢هـ): محاسن التأويل طبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
٧٢. قاضي زادة: تكملة فتح القدير، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
٧٣. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ): تأويل مختلف الحديث دار الجليل، بيروت، سنة ١٣٩٣هـ، وطبعة مصر.
٧٤. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ): المغني على مختصر الخرقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٧٥. القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت ٦٨٤هـ): الاحكام، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، طبعة حلب، ص ١٢٩.
٧٦. القرضاوي، يوسف: كيف نتعامل مع السنة (معالم وضوابط)، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومكتبة المؤيد بالرياض، طبعة ثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٧٧. القرضاوي، يوسف: المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧٨. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٢هـ.



### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٧٩. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ): أحكام أهل الذمة، مطبعة جامعة دمشق.
٨٠. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ): إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت.
٨١. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ): حاشية ابن القيم على سنن أبي داود دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.
٨٢. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ): المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة السادسة، سنة ١٩٩٤م.
٨٣. الكاساني، علاء الدين أبوبكر بن مسعود بن أحمد (ت ٥٨٧هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧هـ.
٨٤. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): اختصار علوم الحديث، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ).
٨٥. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية طبعة السعادة، مصر، سنة ١٣٥١هـ.
٨٦. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠١هـ.
٨٧. الكلوزاني، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن (ت ٥١٠هـ): التمهيد في أصول الفقه، تحقيق الدكتور محمد بن علي بن إبراهيم طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٨٨. الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم: قواعد المقاصد حقيقتها ومكانتها في التشريع، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثامن عشر، خريف ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٨٩. اللكنوي، محمد عبد الحفي: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة دار السلام، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
٩٠. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه دار إحياء التراث العربي، سنة ١٩٧٥م.
٩١. مالك بن انس بن مالك الأصبحي (ت ١٧٩هـ): الموطأ، دار إحياء العلوم، بيروت، سنة ١٩٨٨م.
٩٢. محمد أديب صالح: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٩٣. محمد رأفت سعيد: أسباب ورود الحديث، تحليل وتأسيس، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٤هـ.
٩٤. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ): صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، سنة ١٩٥٦م.
٩٥. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني: الأنوار الكاشفة، طبعة السلفية سنة ١٣٧٨هـ.
٩٦. المناوي، محمد بن عبد الرؤوف (ت ١٠٣١هـ): فيض القدير في شرح الجامع الصغير للسيوطي، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مصر الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.
٩٧. النجار، عبد المجيد: في فقه التدين فهماً وتثريلاً، طبعة مركز البحوث والدراسات بدولة قطر، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٠هـ.

### الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية د. حسن مقبل الدوسي

٩٨. ابن النجار الفتوحى، محمد بن أحمد بن عبد العزيز (ت ٩٧٢هـ): شرح الكوكب المنير، تحقيق نزيه حماد ومحمد الزحيلي، طبع دار الفكر، دمشق سنة ١٤٠٠هـ.
٩٩. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي (ت ٣٣٩هـ): النسخ والمنسوخ، تحقيق د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح الكويت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
١٠٠. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣هـ): سنن النسائي، دار البشائر الإسلامية، سنة ١٩٨٦م.
١٠١. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق سنة ١٩٨٨م.
١٠٢. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ): شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ.
١٠٣. همام عبد الرحيم سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، طبعة رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، المحرم ١٤٠٨هـ.
١٠٤. أبو يعلى، محمد بن الحسن الفراء (ت ٤٥٨هـ): العدة في أصول الفقه، تحقيق الدكتور أحمد عني المبارك، طبع مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٩٨٠.

